لجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع و الأنثروبولوجية

الميدان: العلوم إنسانية واجتماعية

الشعبة: أنثروبولوجيا

التخصص: علم الاجتماع الجريمة والانحراف

محاضرات في
أنثروبولوجية الجريمة والانحراف

الطور: ليسانس
السنة: الثانية أنثروبولوجيا
السداسي: الثالث

من اعداد الأستاذة: براني كلثوم
الرتبة: أستاذ محاضر ـ أ

السنة الجامعية: 2026/2025

أنثروبولوجيا الجريمة والانحراف

أهداف المقرر

- يهدف هذا المقرر إلى التعريف بعلم أنثروبولوجيا الجريمة والانحراف وعلاقته بعلم الاجتماع
- يستكشف هذا المقرر التمثلات الاجتماعية للجريمة، والوظائف الاجتماعية للانحراف، من خلال تحليل الحالات الاثنوجرافية والتاريخية والمعاصرة.
- فهم وتفسير كيف تحدّد و تواجه المجتمعات، الانحراف و الجريمة، مع الأخذ بعين الاعتبار السياقات الثقافية و الرموزية و السياسية الخاصة بكل مجتمع.
- تحليل الجريمة والانحراف كوقائع اجتماعية وثقافية.
- دراسة النظريات الانثروبولوجية والسوسيولوجية الكبرى
- تحليل آليات الضبط والرقابة الاجتماعية المعاصرة.
- تحليل المفاهيم وإعادة ربطها بنظام السلطة القائم داخل الجماعة

المحتوى

المحور الأول: مدخل إلى أنثروبولوجيا الجريمة و الانحراف

مقدمة

المحاضرة الأولى:

أولا: التعريف بعلم الأنثروبولوجيا.

1. معنى الأنثروبولوجيا
2. نشأة الأنثروبولوجيا

المحاضرة الثانية

ثانيا: أنثروبولوجيا الجريمة والانحراف.

1. التعريف بأنثروبولوجيا الجريمة و الانحراف
2. الفروق بين أنثروبولوجيا الجريمة و الانحراف وعلم الإجرام.

المحاضرة الثالثة

3. الدراسة المقارنة: أنثروبولوجيا الجريمة مقابل علم الإجرام

1.3. من حيث موضوع الدراسة

أ. أنثروبولوجيا الجريمة والانحراف:

ب. علم الإجرام (La criminologie) :

2.3. من حيث منهج الدراسة

أ. أنثروبولوجيا الجريمة :

ب. علم الإجرام

المحاضرة الرابعة

4. التحليل السوسيو–أنثروبولوجي

1.4. المقاربة الثقافية والاجتماعية

2.4. الجريمة كظاهرة نسبية

3.4. الانحراف مفهوم اجتماعي

أ. الانحراف بناء اجتماعي

ب. الانحراف والسلطة

ج. الانحراف وسيلة للمقامة

المحور الثاني: ماهية الانحراف والجريمة

المحاضرة الخامسة

أولا: تعريف الانحراف وماهيته

1. تعريف المفهوم:

1.1. تعريف الانحراف في الفكر الغربي.

2.1. مفهوم الانحراف في الفكر العربي

المحاضرة السادسة

3.1. الانحراف في التصور الاسلامي:

2. التحليل الأنثروبولوجي لمفهوم الانحراف.

1.2. الانحراف ظاهرة ثقافية

2.2. الانحراف كبعد أنثروبولوجي سياسي.

المحاضرة السابعة

ثانيا: تعريف الجريمة:

1. تعريف المفهوم:

1.1. مفهوم الانحراف في الفكر الغربي

2.1. مفهوم الجريمة في الفكر العربي والاسلامي:

أ. مفهوم الجريمة في الفقه الاسلامي

ب. مفهوم الجريمة في الفكر العربي الحديث

المحاضرة الثامنة

ثالثا: أنثروبولوجية المجرم والمنحرف:

1. من هو المجرم

1.1. تعريف المجرم في اللغة.

2.1. التعريف القانوني للمجرم.

3.1. تعريف المجرم في علم الإجرام.

1.1. التعريف الاجتماعي للمجرم

5.1. تعريف المجرم في الشريعة الإسلامية:

المحاضرة التاسعة

2. مفهوم المجرم من منظور أنثروبولوجي

1.2. القراءة التحليلية

أ. تحوُّل الدراسة الجنائية من الفعل الإجرامي إلى هوية المجرم

ب. تشكيل شخصية المجرم وسلوكه

- دور قيم مجتمعية معينة في تشكيل شخصية المجرم
- أدوار اجتماعية غير متوازنة
- نظرة المجتمع للجرمة والمجرم

المحور الثالث: الأسس النظرية لأنثروبولوجيا الجريمة والانحراف

المحاضرة العاشرة

أولا: الاتجاهات النظرية الكلاسيكية:

1. الأصول التاريخية للدراسة الانثروبولوجية للجريمة

1.1. التفسيرات النظرية الدينية والميتافيزيقية

1.2. التفسيرات النظرية العقلانية والنفعية.

1.3.تأثير التصور النفعي على الفكر الجنائي الحديث

المحاضرة الحادية عشر

2. تأسيس النظرية العلمية (الانثروبولوجية) في تفسير الجريمة

2.1. المرحلة التأسيسية (القرن 19 – بدايات علم الإجرام)

أ. نظرية التفوق البيولوجي في تفسير الجريمة

ب الاتجاه الوضعي: تطور نظرية التفوق البيولوجي في تفسير الجريمة والمجرم

ـ مفهوم التفوق البيولوجي

ـ المرجعية التاريخية للنظرية البيولوجية

ـ الأسس العلمية لنظرية لومبروزو البيولوجية

المحاضرة الثانية عشر

2.2. تطور الأنثروبولوجية الجنائية بعد سيزار لومبروزو

أ. النزعة الإحصائية النقدية

ب. التفسير البيولوجي المعتدل

ج. التفسير البيولوجي ـ النفسي

د. التصنيف المورفولوجي في تفسير الجريمة

المحاضرة الثالثة عشر

2.3. المدرسة السوسيولوجية في تفسير الجريمة

أ. الجريمة كظاهرة اجتماعية طبيعية إميل دوركايم Émile Durkheim

ب. اللامعيارية واختلال السلوك الإنساني

ج. روبرت ميرتونRobert K. Merton : الفجوة بين الأهداف الثقافية والوسائل الاجتماعية لتحقيقها

د. المقاربة النظرية اللامعيارية بين دوركايم وميرتون

المحاضرة الرابعة عشر

ثانيا: الاتجاهات النظرية الحديثة

1. النظرية الثقافية في تفسير الجريمة

2. نظرية الصراع الثقافي:

3. نظرية العنف البنيوي والرمزي

أ. الإطار النظري لمفهومي العنف البنيوي والرمزي

ب. التفاعل بين العنف البنيوي والرمزي

4. المقاربة الأنثروبولوجية لما بعد الحداثة

خلاصة عامة

قائمة المراجع

مقدمة

لفهم الجريمة والسلوك الانحرافي، أصبح لابد من أن تتجاوز الدراسات الاعتبارات العرفية و القانونية، و الانتقال إلى دراسة المرجعيات الثقافية والرمزية و فهم السياقات التاريخية، التي تُشكل السلوكيات المنحرفة، وتفسيرها و كيفية معاقبتها. وهذا ما يسعى إليه علم لأنثروبولوجيا باعتباره تخصصًا يُراعي تنوع الثقافات والمنطق الاجتماعي الخاص بكل جماعة بشرية، من ثم كانت أنثروبولوجيا الجريمة كمجال دراسي في علم الأنثروبولوجية، مجالا يتناول هذه الأبعاد الاجتماعية و الثقافية و النفسية للسلوك الإجرامي. للكشف عن دوافع الأفراد نحو تجاوز الأعراف السائدة واختراق قواعد الضبط الاجتماعية.

و لا يكتفي الاتجاه الانثروبولوجي في دراسة الجريمة و الانحراف، بدراسة فعل انتهاك القواعد الاجتماعية، بل يسعى أيضا إلى فهم كيفية بناء هذه القواعد، و الاجابة عن لماذا تجرّم بعض الأفعال و تُرفض بعض السلوكيات دون غيرها، في سياقٍ اجتماعي مُعين، من خلال تحليل أنظمة القيم و المعتقدات الثقافية الخاصة بهذه السياقات الاجتماعية، و بالتالي فهم تأثير البيئة العُرفية المحيطة على الخيارات الفردية، واحتراف الجريمة، مع مراعاة آليات القوة التي تحكم التفاعلات الاجتماعية

كما تلتزم أنثروبولوجيا الجريمة والانحراف بإعادة بناء التصور العلمي للمجرم، من خلال معالجة الجريمة كظاهرة ثقافية، و فتح المجال للتأملات النقدية حول العدالة و إعادة التأهيل والوقاية من الانحراف، و مناقشة مفاهيم، كالأخلاق و القيم و المسؤولية، في عالم دائم التغير. لذلك نجد ان انثروبولوجيا الجريمة و الانحراف كتخصص علمي، تقوم على أسس لفهم الجذور العميقة للجريمة، تجعلنا نعيد النظر في معايير مجتمعاتنا، و البحث عن أليات لردع الجريمة و الانحراف، تتجاوز مجرد القمع.

المحور الأول: مدخل إلى أنثروبولوجيا الجريمة و الانحراف

أولا: التعريف بعلم الأنثروبولوجيا.

3.معنى الأنثروبولوجيا

4.نشأة الأنثروبولوجيا

ثانيا: أنثروبولوجيا الجريمة والانحراف.

4. التعريف بأنثروبولوجيا الجريمة و الانحراف

5. الفروق بين أنثروبولوجيا الجريمة و الانحراف وعلم الإجرام.

6. الدراسة المقارنة: أنثروبولوجيا الجريمة مقابل علم الإجرام

1.3 .من حيث موضوع الدراسة

ت. أنثروبولوجيا الجريمة والانحراف:

ث. علم الإجرام (La criminologie) :

2.4. من حيث منهج الدراسة

أ. أنثروبولوجيا الجريمة :

ب. علم الإجرام:

4. التحليل السوسيو–أنثروبولوجي

1.4. المقاربة الثقافية والاجتماعية

2.4. الجريمة كظاهرة نسبية

3.4. الانحراف مفهوم اجتماعي:

أ. الانحراف بناء اجتماعي:

ب. الانحراف و السلطة:

ج. الانحراف وسيلة للمقامة:

المحاضرة الأولى:

أولا: التعريف بعلم الأنثروبولوجيا.

1. معنى الأنثروبولوجية

تعني الأنثروبولوجية في معجم العلوم الاجتماعية[1] علم دراسة الإنسان، و يرتبط هذا المعنى بالاشتقاق اللغوي لكلمة أنثروبولوجية من الأصل اليوناني الإغريقي المركب من مقطعين: الأول (Anthropos) أي الإنسان و الثاني (Logos) أي الموضوع أو الدراسة.

فيتحدد المعنى بدراسة الإنسان في أصوله التاريخية التي تمس جوانبه العضوية والفيزيقية و الاجتماعية و الحضارية، و تطور تلك الجوانب عبر الزمان و المكان، **و ما تفرزه نشاطات الإنسان من أنماط و تراكيب و وظائف و علاقات اجتماعية متباينة.**

2 . نشأة الأنثروبولوجية

- يرى المفكر الانجليزي هادون "Alfred Cort Haddon" أن استخدام هذا المصطلح الأنثروبولوجية) يعود إلى المفكر الإغريقي " أرسطو " حيث استخدمه ليشير به إلى الشخص الذي يتحدث عن نفسه . و هو يختلف طبعا عن المعنى الحديث للمصطلح.[2]
- و في العام 1501 استخدم المفكر " Handh " هذا التعبير كعنوان لكتابه الذي تحدث فيه عن جسم الإنسان من الناحية التشريحية...
- كما ظهر هذا المصطلح أيضا عند المفكر " Coppela" في العام 1533، حيث أراد به دراسة الصفات الشخصية الفردية.[3]

---

[1] معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية للكتاب ، مصر ـ

[2] " البريطاني الفريد هادون .... (A.Haddon (1855–1940): نشر كتابه عام 1910 ، تناول فيه نشأة الأنثروبولوجيا و تطورها في أوروبا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر و بدايات القرن العشرين، كما شرح أيضا مجموعة من المصطلحات الأنثروبولوجية التي ارتبطت بتخصصات و فروع هذا العلم الجديد " حسين فهمي، قصة الانثروبولوجيا، فصول في تاريخ علم الانسان، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1986

[3] عاطف وصفي، 1990، الانثروبولوجيا الاجتماعية، دار النهضة للطباعة و النشر و التوزيع، ط 1

نجد أن الأنثروبولوجية كأي علم من العلوم الاجتماعية الأخرى تطورت في منحنين:

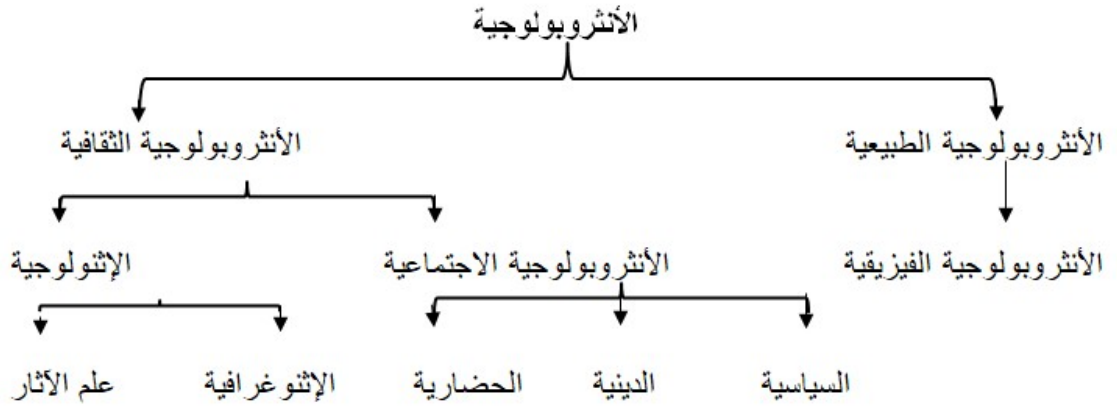
يرتبط الأول منها بالاستخدامات الاجتماعية و السياسية للمصطلح(الأنثروبولوجية)

أما الثاني، فيرتبط بالخصائص و المفاهيم و طرائق البحث التي تتسم بها.

. تعتبر الدراسات الأنثروبولوجية بمفهومها العام أوسع الدراسات الاجتماعية نظاما و أكثرها شمولا و أغزرها مادة و أمدها عهدا، و ذلك لأن النظرة العلمية لهذه الدراسات كان يفهم كمها الدلالة على كل الدراسات التي تتعلق بنشأة بالأجناس البشرية و الحضارات و النظم الاجتماعية " الإثنولوجية " و البحوث المميزة للصفات الطبيعية الفيزيقية لكل جنس بشري ، الآراء و الأفكار المستنبطة من مخلفات الكائنات الحية التي عثر عليها في الحفريات التي ترجع إلى عهود تاريخي ساحقة. بالإضافة إلى النظريات و الأفكار الشائعة و العادات و التقاليد و الأساطير للجماعات البشرية.

. إن الأنثروبولوجية كعلم تطلق على الدراسات النظرية العلمية الكاملة للإنسان من حيث أنه كائن حي يتألف من جسم و عقل و يتميز بخصائص طبيعية فيزيقية في تكوينه و تطوره.

. كما تدرس الأنثروبولوجية الإنسان من حيث هو كائن اجتماعي له وظائف اجتماعية، و أثار حضارية و معالم تاريخية ثقافية و مظاهر فكرية.



2 . **الأنثروبولوجية الفيزيقية:** و هي ما يعرف بتشريح السلالات البشرية، و يهتم هذا الفرع بدراسة و تشريح البناء الجسماني و الهيكل الفيزيقي الطبيعي للنوع البشري. و يتتبع التطور التاريخي للتكوين العضوي و الخصائص المميزة للسلالات و عائلات بشرية متفاوتة في اللون و البشرة ....الخ

3 . **الأنثروبولوجية الاجتماعية:** أو ما قد يعرف الأنثروبولوجية الثقافية و الحضارية. وهذا الفرع يعالج المظاهر الحضارية المادية و الروحية للجماعات البشرية. و يؤسس هذا الفرع مدارس أنثروبولوجية من بينها المدرسة الوظيفية التي ترى أن تحديد موضوع الأنثروبولوجية الاجتماعية يتم بدراسة النظم الاجتماعية التي تمثل وظائف و مظاهر النشاط الإنساني في جميع المجالات مع العناية بوجه خاص بالنظم الرئيسية للجماعات المتخلفة عن طريق التحقيق العلمي.

4 . **الإثنولوجية[1]:** هو العلم الذي يختص بالدراسة المتعلقة بنشأة السلالات البشرية الأولى للنوع الإنساني. و يدخل في نطاقه دراسة أصول الحركات و الثقافات و الخصائص النوعية لكل منها، و إرجاعها إلى أصولها الأولى، بالاعتماد على التبرير الاستنباطي, أي أن الإثنولوجية تعني بصياغة حقائقها في حدود في حدود التاريخ, بخلاف الأنثروبولوجية الاجتماعية التي تهتم بتتبع العلاقات الوظيفية التي تربط بين الظواهر التي تدرسها، بالبيئة الاجتماعية العامة للجماعة، و ما لهذه الظواهر من فعالية في الحياة الروحية و المادية و الاجتماعية.

كما يلجأ علم الإثنولوجية إلى تتبع آثار الظواهر الحضارية في مختلف الجماعات الإنسانية، بالتعرف على موضعها الأصلي, و بذلك تعتبر المدرسة الانتشارية من أهم المدارس الإثنولوجية التي تتبع الظاهرة الاجتماعية، كما فعل معظم علماء الإثنولوجية

---

[1] **Jean Copans, 2003,** Introduction à l'ethnologie et à l'anthropologie, NATHAN, **أنظر في ذلك:**

جاك لومبار ، 1997، مدخل إلى الأثنولوجياّ، ترجمة حسن القبيسي، المركز الثقافي العربي، ط1

أنظر أيضا: معجم الإثنولوجية و الانثروبولوجيا، ترجمة مصبح الصمد، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، بيروت لبنان

الأوائل أمثال: " فريزر " في مؤلفه المشهور " الغصن الذهبي " و " تيلور " في كتابه " الثقافة البدائية " .

5 . **الاثنوجرافية:** ويعني هذا الفرع بدراسة الآثار و الظواهر المادية للحضارات و المجتمعات، بإبراز وسائل استعمال مواد البيئة الطبيعية، و وسائل المواصلات و الاتصال و الأدوات و المنشآت و التبادلات التجارية... و ما إلى ذلك من الأمور التي تعبر عن الإطار الخارجي الحي للنظم الاجتماعية و الأنماط الثقافية.

و قد نشأ هذا الفرع في كتابات الرحالة القدامى الذين دونوا كل ما وقع عليه نظرهم عن الجماعات المتخلفة حضاريا، و كذلك ساهمت البعثات التبشيرية بتقديم دراسات وصفية كالأساقفة و المبشرين.

و كانت أول دراسة إثنوغرافيا مركزة، قام بها أحد الانثروبولوجيون الاجتماعيون في أفريقيا، هو " **إيفانز بريتشارد** " عن الحياة السحرية و الشعوذة اي قبائل الزاندي في السودان. و أعقبتها دراسات أخرى امتزجت بالإيكولوجية من ناحية، و بالدراسات الأنثروبولوجية الوظيفية من ناحية أخرى.

و يكمن الفرق بين الإثنوغرافية و الأنثروبولوجية في كون الأولى تقتصر على الوصف، و تهتم الثانية بالوصف و المقارنة من أجل الوصول إلى قوانين عامة.

المحاضرة الثانية

ثانيا: أنثروبولوجيا الجريمة والانحراف.

1. التعريف بأنثروبولوجيا الجريمة والانحراف

أنثروبولوجيا الجريمة هي مجال دراسي يبحث في الجوانب الاجتماعية والثقافية والبيولوجية والنفسية للسلوك الإجرامي. يستكشف كيف يمكن لعوامل مثل البيئة الاجتماعية والمعايير الثقافية والهياكل الاقتصادية والتأثيرات البيولوجية أن تساهم في الجريمة.

و تعتبر أنثروبولوجيا الجريمة والانحراف، فرع من الأنثروبولوجيا الاجتماعية، يسعى إلى فهم كيفية تعريف المعايير الاجتماعية للجريمة، وكيف تختلف هذه المعايير عبر السياقات الثقافية، والمعاني التي تُنسبها المجتمعات للتجاوزات و لانحرافات السلوكية.

و لا يقتصر هذا الفرع من الأنثروبولوجية الاجتماعية، على دراسة الأفعال المنحرفة نفسها، بل يهتم أيضًا بردود الفعل الاجتماعية، (العقاب، الإقصاء، إعادة التأهيل، إلخ) والتمثلات الجماعية للمجرم، وأشكال التنظيم الاجتماعي.

يقول إميل دوركايم (1895)، في كتابه " قواعد المنهج الاجتماعي"، إنه: " لا يوجد مجتمع بدون جريمة، لأن لكل مجتمع قواعده وضوابطه، وسيكون هناك دائمًا من أفراده من يخالفونها." [1]فهو يرى أن للجريمة وظيفة اجتماعية، تتمثل في تعزيز تماسك الجماعة، من خلال استحضار المعايير المشتركة.

و يؤكد مارسيل موس (1925)، في كتابه "مقال عن الهبة "، على أن التبادلات الاجتماعية في بعض الثقافات، تقوم على التزامات معيارية غير مكتوبة و متعارف عليها (الأعراف)، و يعتبر تجاوز هذه المعايير فعلًا منحرفًا، حتى في غياب إطار قانوني رسمي.

[1] **Durkheim, Émile** (1895), 2007, *Les Règles de la méthode sociologique*, Paris, PUF, collection Quadrige, p. 96-97. « Il est impossible qu'une société se constitue sans que, immédiatement, il ne se constitue quelque criminalité. » p. 96 « Le crime est normal parce qu'une société qui en serait exempte est tout à fait impossible. » p. 97

و يُظهر ميشيل فوكو (1975)، في كتابه " الانضباط (المراقبة) والمعاقبة "، أن المجتمع الحديث يتحول من سلطة عقابية إلى سلطة تأديبية، يقول: "يُصبح المجرم موضوعًا للمراقبة والتصنيف والتقويم."

و هذا ما يُبرز هذا الاهتمام الأنثروبولوجي بآليات الضبط الاجتماعي.

وفي 1963، يُطوّر هوارد بيكر في كتابه " الغرباء "، المنهج التفاعلي، بتأكيده على أن " المنحرفون ليسوا من يرتكبون أفعالًا مُعينة، بل من تُطلق عليهم هذه التسمية." أي أنه ليس الفعل في حد ذاته ما يُعرّف الجريمة، بل المنظور الاجتماعي والثقافي لهذا الفعل. و تلك هي الفكرة المحورية لموضوع أنثروبولوجيا الجريمة و الانحراف، الذي يمكننا من:

1) دراسة نسبية المعايير (ما يُعد جريمة هنا قد لا يكون كذلك في مكان آخر).
2) دراسة العلاقات بين الثقافة والسلطة و العدالة.
3) فهم أنظمة الضبط الاجتماعي بتنوعها (الطقوس، والمحرمات، والقوانين، والعقوبات، إلخ) فمثلا تعالج جريمة السرقة في بعض المجتمعات التقليدية، من خلال الطقوس، بينما في مجتمعات أخرى، تُعتبر السرقة فعل جنائي، فيعالج من خلال العدالة الجنائية. هنا تقوم أنثروبولوجيا الجريمة بتحليل هذه الاختلافات، دون إقامة الأحكام، لفهم المنطق الثقافي وراءها .فهي تكشف عن أن الجريمة ليست مجرد انتهاك للقانون، بل هي انعكاس للثقافة والمعايير المجتمعية.

فتمكّننا بالتالي من:

- تفسير الاختلاف في تعريف الجريمة حسب الزمان و المكان.
- تحلّل ذلك التمييز الاجتماعي في توصيف الجريمة و المجرم (الطبقة، العرق، النوع).

من اجل ذلك تعتبر أنثروبولوجيا الجرية و الانحراف، مجالا يربط بين القانون والمجتمع والثقافة. وقد تطور هذا الحقل من نظريات حتمية بيولوجية مثل نظرية لومبروزو إلى تحليلات

اجتماعية وثقافية أعمق، عند دوركايم و بيكر، توضح أن الجريمة ليست ثابتة بل مرآة للتغيرات المجتمعية كما سنرى لاحقا.

2. الفروق بين أنثروبولوجيا الجريمة والانحراف وعلم الإجرام.

لم تكن البدايات الفكرية حول دراسة و تفسير الجريمة و السلوك الانحرافي، تقيم فواصل معرفية تميّز بين علم الاجرام و الأنثروبولوجية الجنائية ، بل كانت كل الأبحاث، تنطلق من فهم الجريمة بوصفها سلوكًا مضادًا للمجتمع، و تسعى فقط إلى تفسير الفعل الانحرافي انطلاقا من الرغبة في الوصول إلى أليات ضبط اجتماعية و قانونية، لردع هذا الضرر الذي تسبّبه الجريمة في البناء الاجتماعي و معاييره الأخلاقية، إلا ان هذه المحاولات الفكرية، أسفرت على بعض الأطروحات، أصبحت أكثر ارتباطا بواقع الإنسان الاجتماعي والثقافي، خاصة مع ظهور الحركات الفكرية و الاصلاحية و اعادة بناء تطور البشرية. من هنا بدأت المعرف العلمية تضع الفواصل، ليس من حيث الموضوع و المجال، و إنما من حيث المنهج و آليات تفسير و معالجة السلوك الانحرافي و الفعل الاجرامي، و لا يمكننا توضيح ذلك إلا من خلال دراسة مقارنة بين علم الاجرام و أنثروبولوجيا الجريمة

<u>المحاضرة الثالثة</u>

3. الدراسة المقارنة: أنثروبولوجيا الجريمة مقابل علم الإجرام

1.3. من حيث موضوع الدراسة

أ. أنثروبولوجيا الجريمة والانحراف:

نلاحظ هنا أن اصطلاح الأنثروبولوجية، يجمع بين العلم (علم الأنثروبولوجية) و الطريقة (المنهج العلمي)، فيكون تناول موضوع الجريمة و الانحراف السلوكي، يتضمن غاية التفسير العلمي من جهة، و غاية العلاج، بالنظر إلى الجريمة كسلوك اجتماعي، له مصادره و عوامله الكامنة في عمق البناء الاجتماعي، و أثناء حركيّته السوسيواقتصادية (التنموية).

فالأنثروبولوجية، كمنهج يركز في معالجة السلوك الانحرافي، على البنية الاجتماعية والثقافية للجريمة. و يُحلّل كيفية اختلاف المعايير والمحرمات و التجاوزات السلوكية عبر المجتمعات والعصور وسياقاتها الثقافية. فمثلا يرى مارسيل موس في مقال له عن الهبة[1]، أن الالتزامات الاجتماعية في المجتمعات التقليدية تُعرِّف الانحراف خارج أي إطار جزائي. و أن المعايير الاجتماعية لم تكن تفصل بين القانون و الأخلاق و الدين، و أن أي خروج عن القواعد العرفية، كان يعالج داخل المجتمع، من خلال آليات رمزية و اجتماعية، مثل النفي، العار، الانتقام، النبذ، الطرد...الخ لأن الفعل الانحراف كان يفهم على أنه خرق لعلاقات التبادل و الواجبات، دون الحاجة إلى نظام جزائي رسمي. فنجد أن مثل هذه التحليلات، أسست للاتجاهات في تفسير الجرمية و السلوك الانحرافي، و التي نعني بها النظريات الاجتماعية الحديثة، التي تُعّرف الجريمة باعتبارها خرقا لقواعد الضبط، كما سيأتي لاحقا في تعريف الجرمة و المجرم.

فالأنثروبولوجية، تشير إلى قوة العرف و الاجماع الاجتماعي في فرض الانضباط و الالتزام، و من يخرج عنه فهو منحرف، مثل واجب رد الهبة في تلك المجتمعات التقليدية حسب تحليل موس، أين كان يعتبر من لا يرد الهبة أو العطاء، منحرفا و غير أخلاقي، يستحق العقاب.

ب. علم الإجرام (La criminologie) :

هو علم متعدّد التخصصات، يدرس الظاهرة الاجرامية من مختلف أبعادها: الشخصية، الاجتماعية، النفسية، الاقتصادية، و القانونية... لتحديد أشكالها و تحليل أسبابها، كما يهتم بدراسة خصائص الجناة، و ردود فعل أفراد المجتمع و مؤسساته، و النظر في أساليب الوقاية و العقاب، كما يؤكد على ذلك **إدوين ساذرلاند** و هو أحد مؤسسي علم الاجرام الحديث،

[1] أنظر: Mauss, Marcel. 1968, Essai sur le don. Forme et raison de l'échange dans les sociétés archaïques, Presses universitaires de France

يقول: " علم الإجرام هو دراسة الجريمة بوصفها ظاهرة اجتماعية، ويشمل دراسة أسبابها، وأساليب المجرمين، وطبيعة الجريمة، ومؤسسات الضبط الاجتماعي[1]"

و يعرّفه **جون بينواتل**:**(Jean Pinatel)** بأنه " الدراسة العلمية للجريمة في تفاعلها مع الجاني والضحية والمجتمع، بغرض الفهم والوقاية[2] ". و يؤكد من جهته، " **إتيان دو غريفي** " **(Étienne de Greef)** ، في سياق المدرسة الدفاعية الاجتماعية، أن "علم الإجرام يسعى إلى إعادة إدماج المجرم في النسيج الاجتماعي، عبر فهم سلوكه ودوافعه، لا الاقتصار على العقاب[3]".

فإذا ما أخذنا بهذه التعريفات و أخرى تتضمن في محتواها مجالات علم الاجرام و أهدافه، – مثل ما يعرّفه قاموس علم الاجرام **Dictionnaire de criminologie** " هو العلم الذي يهدف إلى دراسة الجريمة، والفاعل الإجرامي، والضحية، والمؤسسات الاجتماعية والعدلية ذات الصلة، وذلك من أجل تفسير أسباب الجريمة، وتحليل أنماطها، واقتراح وسائل الوقاية منها والتدخل المناسب[4]"– نجد أن علم اجرام يبحث في الجريمة و المجرم و الضحية، و نظام العدالة الجنائية، كما يسعى إلى تفسير أسباب السلوك الاجرامي من خلال النظريات النفسية و الاجتماعية، القانونية أو البيولوجية، النظرية التي أسس لها سيزار لومبروزو في كتابه " الرجل المجرم " 1876 و هي النظرية الوضعية التي ركزت على الأسباب الطبيعية والفيزيولوجية لارتكاب الجريمة.

فمن حيث الموضوع، نجد أنه، بينما ينظر علم الإجرام إلى الجريمة باعتبارها فعلًا مخالفًا للقواعد القانونية، و باعتباره سلوك تحكمه عوامل اجتماعية أو نفسية، فإن أنثروبولوجيا الجريمة، تسعى إلى فهم و تفسير كيف يُبنى السلوك الانحرافي و الجريمة داخل ثقافات ومجتمعات مختلفة، وتبحث عن الرموز والتصورات الجماعية حول المجرم والجريمة.

---

[1] Sutherland et Cressey, 1978, Principles of Criminology

[2] Pinatel, 1971, Traité de droit pénal et de criminologie,

[3] de Greef, 1956, La défense sociale nouvelle

[4] Dictionnaire de criminologie –André-Michel Manoukian (2012):

2.3. من حيث منهج الدراسة

أ. أنثروبولوجيا الجريمة:

تركز الأنثروبولوجية على دراسة الجريمة بوصفها تعبيرا عن خصائص بيولوجية، (Lombroso, L'homme criminel,1876). و ثقافية، رمزية بالنسبة للفرد أو للمجتمع (الجماعة)، فهي تهتم في فهمها و تفسيرها للجريمة، بتمثلات البنية الثقافية و الأساطير و غيرها من مؤسسات المجتمع المعني. Philippe Combessie, "Sociologie de prison 2009 و لا ترى الجريمة إلاّ كنتاج ثقافي واجتماعي، لا يمكن فصله عن السياق الرمزي والمعيشي للجماعة، بهذا التركيز، تتخذ الأنثروبولوجية موقفا علميا حياديا من الجريمة، فلا تتدخل إلاّ كاتجاه منهجي بحثي في تفسيرها للجريمة، يختلف عن المقاربات القانونية أو السيكولوجية، و يقوم على:

- **الأساليب النوعية:** بالملاحظة (المباشرة أو بالمشاركة) و التحقيقات الميدانية، و التحليل الثقافي.Culturalisme الذي لا يفصل السلوك الاجرامي عن القيم والعادات و التقاليد الخاصة
- **ما يعرف بالبنيوية الرمزية (Structuralisme symbolique)** التي تركّز على الرموز و المعاني الاجتماعية التي تعطي للسلوك صفته الإجرامية. فلا تُفهم الجريمة إلاّ كخرق للرموز أو النظام الثقافي للجماعة.(1962) Claude Lévi-Strauss, La pensée sauvage .
- **دراسة الرموز و الطقوس:** و التمثلات الجماعية المحيطة بالجريمة، أي المنهج الطقوسي **(Fonctionnalisme rituel)** الذي يُظهر أن الجريمة لا تعاقب لمجرد العقاب، بل لإعادة التوازن للنظام الرمزي أو الأخلاقي داخل الجماعة.[1]
- **المقارنة: المنهج الأنثروبولوجي المقارن (Comparatif)** الذي يقارن بين مفاهيم الجريمة والعقاب في مجتمعات مختلفة، انطلاقا من أن **القانون ليس عالميًا** بل متغير حسب

[1] أنظر في ذلك: Émile Durkheim, (1912), Les formes élémentaires de la vie religieuse

البنية الثقافية. باستخدام الدراسات ميدانية (مثل مجتمعات الأمازون، أفريقيا، أوقيانوسيا...) لإظهار اختلاف أشكال الرد على الجريمة[1]

ـ **تأويل المعاني: المنهج التأويلي (Interprétatif)** و الذي يقوم على فهم الجريمة من خلال تأويل المعاني التي يعطيها الفاعل نفسه لسلوكه و انطلاقًا من **الداخل** وليس من أحكام خارجية. و باعتبار الجريمة كلغة اجتماعية لها معنى دلالي. [2]



كما تعتمد أنثروبولوجيا الجريمة و الانحراف على طرق علمية أخرى في تفسير و تحليل الظاهرة الاجرامية، مثل:ـ المنهج السوسيوانثروبولوجي، الذي يركز على البعد الاجتماعي والثقافي في تفسير و الجريمة، و الذي يساهم أيضا في فهم الجريمة و تعريفها في مجال علم الاجرام، كما جاء في أعمال هوارد بيكر " الغرباء)[3]

ب. علم الإجرام

يعتمد علم الاجرام في أبحاثه حول الجريمة والمجرم و الضحية، على المناهج التجريبية والكمية كالإحصاءات الجنائية، والمسوح، والاختبارات النفسية، لتحليل عوامل الخطر، والأنماط الإجرامية، والسياسات الجزائية.

ـ **اختبار فرضيات علمية،** (المنهج التجريبي): الذي يهدف إلى إثبات العلاقة السببية بين المتغيرات (مثلاً: تحليل أو قياس كيف يؤثر إجراء أو سياسة ما على نسبة أو عدد الجرائم المرتكبة). و غالبا ما يُستخدم هذا المنهج في علم الإجرام العملي أو التطبيقي،

---

[1] أنظر في ذلك - Bronisław Malinowski, (1926) *Crime and Custom in Savage Society*

[2] أنظر في لك: - Clifford Geertz, 1973, The Interpretation of Cultures (

[3] طال - Becker, Howard S. (1963). Outsiders : Studies in the Sociology of Deviance. Free **Press**

لتقييم نجاعة السياسات الجنائية، و برامج الوقاية، أو العقوبات. الأمر الذي يتطلب وجود مجموعة تجريبية و أخرى ضابطة، باستخدام أدوات مثل :الاختبارات الميدانية، التجارب شبه الميدانية، المحاكاة السلوكية.... كتلك الدراسة التي قام بها لورانس شيرمان **Lawrence Sherman 1981-1982** [1] بهدف قياس أثر تدخل الشرطة (سياسة الاعتقال الاجباري) على تكرار العنف الأسري و كانت النتيجة أكثر فعالية في انخفاض معدلات تكرار العنف.

نجد أذن، أن المنهج التجريبي في علم الإجرام، يسعى للقياس والتقييم السببي، أما في أنثروبولوجيا الجريمة، فيأخذ التجريب طابعًا كيفيًا وتفسيرًا ثقافيًا للظاهرة أكثر منه قياسًا مباشرًا.

ـ الفرق بين المنهج التجريبي في علم الإجرام وأنثروبولوجيا الجريمة:

وجه المقارنة	علم الإجرام	أنثروبولوجيا الجريمة
الهدف من التجريب	اختبار فرضيات سببية لقياس أثر تدخلات على السلوك الإجرامي.	فهم معمّق لرمزية السلوك، أنماط التفاعل، والمعاني الثقافية للجريمة.
نوع التجربة	تجارب ميدانية، دراسات كمية، مقارنة بين مجموعات (تجريبية/ضابطة).	ملاحظة مباشرة أو بالمشاركة، مع تفاعل رمزي غير مباشر.
أدوات القياس	استبيانات، بيانات إحصائية، وقواعد جنائية.	الملاحظة بالمشاركة، التحليل الثقافي، السرد الشفوي.
الافتراض النظري	يستند إلى النماذج السببية (كالردع، الانحراف، التعلم الاجتماعي).	يستند إلى المفاهيم الرمزية (مثل الطقس، الشرف، الوصم، الطابو، السلطة).
كيفية بناء التجربة	بيئة محدودة أو شبه محدودة (ميدانية/حضَرية/مدرسية).	مجتمعات تقليدية، قبائل، أحياء هامشية، أو مجموعات اجتماعية خاصة.
أمثلة	تجربة مينيابوليس على العنف الأسري – Sherman	دراسات Clifford Geertz عن طقوس الجريمة في مجتمعات جنوب شرق آسيا
النتائج المتوقعة	هل يقل معدل الجريمة بعد التدخل؟	تحديد و تفسير الجريمة في هذا المجتمع المدروس و كيف تُبنى صورة "المجرم

[1] Sherman, L. W., & Berk, R. A. (1984). "The Specific Deterrent Effects of Arrest for Domestic Assault." American Sociological Review, 49(2), 261–272.

ولكي يتّضح لدينا هذا الفرق نعطي الأمثلة التالية:

في علم الإجرام، تقوم الدولة بتطبيق برنامج تدخل في حي حضري، وتراقب إحصائيًا ما إذا انخفضت سرقات السيارات بعد مدة من الزمن. أما في أنثروبولوجيا الجريمة، يذهب الباحث إلى حي مهمّش في المدينة، ويعيش بين سكانه، ويبحث في كيف يفهم الشباب السرقة، باعتبارها وسيلة لإثبات الذات أو رد فعل على التهميش و الاقصاء الاجتماعي. وقد يستخدم تقنيات مثل إعادة بناء التصريحات الشفوية عن الفعل الإجرامي.

و يظل المنهج التجريبي في كل من الأنثروبولوجيا و علم الاجرام، المنهج الذي يبرز التفاعل بين المجتمع و المحيط و الفاعل.

ـ وصف الظواهر الاجرامية في الواقع .المنهج الوصفي (Descriptif)[1] الذي يعتمد على الإحصائيات الجنائية لرصد أ نواع الجرائم الأكثر شيوعًا في مدينة معيّنة، بالإجابة عن كم تبلغ نسبة الجرائم المرتكبة من قبل القُصّر مثلا ، أو ما هو توزيع الجرائم حسب الجنس، و السن (الفئة العمرية)، أو المنطقة الجغرافية. أي وصف خصائص الظواهر الاجرامية كما هي في الواقع و كيفية توزيعها الزمني والمكاني و الديموغرافي، و لا يبحث في أسباب وقوع الجريمة، بل في كيفية حدوثها و تكرارها و انتشارها.... كأن يعطي تقرير الشرطة السنوي، عدد الجرائم المسجلة خلال السنة، مع تصنيف انواعها: سرقة، قتل، اعتداءات، تجارة المخدرات...الخ. و هو ما يوضح تطور الجريمة مقارنة بين السنوات.

و من الأبحاث الوصفية في علم الاجرام، نجد أيضا دراسة الجريمة في أوساط الشباب، من خلال تحليل المعطيات التي تقدمها محاكم القصر و نسب التورط في مختلف الجرائم، و تحديد مناطق انتشار الجريمة و بؤر احتضانها.[2]

---

[1] Robert, Philippe. 2002.*La criminologie*. Paris: Presses Universitaires de France, : أنظر في هذا الصدد
« les méthodes descriptives en criminologie » الفصل المتعلق ب

فوصف واقع الجريمة هو الأساس الاحصائي و التحليلي، الذي تعتمده المناهج في أنثروبولوجيا الجريمة و الانحراف في التفسير السببي أو الثقافي..

ـ تحديد الأسباب: المنهج السببي/التحليلي (Causal/Analytique) : يهدف إلى كشف الأسباب التي تدفع الفرد نحو السلوك الإجرامي، من خلال نماذج علمية، بالبحث في العلاقات بين العوامل الاجتماعية، النفسية، البيولوجية...) و السلوك الإجرامي، أي اختبار علاقة السبب بالنتيجة: و بالتالي الاجابة عن لماذا يرتكب الفرد الجريمة، و ما هي العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة الجريمة في بيئة معينة.

يعتمد هذا المنهج في تحديد الأسباب، على الدراسات المقارنة و دراسات الحالة، و يقيم العلاقة السببية بين متغير مستقل مثلا التهميش و الاقصاء، و آخر تابع، و هو ارتكاب الحريمة. كما يستخدم هذا النوع من التحليل النظريات الاجتماعية، كتلك الدراسة التي قام بها:

– Shaw et McKay (1942) – عن أسباب ارتفاع نسبة الجريمة في مدينة شيكاغو تحت عنوان "Théorie de la désorganisation sociale" أثبت من خلالها، أن معدلات الجريمة في مدينة شيكاغو، كانت مرتفعة في أحياءها المتدهورة اقتصاديا و ضعف العلاقات الاجتماعية بداخلها[1].

– **Robert K. Merton (1938)** – في دراسة قام بها بعنوان "**Théorie de l'anomie** " أو نظرية الفوضى، أين كشف أن المجتمع الأمريكي يشجّع على النجاح المادي، دون توفير الوسائل المشروعة، الأمر الذي يدفع بالبعض من أفراد المجتمع إلى تحقيق ذلك بارتكاب الجريمة[2].

يعتبر المنهج السببي التحليلي في علم الاجرام آلية أساسية للتحليل كيفية حدوث الفعل الاجرامي، و أداة علمية في تطوير السياسات الجنائية. و يختلف استخدام هذا المنهج السببي

[1] أنظر: Shaw, C. R., et McKay, H. D. (1942). Délinquance juvénile et zones urbaines. Presses de l'Université de Chicago

[2] Merton, R. K. (1938). Social Structure and Anomie. American Sociological Review, 3(5), 672–682

التحليلي عن استخدامه في أنثروبولوجيا الجريمة و الانحراف، و ذلك نظرا لاختلاف تعريف الجريمة ذاتها، كما يتضح في الشرح التالي:

المقارنة	علم الإجرام (Criminologie)	أنثروبولوجيا الجريمة (Anthropologie criminelle)
نظرة الجريمة	ظاهرة اجتماعية قابلة للتفسير	ظاهرة ثقافية – رمزية، تختلف حسب المجتمع والسياق و التاريخ
السؤال الأساسي	ما هي العوامل التي تدفع الفرد للجريمة؟	كيف يفهم المجتمع الجريمة؟ وما و رمزيتها لثقافية؟
وظيفة المنهج السببي	البحث في الروابط السببية المباشرة مثلاً: البطالة السرقة	البحث في السياقات الثقافية الأعمق مثلاً: الشرف القتل في بعض المجتمعات
طبيعة العلاقة السببية	علاقة قابلة للقياس الإحصائيً	علاقات معقدة وغير خطية، تعتمد على الرموز، الأعراف، الطقوس
نوع المعطيات	بيانات رقمية – استبيانات – تجارب ميدانية	معطيات إثنوغرافية – مقابلات – ملاحظات ميدانية
أمثلة	دراسة تأثير الفقر على العنف الحضري	دراسة قتل "جرائم الشرف" في بعض المجتمعات الشرقية
هدف الدراسة	تفسير الظاهرة والتنبؤ بها والسيطرة عليها	فهم الظاهرة ضمن بنيتها الثقافية – دون إصدار حكم معيار أخلاقي

نلاحظ إذن، أن أنثروبولوجيا الجريمة والانحراف، تسعى لفهم الجريمة في **لا عقلانيتها**، من داخل ثقافة الجماعة (المجتمع)، و هذا ما وضّحه **Garland, D (2001)**، في مؤلفه "ثقافة المراقبة **The Culture of Control**، بان فهم الجريمة، لا يتم فقط من خلال العوامل الاجتماعية، بل أيضا من خلال البنى الرمزية و الثقافية[1]. أما علم الاجرام فغالبا ما يكون تفسيره للجرية والسلوك الانحرافي الفردي أو الجماعي، من خلال متغيرات قابلة للقياس.

[1] **طالع في ذلك:** **Garland, D.** (2001). The Culture of Control. Oxford University Press.

المحاضرة الرابعة

4. التحليل السوسيو–أنثروبولوجي: Approche socio–anthropologique .

و دائما من حيث منهج الدراسة، تتضح المقاربة العلمية بين علم الاجرام و أنثروبولوجيا الجريمة و الانحراف، و ذلك من خلال المنهج **السوسيو– الأنثروبولوجي:** الذي يجع بين التحليل السوسيولوجي (علم الاجتماع) و التحليل الانثروبولوجي لفهم السلوك الانساني داخل البناء الاجتماعي/ الثقافي، انطلاقا من اعتبار الظواهر الاجتماعية بما في ذلك الظاهرة الاجرامية، إنما هي تعبيرا عن التفاعلات الاجتماعية والثقافية القائمة بين الأفراد. فتكون المقاربة، شمولية من خلال العمل الميداني (الملاحظة، المقابلات...) ولا تفسر الجريمة إلا كظاهرة ذات معنى ثقافي معيّن ومِخْيال جمعي، كما يوضحه: **Maurice Godelier**، في مؤلفه " **الفكري والمادي: الفكر، والاقتصاد، والمجتمع.**" أن الأنثروبولوجية، لا تدرس الأفراد كحالات خاصة، و إنما كمشاركين داخل نسق و بناء ثقافي محدّد و تاريخي..[1] و هو ما تحتاجه الدراسة في علم الاجرام (**Criminologie** لفهم العلاقة بين طبيعة النسق الاجتماعي و الفعل الاجرامي، هذه العلاقة التي توضحها انثروبولوجيا الجريمة و الانحراف في سعيها لفهم كيف تبنى مفاهيم الجريمة و السلوك الانحرافي داخل نسق ثقافي معيّن:

- ففي **علم الاجرام:** يساعد المنهج السوسيو–أنثروبولوجي على فهم العوامل الثقافية و الاجتماعية لارتكاب الفعل الاجرامي، مثل الفقر، تأثير المحيط الأسري، المحيط المدرسي، التهميش...الخ. و هو ما اتجه إليه ميشال فوكو **Michel Foucault** في دراسته حول السجن و المراقبة و أيضا ***Loïc* Wacquant** في دراسته عن العنف الحضري، الذي تناول أساليب السياسات الجنائية في الدولة النيوليبرية (**L'Etat néolibéral**) في التعامل مع الفقر و العنف الحضري و التهميش[2]

[1] Godelier, M. (1984). L'idéel et le matériel. Pensée, économies, sociétés. Paris: Fayard, p. env. 40-50

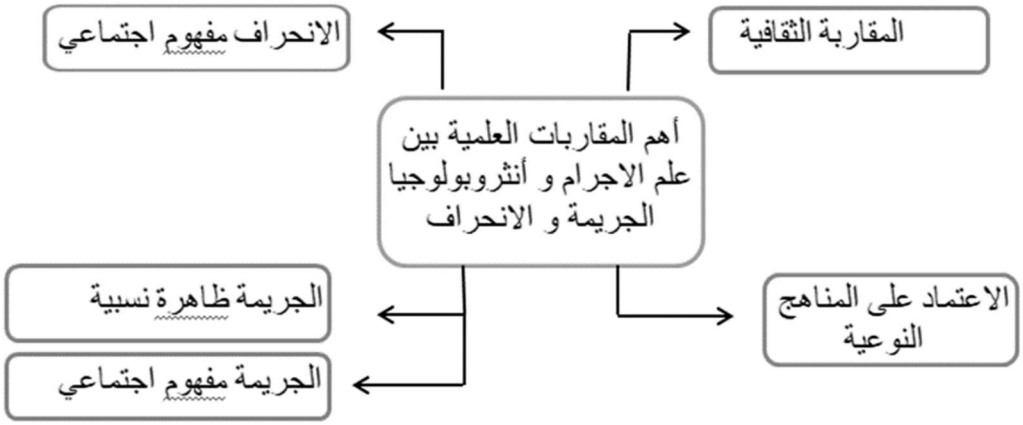
[2] - Wacquant, Loïc J. D , Punir les pauvres: Le nouveau gouvernement de l'insécurité sociale. 2004, France Agone

- Wacquant, Loïc J. D. 2009, Punishing the Poor: The Neoliberal Government of Social Insecurity. Durham, NC, London: Duke University Press,. 384 pages.

- و في أنثروبولوجيا الجريمة، يجيب المنهج السوسيو– أنثروبولوجي على كيفية بناء الجريمة ضمن نظام رمزي، يعطي للفعل الاجرامي مفهوما اجتماعيا و ثقافيا، لا ماديا، مثلما جاء في دراسة **Philippe Bourgois** حول الاقتصاد الغير الرسمي و المخدرات في الأحياء المهمشة.. و أين يفسر حركة المخدرات، كمسار اقتصادي و ثقافي، باستخدام العنف، و تأكيد الهوية داخل محيط حضري مهمش..[1]

يعتبر إذن، التحليل السوسيو– أنثروبولوجي، رابطا منهجيا و معرفيا، بين علم الاجرام و أنثروبولوجيا الجريمة و الانحراف، لأنه يساعد في بناء فهم للانحراف كمفهوم اجتماعي و ثقافي له علاقة بطبيعة السلطة و النظام القائم، بما يحتويه من رموز و تمثلات اجتماعية..

ـ المقاربة العلمية بين علم الاجرام وأنثروبولوجيا الجريمة و الانحراف.



إذا كان كل من علم الاجرام وأنثروبولوجيا الجريمة والانحراف، يحمل كل منهما خصوصياته المعرفية، فإنهما وكمجالين، يتقاربان، ويتقطعان في عدّة مقاربات علمية ومنهجية كالتالي:

1.4. المقاربة الثقافية والاجتماعية:

في كل من المجالين (علم الاجرام وأنثروبولوجيا الجريمة والانحراف)، لا تعالج الجريمة في بعده القانوني فقط، وإنما تعالج كنتاج لعوامل اجتماعية، كالفقر والتهميش، و التفكك الأسري..

[1] أنظر: **Philippe Bourgois**, 2003 In Search of Respect: Selling Crack in El Barrio, Cambridge University Press,

هذه العوامل التي يأخذ بها علم الاجرام. وأخرى ثقافية، كالرموز والثقافات المحلية و التمثلات الاجتماعية للفعل الانحرافي... و هو ما تقوم أنثروبولوجيا الجريمة و الانحراف بتحليله. من ثم يقع ربط السلوك المنحرف بالمعنى الرمزي في الثقافة المحلية، كما جاء في اعمال **Clifford Geertz** " **The Interpretation of Cultures (1973)** "

2.4. الجريمة كظاهرة نسبية (Relativité de la criminalité)

إن ما يفصل الظاهرة الطبيعية عن الظاهرة الاجتماعية، هو خاصية " النسبية "، التي تميّز السلوك الانساني، إذ لا تحكمه طبيعة ثابتة أو مطلقة، بل هو مختلف باختلاف القيم و الثقافات المجتمعية. من ثم كانت النسبية، هي منطلق التفكير السوسيولوجي و الانثروبولوجي، لفهم السلوك الانساني في تنوعه و اختلافه، بعيدا عن الذاتية في تفسير الظواهر الاجتماعية، التي هي من صنع الأفراد داخل البناء و النسق الاجتماعي. يرى دوركايم في تحليله للظاهرة الاجتماعية، أنها مظهرا لطبيعة التفكير أو الأفعال، التي تمارس ضغطا اجتماعيا، في نفس الوقت الذي تفقد فيه الثبات، بل هي متغيّرة في السياق الاجتماعي و في التاريخ[1]، أي أن الظاهرة الاجتماعية التي قد تعتبر طبيعية و سليمة في زمن و مكان معينين، قد تعتبر ظاهرة آفة و غير سوية في وقت أخر أو مرحلة لاحقة، أو بناء ثقافي مختلف.

كما تتضمن النسبية في الفكر الاجتماعي و الانثروبولوجي، أفعال الروتين اليومي، مثل طريقة الأكل، و اللباس، و المشي و غيرها، التي أكّد **Marcel Mauss** ، أنها ليست بيولوجية فقط بل قد تتشكل من خلال التنشئة الثقافية (النسبية الثقافية)[2]

الانحراف كظاهرة اجتماعية، يتميّز بالنسبية، فالانحراف ليس الفعل الذي يقوم به الشخص، و إنما كيف ينظر المجتمع إلى هذا الفعل، أو كما يعتقد ذلك **Howard Becker** من خلال

[1] **أنظر :** - Emil Durkheim (1895), Les Règles de la méthode sociologique

[2] Mauss, Marcel. 1968 , Essai sur le don. Forme et raison de l'échange dans les sociétés archaïques, Presses universitaires de France, p 1-60

نظرية الوصم، أن الانحراف لا يُعرّف انطلاقا من خاصية الفعل نفسه، و انما انطلاقا من رد الفعل الاجتماعي تجاه هذا الفعل.[1]

من الأمثلة التطبيقية، نجد:

- في مجال علم الاجرام: الجريمة ظاهرة قانونية و اجتماعية

الفعل الانحرافي	مجتمع – أ –	مجتمع – ب –
الدعارة	محرّمة دينيا و قانونيا	مباحة اجتماعيا
الاجهاض	جريمة دينية و قانونية	حقا من حقوق المرأة **(قانون Veil 1975)**
الوشم و التبرج في اللباس	سلوك انحرافي	تعبير ثقافي و حرية شخصية

تظهر هنا الجريمة اجتماعية و نسبية

- في مجال أنثروبولوجيا الجريمة: الجريمة نتاج ثقافي و رمزي

الفعل الانحرافي (الجريمة)	**مجتمع – أ –**	**مجتمع – ب –**
الثأر (القتل)	مقبول اجتماعيا (باكستان)	جريمة جنائية لا تبرر
السحر والشعوذة	كان يعتبر أداة للشفاء و الردع	جريمة نصب و احتيال
السرقة عند الأطفال	ضرورة تحميها الأعراف (في بعض مناطق استراليا)	جريمة قانونية

تُفهم هنا الجريمة في الاطار الثقافي و الاجتماعي المرتبط بها.

فالجريمة، نسبية غير ثابتة، تختلف و تتغير في المكان و في الزمان و حسب المنظومة العرفية و الثقافية عبر المجتمعات. و إذا كان علم الاجرام يهتم بالبعد القانوني و الاجتماعي للجريمة و السلوك الانحرافي، فإن أنثروبولوجيا الجريمة تساهم بقراءة عميقة لهذا السلوك من الرموز و التمثلات الثقافية في مجتمعات معينة.

[1] **أنظر**: -Howard Becker, 1963, Outsiders, .

3.4. الانحراف مفهوم اجتماعي: La déviance , concept social

من المقاربات العلمية بين مجال علم الاجرام و مجال أنثروبولوجيا الجريمة، هو اجتماعية الجريمة، لأن مفهوم الجريمة – و كما سبقت الاشارة إليه –، لا يعرّف من الفعل الاجرامي نفسه، و إنما يعرّف مفهوم الجريمة أو الانحراف، من خلال نظرة المجتمع – بمختلف مؤسساته –، إلى هذا الفعل و الحكم عليه، كردة فعل جماعية، مرتبطة بالمعايير و القيم الثقافية التي تحكم المجتمع المحلي.

أ. الانحراف بناء اجتماعي: أكدت معظم التعريفات، بأن الانحراف هو الخروج عن القواعد الاجتماعية، العرفية أو القانونية في أي مجتمع كيفما كان حجمه الجيو– سياسي، و أكدت معظم الدراسات و الأبحاث المتوالية، في كل من علم الاجرام و أنثروبولوجيا الجريمة، بأن الانحراف، لا يعتبر خاصية فردية أو شخصية، بل يقع الانحراف عن القواعد، نتيجة للتفاعلات بين أفراد المجتمع، داخل المحيط الاجتماعي، المبني على العلاقات و الروابط الثقافية، التي تؤثر – بشكل مباشر أو غير مباشر –، في صناعة السلوكيات المنحرفة و بالتالي ارتكاب الجريمة، و هو ما يوضح اجتماعية الانحراف و الفعل الاجرامي، الذي يكون نتاج المجتمع نفسه و ليس فعلا خارجيا.

يعتبر هوارد بيكر(**Howard S. Becker**)، ممن نظّروا لاجتماعية الانحراف و الجريمة، في نظرية " **الوصم** " التي يؤكد من خلالها، أن السلوك لا يكون منحرفا في ذاته، بل يكون كذلك عندما يوصم من قبل الجماعة، فالمجتمع هو الذي يصنع أو يبني الانحراف. الاجتماعي[1].

و يرى إميل دوركايم، أن للانحراف وظيفة اجتماعية، تدفع المجتمعات إلى تطوير قيما و ضوابطها المعيارية، لأن الانحراف يؤكد دور القيم و المعايير الثقافية.

[1] **أنظر: :** -Becker, Howard S. (1963). Outsiders: Studies in the Sociology of Deviance. Free Press

و أن ارتفاع نسب الانحراف، يؤكد حالة التفكك الاجتماعي، و فقدان الضوابط التي تفرض على الفرد الالتزام بالقواعد والقوانين أو الاعراف، الأمر الذي يحفز السلوك الانحرافي.
فالانحراف يعتبر بناءا اجتماعيا، لأنه مرتبط بالمنظومة المعيارية وقيم المجتمع، التي تعطي له معنىً محليا و تأثيرا خاصا، لا علاقة له بالعوامل الجينية أو النفسية.

ب. الانحراف و السلطة: تكمن علاقة السلوك الانحرافي بالسلطة، في ذلك الدور المركزي الذي تلعبه هذه الأخيرة، في تعريف السلوك الانحرافي و تحديد السلوك السويّ، و ذلك من خلال مجالاتها المختلفة، السياسية، القانونية، الدينية، الثقافية أو الرمزية، إذ تقوم هذه المجالات عبر نخبها على المعايير و أنظمة اجتماعية، تجبر أفراد المجتمع المحلي على الالتزام بها، و يكون الانحراف نتيجة لاختراقها. و هذا ما يسميه ميشال فوكو **(Michel Foucault)** بـ" تطبيع السلوك" أو " الطاعة الذاتية "[1]، بممارسة السلطة سيطرتها عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية، كالمدرسة،، و السجن الذي يعمل على المراقبة الدائمة بغرض اعادة اصلاح السلوك المنحرف.

فلا يكون الانحراف، مجرد سلوك ذاتي مستقل، و إنما هو بناء اجتماعي، يُؤسس من خلال علاقته بالسلطة التي تحدّد معايير النظام و تشرعنها بسياسة قانونية، تحدّد بدورها السلوك السوي المقبول، والسلوك المنحرف المرفوض، و تعاقب عليه. و كما يقول في ذلك هوارد بيكر " لا يَكْمن الانحراف في الفعل الانحرافي نفسه، بل في كيف يعرّف المجتمع هذا الفعل"[2] و لا تعاقب السلطة (القانون) مخالفة القواعد فقط، بل هي (السلطة) من تصنع هذه القواعد، و لا يصنّف الفرد منحرفا، إلا من خلال تعريف السلطة له، و الموزعة عبر مجالات المجتمع المدني و السياسي. و من جهته، يرى فوكو، أن السلطة، " تنتج الانحراف الجريمة، و تعيد تشكيل الجسد الاجتماعيى(ما يسميه بالجسد الطيّع) وفقا لها"[3].

---

[1] Foucault, M. (1975). Surveiller et punir: Naissance de la prison. Gallimard.
المرجع باللغة العربية: ميشال فوكو،1990 ، المراقبة و المعاقبة ، ترجمة علي مقلد، مركز الانماء القومي، بيروت
[2] Becker, Howard S. (1963 مرجع سابق
[3] « L'infraction oppose en effet un individu au corps social tout entier ; contre lui, pour le punir, la société a le droit de se dresser tout entière. » (Foucault, M , 1975 , Surveiller et punir, Gallimard, p 28 ،)

يذهب فوكو من خلال هذا التصور، إلى أن السلطة، تمارس هيمنتها من خلال أجهزة اجتماعية سياسية و مدنية خفية للمراقبة و الانضباط، تدفع بأفراد المجتمع إلى اعادة انتاج ذواتهم المطيعة، و يصبح الانحراف، هو الخروج عن الشكل الذي تسعى السلطة – باختلاف مجالاتها – إلى تكريسه.

و في اتجاه أخر، يحدّد الفكر المادي (الماركسي) علاقة السلوك الانحرافي بالسلطة، من خلال وسائل انتاج القيم و المعايير، و بناءا عليه، تصبح الجريمة و الانحراف نتاج لصراع طبقي، أي أن الانحراف و بالتالي الجريمة، هو سلوك من لا يملكون وسائل انتاج هذه الماديات و القيم و المعايير، و يظهرون مقاومة اجتماعية، و لا يتم تجريم هذا السلوك حسب الطرح الماركسي، إلا لأنه يهدّد المصالح السياسية و الاقتصادية للنظام القائم، الذي لديه السلطة القانونية والايديولوجية و الثقافية، كما يوضحه تايلور **Taylor,I** بأن " السلوك الانحرافي، لا يفهم إلا في اطار النظام الرأسمالي و عدم المساواة الاجتماعية التي يصنعها."[1] و يقول وليام تشامبليس **William Chambliss:** " القانون الجنائي هو أداة تستخدمها الطبقة المهيمنة لحماية مصالحها وتجريم سلوك الطبقات الدنيا."[2] ويرى ريتشارد كويني **Richard Quinney**، أن " الجريمة فعل تعرّفه الفئات المهيمنة، اقتصاديا و سياسيا وثقافيا، في المجتمع من أجل حماية مصالحها"[3] أي أن الجريمة لا تقع كفعل منعزل، بل تقع داخل سياق اجتماعي للسلطة، و هوما يوضح علاقة السلطة بالانحراف و الجريمة.

و إذا كان هذا الطرح المادي، يخفي بعدا إيديولوجيا، فهو يكرس في ذات المنهج **اجتماعية** الجريمة و السلوك الانحرافي، لأن هذا الخير، و حسب ما يعرّفه علم الاجرام و أنثروبولوجيا الجريمة، إنما هو رد فعل تجاه النقائص التي تتشكّل داخل البناء الاجتماعي، خلال حركات

[1] Taylor, I., Walton, P., & Young, J. (1973). The New Criminology: For a Social Theory of Deviance. «Le comportement déviant ne peut être compris que dans le cadre du capitalisme et de l'inégalité sociale qu'il produit.»

[2] Chambliss, W. J. (1975). "Toward a Political Economy of Crime" in Crime and Social Justice, no. 3. « Le droit pénal est un instrument utilisé par la classe dominante pour protéger ses intérêts et criminaliser les comportements des classes inférieures. »

[3] Richard Quinney, 1970, The Social Reality of Crime, p. 15 « Le crime est une définition créée par les segments dominants de la société pour protéger leurs intérêts.»

التغيير، التي تأثر على القواعد المعيارية المحلية في المجتمع، فتحدث بالتالي مشكلات، غالبا ما يُعبّر عنها بالسلوك الانحرافي. و لتوضيح ذلك و توسيعه حسب بعض الدراسات العلمية في علم الاجرام و السوسيو– انثروبولوجيا، نأتي إلى ما يلي:

ج. الانحراف وسيلة للمقامة: تتفق أغلب الدراسات والأبحاث، سواء كانت في مجال علم الاجرام أم في مجالات أنثروبولوجيا الجرية والانحراف، على أن السلوك الانحرافي له أسبابه و عوامله، المرتبطة بالبناء السوسيو– سياسي داخل المجتمع، وفي كلا المجالين – كما سبق ذكره–يعرّف الانحراف بالفعل الذي يخرج عن الضوابط المعيارية و القيمية للجماعة. و بمعنى أخر لن يكون اختراق القواعد الاجتماعية إلاّ لأسباب تظهر كمؤشرات عن تلك النقائص الاجتماعية التي قد تصيب البناء النسقي العام، فلا يكون لا يعكس السلوك الانحرافي في كل الحلات خللا فرديا أو جماعيا، بل قد يعبّر عن رد فعل مقصود في مواجهة هذه النقائص.

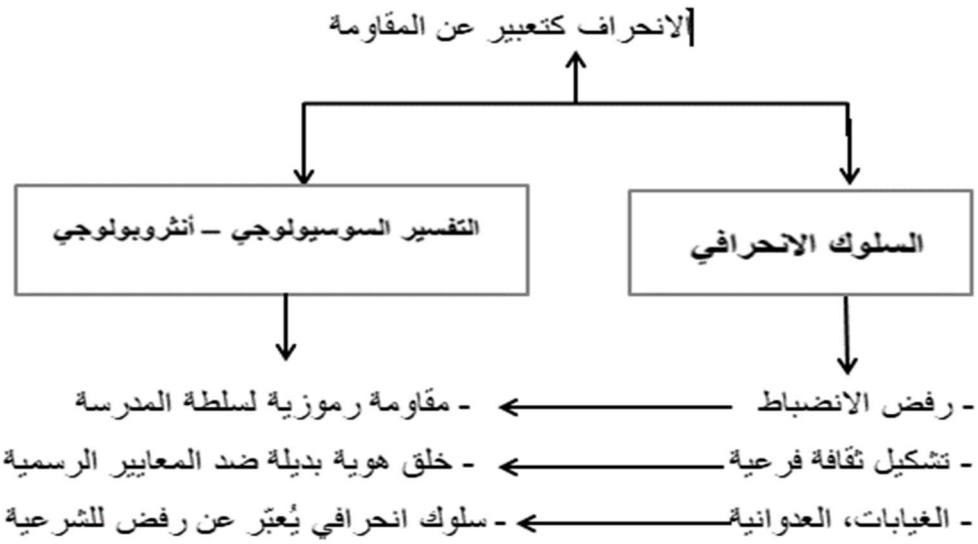
يعتقد ميشال دي سيرتو **Michel de Certeau** أن بعض الممارسات المنحرفة كاختراق القواعد ، تعتبر أساليب صامتة لمقاومة السلطة القائمة[1] مثل الرسم الغرافيتي:**dessin de graffiti** في الأماكن العامة التي تعتبر أشكال من الانحراف الابداعي الرمزي ضدّ النظام القائم... و كذلك رفض تلاميذ، للانضباط داخل المؤسسات التعليمية، (التمرد، الغيابات ، السخرية، العنف، و اظهار العدواني...) يعتبره بعض المحلّلين التربويين، سلوك احتجاجي ضد السلطة الرمزية للمؤسسة التربوية. [2] يتّضح كالتالي:

و لا يفهم الانحراف في التفسير الانثروبولوجي كخروج عن العرف الجماعي، أو كخرق للقوانين و القواعد الاجتماعية، بل يفهم كسلوك ذو معنى سياسي رموزي، و شكل من أشكال

[1] **Michel de Certeau,** 1990, L'invention du quotidien, tome I : Arts de aire, Collection Folio, Gallimard, « .Les pratiques de détournement sont des actes de résistance silencieuse »

[2] طالع **-Willis, Paul.** 2011, L'école des ouvriers :
Comment les enfants d'ouvriers obtiennent des emplois d'ouvriers . Traduit de l'anglais par Pascal Laborier, Paris, Éditions du Cerf, .

الاحتجاج ضد الاقصاء الاجتماعي، حيث تُظهر بعض الدراسات الأنثروبولوجية، أشكالا من السلوك الانحرافي لها معنى احتجاجي ضد الهيمنة الثقافية لدى الفئات المهمشة.



يقول دافيد غرايبر **David Graeber** تعتبر أفعال خرق النظام و تجاوز القواعد الاجتماعية، شكل من أشكال المقاومة الرمزية ضد أجهزة السلطة القائمة[1].

كما نجد أن أغلب الأبحاث الميدانية التي تناولت المجتمعات التقليدية في مجال الأنثروبولوجية، خَلُصَت إلى أن العديد من الممارسات الطقوسية التي تميّز هذه المجتمعات، و احتراف السحر، هي تعبير رموزي عن مقاومة السلطة ونظام الحكم، فحسب إيفانز بريتشارد **Evans-Pritchard** في دراسته التي اجراها حول قبيلة الأزندة الإفريقية 1937: أن: السحر لا يعكس صورة الجهل، بل هو ألية لإعادة التوازن و التكافؤ في علاقات القوة غير المتكافئة .."[2]. فممارسة السحر من منظور أنثروبولوجية الانحراف و الجريمة، لا يعتبر سلوكا منحرفا، و انما وسيلة رمزية لإعادة تشكيل نظام السلطة، حيث يظهر هنا كلغة تعبر عن المقاومة...

[1] **David Graeber**, 2020 ,Fragments d'une anthropologie anarchiste,Tra**: Aurélien Berlan**, Éditions Lux :أنظر
«Dans certaines sociétés, les actes de transgression peuvent être considérés comme des formes de résistance *symbolique à des structures d'autorité oppressives.»*

[2] **Evans Pritchard, E. E.** (1972). Sorcellerie, oracles et magie chez les Azandé. Traduit de l'anglais **par Louis Évrard.** Paris: Gallimard. (Bibliothèque des Sciences Humaines, p 304
« La sorcellerie n'est pas un signe d'ignorance, mais un dispositif permettant de comprendre et de rééquilibrer des rapports de pouvoir inégaux.»

و في نفس الاتجاه الانثروبولوجي، تفسر بعض السلوكيات الانحرافية، على أنها ممارسات استراتيجية لحفظ البقاء و المقاومة، كما هو الادمان على الكحول و تعاطي المخدرات، و تشكيل العصابات الاجرامية في المدن الحضرية، هذه الافعال التي لا تعكس مرض شخصي فقط، بل هي أيضا آداه للهروب أو التمرد ضد أشكال الاقصاء الحضري و الاجتماعي.

ففي المدن الكبرى، يُمكن تفسير الإدمان (مثل الكحول أو المخدرات) ليس فقط كـ"مرض فردي"، بل كأداة للهروب أو الاحتجاج ضد أشكال الإقصاء الحضري والاجتماعي. يقول في ذلك فيليب بورجوا **Philippe Bourgois**: " إدمان المخدرات المُدمِّر للذات هو وسيلةٌ يستخدمها اليائسون لتعبير عن إحباطاتهم ومقاوماتهم وعجزهم. بعبارة أخرى، يُمكننا تجاهل هستيريا المخدرات التي تجتاح الولايات المتحدة بين الحين والآخر. بدلًا من ذلك، يجب أن نُركِّز اهتماماتنا الأخلاقية وطاقاتنا السياسية على التناقضات التي يُشكِّلها استمرار الفقر في المناطق الحضرية وسط ثراءٍ فاحش"[1]. و عن تشكيل العصابات في الأحياء الفقيرة، فقد اعتبرها التفسير الانثروبولوجي، نوع من البحث عن المجتمع البديل الذي يمنح الانتماء للمغتربين في النظام الرسمي، يقول لويك فاكونت **Loïc Wacquant**: "إن التهميش الحضري يشجع على ظهور أشكال من الانحراف التي تعبر عن الإقصاء داخل النظام القائم."[2]

هذا ما يوضّح إذن علاقة الانحراف بالسلطة من خلال المفهوم الاجتماعي للانحراف والجريمة.

يتناول كل من علم الاجرام و أنثروبولوجيا، الانحراف و الجريمة كسلوك غير مقبول اجتماعيا، و معالجته و تفسيره باستخدام التحقيقات الميدانية، التي تختلف في أدواتها و اتجاهاتها المنهجية، حيث تعتبر الأنثروبولوجية، الجريمة و الانحراف بناءا اجتماعيا أكثر منه واقعا

[1] **Philippe Bourgois**, (1995), In Search of Respect: Selling Crack in El Barrio p : 319
«La toxicomanie autodestructrice est simplement le moyen pour des personnes désespérées d'intérioriser leur frustration, résistance et impuissance. En d'autres termes, nous pouvons ignorer en toute sécurité l'hystérie liée à la drogue qui balaie périodiquement les États-Unis. À la place, nous devrions concentrer nos préoccupations éthiques et nos énergies politiques sur les contradictions que pose la persistance de la pauvreté urbaine au cœur d'une opulence extraordinaire.»

[2] Wacquant, Loïc, , 2006, Parias urbains. Ghetto, banlieues, État., La Découverte
"La marginalité urbaine favorise l'émergence de formes de déviance qui expriment une exclusion systémique."

موضوعيا، بل رموزي يتغير حسب الزمن و المكان.، تقول ماري دوغلاس **Mary Douglas**، بأن الانحراف يُعرّف من خلال النظام الرمزي الذي يفرز السلوك السليم عن السلوك الغير السليم و المرفوض..

أما علم الاجرام فيعتبر الانحراف و الجريمة سلوكا قابل للقياس و التحليل، بعد الكشف عن الأسباب الاجتماعية و النفسية للجريمة، بهدف تقديم الحلول الجنائية و السياسية مثل الرقابة و الردع.. إذ يرى ميرتون **Merton (1938)** أن الجريمة، تنتج عن التوتر بين الأهداف الثقافية و الوسائل المشروعة لتحقيقها أو ما يعرف بنظرية الفجوة.

كما يتفق كل من علم الاجرام و أنثروبولوجيا الانحراف و الجريمة، على أن السلطة (سلطة القانون و سلطة الأعرف، السلطة السياسية..) لها دورها المركزي في تعريف الفعل الانحرافي، فلا يكون هذا الفعل، هو التطرف عن القواعد الاجتماعية في كل الحالات، بل قد يكون فعلا سياسيا أو رمزيا لمقاومة السلطة القائمة. و أن السلوك الانحرافي و احتراف الجريمة، هو الرد الفعل الغير المباشر ضد التهميش والاقصاء الاجتماعي. و هذا ما يفسره علم الاجرام، و ما تتصوره أنثروبولوجيا الجريمة كإنتاج اجتماعي و ثقافي. كما توضحه المقاربة العلمية بين هذين المجالين.

المحور الثاني: ماهية الانحراف والجريمة

المحاضرة الخامسة

أولا: تعريف الانحراف وماهيته

1. تعريف المفهوم:

1.1. تعريف الانحراف في الفكر الغربي.

2.1. مفهوم الانحراف في الفكر العربي

3.1. الانحراف في التصور الاسلامي:

المحاضرة السادسة

2. التحليل الأنثروبولوجي لمفهوم الانحراف.

1.2. الانحراف ظاهرة ثقافية

2.2. الانحراف كبعد أنثروبولوجي سياسي.

المحاضرة السابعة

ثانيا: تعريف الجريمة:

2. تعريف المفهوم:

1.1. مفهوم الانحراف في الفكر الغربي

2.1. مفهوم الجريمة في الفكر العربي والاسلامي:

أ. مفهوم الجريمة في الفقه الاسلامي

ب. مفهوم الجريمة في الفكر العربي الحديث

المحاضرة الثامنة

ثالثا: أنثروبولوجية المجرم والمنحرف:

3. من هو المجرم

1.3. تعريف المجرم في اللغة.

2.2. التعريف القانوني للمجرم.

3.1. تعريف المجرم في علم الإجرام.

5.1. التعريف الاجتماعي للمجرم

5.1. تعريف المجرم في الشريعة الإسلامية:

المحاضرة التاسعة

4. مفهوم المجرم من منظور أنثروبولوجي

1.4. القراءة التحليلية

أ. تحوُّل الدراسة الجنائية من الفعل الإجرامي إلى هوية المجرم

ب. تشكيل شخصية المجرم وسلوكه

- دور قيم مجتمعية معينة في تشكيل شخصية المجرم
- أدوار اجتماعية غير متوازنة
- نظرة المجتمع للجرمة والمجرم

المحور الثاني: ماهية الانحراف والجريمة

تمهيد

يعتبر الانحراف والجريمة، ظاهرة اجتماعية ترتبط بالنظام المعياري من خلال التفاعلات اليومية داخل المجتمع، و كما سبقت الاشارة إليه، لا يفهم السلوك المنحرف و الجريمة كفعل تمرّد الأفراد أو الفئات على القيم والمعايير السائدة في المجتمع فقط، بل يفهم أيضا على انه نتاج اجتماعي و ثقافي، يحدّد السلوك السوي و السلوك الغير السوي، داخل السياق الاجتماعي المتباين بين الجماعات. أو كما يعبّر عن ذلك هوارد بيكر **Becker, H.** " "الانحراف ليس صفة من صفات الفعل نفسه، بل هو نتيجة لتطبيق الآخرين للقواعد والعقوبات على المخالفة "[1]

فإنه، ومع تطور علم الاجتماع و الأنثروبولوجية، انتقل فهم الفعل الانحرافي من مجرد الرؤية القانونية، كما جاء في أعمال الفكر الوضعي (المدرسة الوضعية)، ليأخذ البعد الرمزي و الثقافي، و لم يعد يُفهم الانحراف كمرض شخصي أو فردي، بل أصبح يُفهم كمؤشر على وجود الخلل داخل النظام العام للمجتمع، يقول إميل دوركايم في ذلك: "لا ينبغي أن نعتقد أن الجريمة ظاهرة غير طبيعية. إنها مرتبطة بالشروط الأساسية لكل حياة اجتماعية... إنها مفيدة، لأن المخالفات تُثير ردود فعل جماعية، تسمح بإعادة تأكيد القيم الأخلاقية."[2] فهو يرى الانحراف و الجريمة، ظاهرة طبيعية و ضرورية، لأنها حسب رأيه، تساهم في تجديد المعايير و فرض التضامن الاجتماعي. و تقول ماري دوغلاس **Douglas, M** أن ما يعتبر سلوكا منحرفا أو نجسا، لا يرجع إلى طبيعة الفعل، بل يرجع إلى كيفية اعتباره داخل النظام الرمزي للجماعة.[3].. فيصبح الانحراف من خلال التفسير الأنثروبولوجي موضوعا لتحليل

---

[1] **Becker, H.** (1963). Outsiders: Studies in the Sociology of Deviance, p. 9 "Deviance is not a quality of the act itself, but a consequence of the application by others of rules and sanctions to an 'offender'."

[2] **Durkheim, É.** (1895). Les Règles de la méthode sociologique. Paris: Presses Universitaires de France .p 117 "Il ne faut pas croire que le crime soit un phénomène anormal. Il est lié aux conditions fondamentales de toute vie sociale... Il est utile, parce que les infractions provoquent des réactions collectives qui permettent de réaffirmer les valeurs morales."

[3] **Douglas, M**. (1966). Purity and Danger: An Analysis of Concepts of Pollution and Taboo أنظر : السلطة الرمزية

التهميش و الاقصاء الاجتماعي، و رد فعل تجاه السلطة الرمزية التي تحدّد السلوك المنحرف.

و للانحراف كمفهوم اجتماعي، بعدين، يتعلق البعد الأول بسلوك الأفراد المجرد، و يتعلق البعد الثاني، بما تقدمه التفسيرات السوسيولوجية و الأنثروبولوجية، حول دوافع هذا السلوك، خاصة و أن الفعل الانحرافي و ارتكاب الجريمة، ظاهرة ذات طبيعة ديناميكية، في المكان حسب اختلاف الثقافات، و في الزمان، حسب التطور التاريخي للمجتمعات، الأمر الذي يتطلب تحديد مفاهيمي لتعريف الانحراف و ماهيته.

أولا: تعريف الانحراف وماهيته

1. تعريف المفهوم:

الانحراف هو فعل أو سلوك، يخالف القواعد الاجتماعية و القانونية، و الأعراف السائدة في المجتمع، و لا يؤدي الانحراف في كل الحلات إلى ارتكاب الجريمة، فقد يشمل بعض السلوكيات الغير المألوفة أو المرفوضة اجتماعيا، و التي قد تخالف القانون، كما قد لا تخالفه.

1.1. تعريف الانحراف في الفكر الغربي.

من أبرز التعريفات لمفهوم الانحراف، نجد تعريف أميل دوركايم " بأن الانحراف ظاهرة اجتماعية و ضرورية لوظائف المجتمع.."[1] و يكون الانحراف بالنسبة إليه أمر طبيعي في كل مجتمع.

[1] **Durkheim,** 189 ,Les Règles de la méthode sociologique،

- و يعرّفه هوارد بيكر: بأنه ليس فعلا في حد ذاته، بل هو تسمية اجتماعية لسلوك معين " [1] أي أن الفرد يُعرف بالمنحرف، لأن المجتمع وصمه كذلك، و يشير هنا بيكر، إلى البعد الاجتماعي و السلطوي الذي يحدد السلوك المنحرف من ما هو سولوك سوي.

- و يرى هربرت سبينسر **Herbert Spencer**، أن" الانحراف، سلوك يخالف القواعد التي تحافظ على التوزان الاجتماعي، فهو مؤشر عن ضعف التكيّف مع بيئة اجتماعية متغيّرة."[2]

يعتبر هبرت سبنسر، المجتمع كائنا حيا و متطورا، لذلك فإن ما يوصف بالانحراف، هو ما لا يمكنه التكيّف مع التحولات الاجتماعية، خاصة و أن المجتمعات تتطور من شكل بسيط إلى آخر معقد، يتميز بتخصص الوظائف المتمايزة و التكامل، لهذا و حسب هربرت سبينسر، يمكن اعتبار المجموعة التي تفشل في التكيف مع هذه التحولات، منحرفة، بسبب عدم انسجامها مع المعايير و البنى الاجتماعية المتغيرة.

- و في نظريته حول اللامعيارية، يعرّف روبرت ميرتون Robert K. Merton الانحراف، " بأنه سلوك ناتج عن التوترات التي تحدث بين الأهداف و المعايير التي تحدّد الوسائل المشروعة لتحقيق هذه الأهداف." [3]فالانحراف ينتج عن تلك الفجوة التي تقع بين الأهداف الاجتماعية و الوسائل المتاحة لتحقيقها..

فالانحراف كما يتصوره ميرتون، لا يرتبط بالأخلاق الفردية، بل هو نتيجة لخلل في الهيكل العام للمجتمع، أي عندما تكون الأهداف المقدّرة متاحة لجميع أفراد المجتمع عبر القنوات الشرعية.

---

[1] **Becker, H.** (1963). Outsiders: Studies in the Sociology of Deviance.

[2] **Spencer, Herbert**. 1896-1897 Les Principes de sociologie. Paris : Félix Alcan, (traduction française), volumes. 3

[3] **Merton, R. K.** (1938). Structure sociale et anomie. American Sociological Review, 3(5), 672–682
« La déviance est susceptible de se produire lorsque des objectifs culturels largement partagés par la population sont promus, tandis que la structure sociale restreint fortement ou ferme complètement l'accès aux moyens approuvés pour les atteindre. »

- و يتّجه كاي إريكسون **Kai T. Erikson** في تعريفه لمفهوم الانحراف، اتجاه دوركايم، فيرى هو كذلك أن للانحراف دور في الحفاظ على توازن الجماعة وتعزيز التضامن الاجتماعي. فيعرّفه في كتابه المتشدّدون المتمردون 1966: بأنه الرد الفعل الاجتماعي المنظم للحفاظ على الحدود فيقول: " يُنشئ الفعل الانحرافي، شعورا موحدا متبادلا بين أفراد المجتمع، هو عبارة عن شعور جماعي مثل الحرب أو الفيضان أو أي حالة طوارئ أخرى. فالانحراف، يجعل الناس أكثر وعيا بالمصالح المشتركة، و يلفت الانتباه إلى القيم التي تشكّل الوعي الجماعي.."[1] و يُقصد " بالحفاظ على الحدود " كيف يعرّف كل مجتمع ما هو مسموح به كسلوك، من خلال مواجهة المخالفين بوسائل الرقابة الاجتماعية، كالمحاكم و العقوبات.

فبالنسبة لإريكسون، الانحراف هو السلوك الناتج عن تفاعل اجتماعي، و حيث تتدخل المؤسسات الاجتماعية، كالقانون و الدين، لحماية المعايير وقيم الجماعة عندما يظهر سلوك يخالها، و هو ما يعتبر ردا متَوقعا، لأنه جزء من نظام الحفاظ على النظام الاجتماعي.

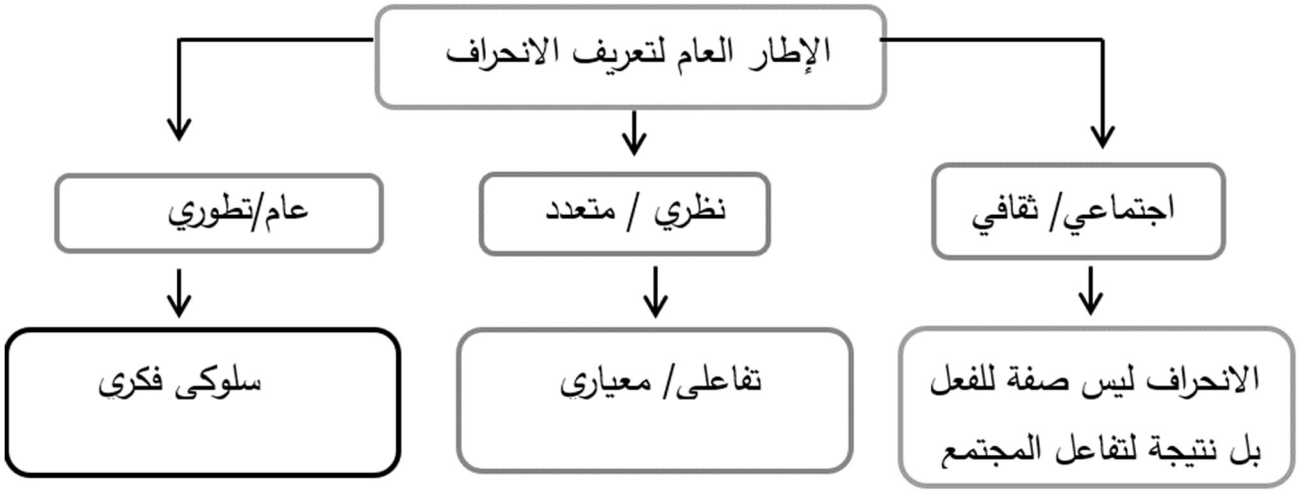
و تبقى هذه التصورات، تشكل المرجعية العلمية، لمعظم التعريفات الحديثة و المعاصرة، الواردة حول مفهوم الانحراف، معتمدة على التحولات العالمية و ما تصنعه من معايير ثقافية مختلفة و متغيرة و التي تؤثر على تطور الظاهرة الانحرافية.

و سوف تركز التعريفات الحديثة، على اجتماعية الفعل أو السلوك الانحرافي، الذي يتأتى عن ديناميكية التفاعل السياسي في سياق معيّن. و ايديولوجية التمثلات الثقافية التي تجعله يخضع في تحديده كمفهوم، إلى ما تتبناه الحركات الفكرية، الثقافية الانقلابية ذات البعد النقدي و الثوري، ضد التصورات التقليدية في خضم التحوّلات العالمية الكبرى، مثلا: كان تعاطي القنب في بعض الدول الأوروبية، يعتبر انحرافا، و لكن مع تصاعد الحركات الثقافية و السياسية التي تدعو إلى تقنينه، أصبح قانونا و لم يعد انحرافا، بل حرية شخصية. و هو ما أشار إليه هوارد بيكر **Howard Becker** بعبار: " ما تسميه الجماعات المؤثرة بالانحرافي

---

[1] **أنظر:** **Erikson, K. T.** (1966). *Wayward Puritans: A Study in the Sociology of Deviance*. Prentice Hall.

" يقصد به أن تحديد مفهوم الانحراف ليس ثابتا، بل يتغير وفقا للقيم السائدة في المجتمع، و أن ما يصنّف كانحراف، مرتبط بأليات السلطة، التي تنتج تصورات محدّدة عن السلوك السوي و السلوك المنحرف، كما يقول ميشال فوكو (المراقبة و المعاقبة).



2.1. مفهوم الانحراف في الفكر العربي:

قد لا تختلف تعريفات مفهوم الانحراف في الفكر العربي عن تعريفه في الفكر الغربي، لأن معظمها صيغت وفقا للمنظورات السوسيولوجية و الأنثروبولوجية الحديثة، فنجد مثلا:

- عبد الوهاب بوعبد الله (2015)، يشير إلى أن الانحراف هو " فعل اجتماعي تتغير دلالاته تبعًا للسياق الثقافي والسياسي"، و يؤكد أن التحولات العالمية الكبرى مثل العولمة، الثورة الرقمية، الحركات التمردية والاحتجاجات العابرة للحدود، أعادت تحديد و تعريف المجتمعات لما هو سلوك مقبول و سلوك مرفوض.

و من الأمثلة العملية على ذلك، أنه في ستينيات القرن العشرين، كان الاحتجاج ضد أجهزة الدولة السياسية، يعتبر في العديد من الدول العربية، عملا منحرفا غير قانوني، ثم أصبح من الحقوق المشروعة في المطالبة بالتغيير السياسي. و كذلك بعض أشكال التعبير الثقافي،

أصبحت بعد الانفتاح على الفضاء الرقمي و تطور القيم الشبابية، أشكالا شرعية للتعبير عن الهوية.

– و يعرف محمد الجوهري الانحراف: بأنه " كل خروج عن المعايير الاجتماعية المتفق عليها داخل الجماعة، سواء كان هذا الخروج في صورة فعل أو امتناع " [1]

– و يعرّفه سيد رجب السعيد بأنه " انتهاك للأنماط السلوكية التي يحدّدها النظام الاجتماعي، مما يهدّد استقراره أو تماسكه."[2]

– و في نفس السياق يقول عبد الوهاب بوحديبة: " الانحراف هو الفعل الذي يخالف المعايير الاجتماعية، سواء كانت مكتوبة (القانون) أو غير مكتوبة (الاعراف)."[3] أو " هو الذي يخرج عن معايير الجماعة و قيمها، مما يجعله محل استنكار من قبل أعضاء الجماعة."[4] كما يعرّفه محمود أبو الزيد من وجهة نظر أنثروبولوجية.

– و يعرّف الانحراف حسب مصطفى حجازي بأنه: " استجابة مرضية أو اجتماعية غير سوية لضغوطات الواقع الاجتماعي و الاقتصادي، و يعبّر عن اختلال في العلاقة بين الفرد و المجتمع.."[5] أو " عدم التكيّف مع الوسط الاجتماعي "، حسب عبد الرحمان العيساوي.[6]

نلاحظ، أن معظم التعريفات في الفكر العربي، كما في الفكر الغربي، تقارب الانحراف بنسبية المعايير الاجتماعية، و اختلافها بين الثقافات و المجتمعات، و أن الانحراف ليس مجرد خلل فردي بل هو تفاعلي و ذو بعد اجتماعي.

إلا انه و رغم وجود بعض نقاط الالتقاء، هناك بعض الاختلافات الواضحة، بين تعريفات مفهوم الانحراف في الفكر الغربي و تعريفاته في الفكر العربي، ترتبط بالمرجعيات الفكرية و الثقافية و العقائدية، نوجزها كما يلي:

---

[1] **الجوهري، محمد،** 1998،علم الاجتماع العام، القاهرة: دار المعارف، ، ص 215

[2] **السعيد، سيد رجب،** 2005، المدخل إلى علم الاجتماع الجنائي، القاهرة: دار النهضة العربية، ص 54

[3] **عبد الوهاب بوحديبة،** الظاهرة الدينية والظاهرة الاجتماعية، ص. 112

[4] **أحمد أبو زيد،** 1997، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، دار المعرفة، بيروت، ص. 214.

[5] **مصطفى حجازي،** 2001، التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص. 153

[6] **عبد الرحمن عيسوي،**2005، علم النفس الاجتماعي، دار النهضة العربية، القاهرة، ص. 291.

أ. **في الفكر الغربي:**

يعرّف مفهوم الانحراف انطلاقا من البعد الوضعي الذي يفصل بين الدين و الأخلاق (قد يكون الفعل سلوكا منحرفا اجتماعيا، و لكنه مقبول أخلاقيا في ثقافة معينة)، و بين القانون (دراسة الانحراف كجزء من التفاعل الاجتماعي و ليس مجرد مخالفة قانونية). بالتركيز على التحوّلات، و تأثير البنى الاجتماعية، كما يتّضح من خلال التعريفات النموذجية التالية:

- الانحراف ظاهرة طبيعية و ضرورية، تساهم في تجديد المعايير و تثبيت التضامن الاجتماعي. (إميل دوركايم)
- الانحراف ليس خاصية للفعل نفسه، بل نتيجة لتصنيف الآخرين لذلك الفعل. (هوارد بيكر، نظرية الوصم).
- الانحراف ينتج عن فجوة بين الأهداف الثقافية المشروعة، و الوسائل المتاحة لتحقيقها. روبرت ميرتون، نظرية الآنومية)

ب.**في الفكر العربي:**

يعرّف الانحراف انطلاقا من البعد القيمي و الهوية الثقافية، بالتركيز على ربط الانحراف بالمخالفة الأخلاقية/ الدينية، و النظر إلى الانحراف كسلوك يهدّد تماسك المجتمع، أكثر من كونه ظاهرة طبيعية، و يتّضح ذلك من خلال التالي:

- نجد أن تعريف مفهوم الانحراف يشير إلى عدم الاستقامة، سواء في الفكر أو السلوك أو العقيدة. (معظم المعاجم العبية).
- يعرّف الانحراف بأنه: الخروج عن القيم و المعايير التي يُحدّدها الدين و المجتمع. (الدراسات الاجتماعية العربية).
- ربط الانحراف بمخالفة النصوص الشرعية و القانونية (عبد الوهاب بكر).

a. الانحراف في التصور الاسلامي:

يعرّف الاسلام مفهوم الانحراف من خلال عدّة ألفاظ مثل " **الزيغ** " كما في قوله تعالى: { فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ }[1] و " الفسق " كما في قوله تعالى: { فَمَن تَوَلَّىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ }[2] ، { وَلَقَدْ أَنزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ ۖ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ }[3]، { وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنسَاهُمْ أَنفُسَهُمْ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ}[4] و هم الخارجون عن طاعة الله[5] أي المنحرفون عن تعاليمه.

أ. البناء الديني لمفهوم الانحراف:

يُبنى الانحراف في التصور الاسلامي، على مفهوم الصراط المستقيم الذي يقوم على مرجعية النصوص الشرعية (القرآن و السنة)، مستبعدا النسبية الاجتماعية و دور التفاعلات السياسية و الثقافية، كما في تصور الفكر الغربي. فالانحراف في الاسلام كيفما كان موضوعه، هو عدم الاستقامة و مخالفة الشرع و الخروج عن أوامر الله أي الابتعاد عن " الصراط المستقيم " الذي يحدّد السلوك السوي، لأنه هو: " الطريق التي على طرفيها الإفراطُ والتفريطُ، ويتضمن أمورًا باطنةً في قلب الإنسان من اعتقادات، وإرادات وتوجهات، ويتضمن آذلك أمورًا ظاهرةً من أقوال وأفعالٍ و تصرفات."[6]

فلا يقتصر الانحراف في التصور الاسلامي على مخالفة المعايير الاجتماعية التي تعارف عليها أفراد المجتمع، بل يكون خاصة في الخروج عن القيم و معايير الاسلام و مبادئه و حدوده، و لا يقتصر على السلوك و الأفعال فقط، بل يشمكل الانحراف في الاعتقاد و الفكر أيضا..

---

[1] **القرآن الكريم**، سورة الصف، الآية 5
[2] **القرآن الكريم**، سورة آل عمران آية 82
[3] **القرآن الكريم**، سورة البقرة، آية 99
[4] **القرآن الكريم**، سورة الحشر، آية 19
[5] تفسير **ابن كثير** https://quran.ksu.edu.sa/tafseer/katheer/sura59-aya19.html#katheer

[6] **محمد عبد الصمد**، ظواهر الانحراف الاجتماعي في المجتمع الإسلامي ومعالجتها، الجامعة الإسلامية العالمية شيتاغونغ -ISSN 1813 7733
المجلد الرابع, ديسمبر 2007، ص 146

ب. البعد الاجتماعي لمفهوم الانحراف في الاسلام:

إن البعد الاجتماعي للانحراف في التصور الاسلامي، نجده متضَمّن في البناء الديني، لأن السراط المستقيم، و كما سبقت الاشارة إليه، إنما يحدّد من خلال التعاليم الالهية، طبيعة السلوك القبول أو المرفوض، من أجل تنظيم العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع، بما يسميه الشرح بحدود الله. فالتصور الاسلامي لا ينظر إلى الانحراف كمخلفة دينية و قانونية فقط، بل كظاهرة اجتماعية، تهدّد تماسك الجماعة و استقرارها، نوضّحه كالتالي:

ـ **الانحراف فعل يهدّد الجماعة:** لأن الانسان و كما ينظر إليه الاسلام جزء من أمة، فينعكس سلوكه بالتالي عليها أي على الجماعة. فأي سلوك أو فعل يخالف الشريعة و حدود الله، (كالاعتداء، القتل، الظلم، الرشوة، الزنا، الغش...الخ) انما هو خطرٌ على تماسك الجماعة و سلامتها، قبل أن يكون خطيئة دينية. يقول تعالى: { وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً}[1] و تفسير ذلك، أن الفتنة أو الانحراف، لا تقع على المنحرفين وحدهم، بل قد تعم المجتمع بأسره، و من دلالات الآية الكريمة، أن:[2]

- التحذير من التهاون في النهي عن المنكر: (تطبيق التعاليم الشرعية و محاربة الفتنة)
- اهمية الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر (المسؤولية في ردع الانحراف)
- التكافل الاجتماعي: المجتمع كالبناء لا يقوم إلا بالتكافل بين أعضاءه

و هو ما يؤكده الحديث النبوي الشريف "مثل القائم على حدود الله والواقع فيها، كمثل قوم استهموا على سفينة"[3] ، أي أن انحراف البعض يؤثر على سلامة الكل.

و يتمثل السلوك المقبول (السوي) في الاسلام، في الاستقامة، التي هي الأصل في وجود الجماعة، لقوله تعالى: { ك**انَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ** }[4] و يقول المفسرون انحرف الناس،

---

[1] القرآن الكريم، سورة الأنفال، آية 25
[2] تفسير الوسيط، https://www.islamweb.net/ar/library/content/132/2673/
[3] (رواه البخاري)
[4] القرآن الكريم، سورة البقرة، آية 213

فبعث الله الأنبياء مبشرين و منذرين،[1] و بالمعنى السوسيوانثروبولوجي، الناس كانوا في بدايات خلقهم متكافلين، من خلال الفطرة و وحدة المعتقد و الأعراف، و هذا ما اهتدت إليه المعرفة في النظريات الأنثروبولوجية، التي توصلت إلى أن المجتمعات التقليدية متعارفة على القيم و التصورات، أي التجانس القيمي كما يسميه دوركايم **Durkheim**[2]، و مع تطور المجتمعات، ظهر الاختلاف و العداوة نتيجة المصالح المادية المتعارضة و غياب العصبية حسب ابن خلدن[3]، أدّت إلى الانقسامات الاجتماعية و السياسية و بالتالي الفكرية، ممّا سيتطلب اللّجوء إلى الضبط الاجتماعي، لتسيير الخلافات، فبعث الله الأنبياء و نزّل معهم الكتب (الضوابط الدينية/الاجتماعية) يقول تعالى: { **وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ** }. فالإسلام، ليس مجرد شعائر، و انما أليات مؤسساتية لردع الانحراف، و ضبط السلوك الاجتماعي، من خلال القواعد الدينية العادلة التي يتضمّنها القرآن و السنة كنظام معياري يحفظ المجتمع من الاضطرابات و الفوضى التي يسببهما الانحراف. فالقيم الدينية كالعدل، الأمانة و التكافل. و غيرها مما تحتويه النصوص الشرعية في الاسلام، تعمل كمعايير اجتماعية لضبط الجماعة، و في مخالفتها، انحراف (تعدي على حدود الله { وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا }[4] . فمجاوزة الحدود هنا تمثل انحرافًا عن النظام الإلهي) عن العقد الأخلاقي المطلوب في الشريعة.

- **ضرورة الوقاية:** كما يتجل البناء الاجتماعي لمفهوم الانحراف في الاسلام، في البعد الوقائي، إذ لا تكتفي القيم الدينية بردع الانحراف، بل تؤسس أيضا لبنية اجتماعية تمنع الضرر، فمثلا نجد أن التكافل الاجتماعي، يمنع دوافع السرقة و التسوّل، و تحريم الخمر و المخدرات، يحمي من جرائم العنف بسبب فقدان الوعي. وكذلك تحريم العلاقات الجنسية الغير الشرعية (الزنا) يحمي الأفراد من الأمراض الخطيرة..

---

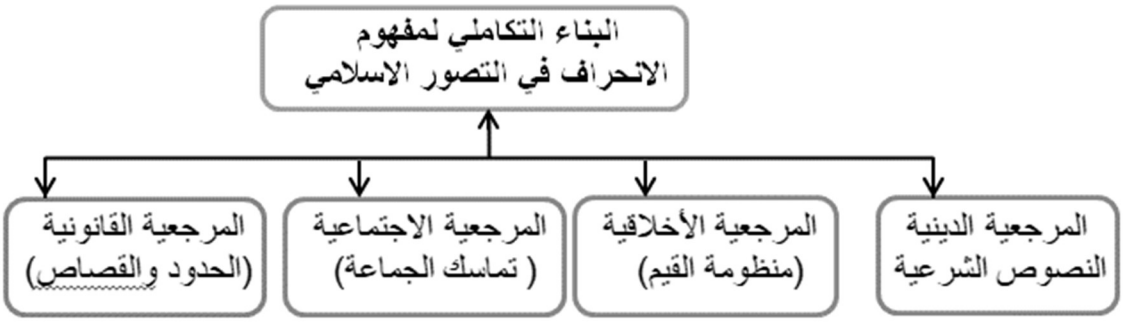
[1] تفسير السعدي، https://quran.ksu.edu.sa/tafseer/saadi/sura2-aya213.html

[2] **Durkheim**, (1912). Les formes élémentaires de la vie religieuse

[3] أنظر: ابن خلدون، المقدمة، فصل العمران و البداوة.

[4] القرآن الكريم، سورة البقرة، آية 229غ

فالانحراف في التصوّر الاسلامي، هو " الاخلال بمقاصد الشريعة الأساسية، حفظ الذين، النفس، العقل، المال، و النسل.."[1] و انتهاك لسلامة البناء، و يرتبط بالدافع والنية، و الجماعة مطالبة بالمشاركة في ضبط السلوك، من خلال القيم و الرقابة المتبادلة، و هذا ما يربط بين الشريعة الاسلامية و الدور الاجتماعي في حفظ التوازن و الاستقرار داخل المجتمع. و يقوم هذا التصور للبعد الاجتماعي حول مفهوم الانحراف في الاسلامي، على بناء تكاملي يجمع بين :



و تمثل هذه المرجعيات، البعد القيمي الذي يحدّد زوايا العدل و الظلم في المجتمع – الظلم السياسي، الفساد، أكل أموال الناس بالباطل، الاعتداء على أملاك الغير... – و هو ما يعتبر انحرافا جماعيا أخطر من الانحراف الفردي.

2. التحليل الأنثروبولوجي لمفهوم الانحراف.

أظهرت التعريفات السابقة لمفهوم الانحراف، و من خلال أبعاده المختلفة، أنه سلوك مرتبط بالينية الرمزية للثقافات المجتمعية، و لا يعرّف إلاّ كخرق للحدود التي تضعها الأعراف الاجتماعية و القانونية، بين ما هو سلوك سوي و ما هو سلوك غير سوي داخل النسق العام لسيادة الجماعة، تقول ماري **Mary Douglas** : " يعرّف الانحراف من خلال النظام الرمزي الذي يفرز الفعل أو السلوك الطاهر من النجس. "[2] و لا يعرّف الانحراف، كمفهوم ثابت،

[1] الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، ج2، ص 8-12

[2] **Mary Douglas** 1966 ، مرجع سابق

بل كفعل أو سلوك يتغيّر مع التحوّلات الاجتماعية السياسية، وبالتالي التمثلات الرمزية. التي تؤسس متغيّرات الدراسات الأنثروبولوجية لفهم آليات الضبط الاجتماعي، و تكشف عن كيف تعيد الجماعات إنتاج نفسها، و تحقيق استقرارها من خلال المسموح به و الممنوع منه. و هذا ما يبني مفردات التحليل الأنثروبولوجي لمفهوم الانحراف نوضّحه كالتالي:

أ. الانحراف ظاهرة ثقافية:

يقوم التصور الأنثروبولوجي، لمفهوم الانحراف، على اعتباره بناءا اجتماعيا و ثقافيا، لأن ما يصنّف سلوكا انحرافيا في مجتمع معيّن، قد يصنّف في مجتمع آخر من السلوكيات العادية و المألوفة: مثلا: كشرب الخمر الذي تجرّمه المجتمعات الاسلامية، دينيا و قانونيا، في حين هو جزء من الثقافة الاجتماعية و يستهلك علنا في المجتمعات الغربية. و أيضا العلاقات الجنسية قبل الزواج التي تعتبر انحرافا أخلاقيا و خرقا لحدود الله في المجتمعات الاسلامية، بينما هي سلوكا و فعل مقبول اجتماعيا في العديد من المجتمعات الحديثة، و غيره من الأمثلة التي تفسر هذا التصور.

فالانحراف يعتبر سلوكا مرتبطا بالسياق الثقافي الذي ينشأ فيه الفرد، لذلك يعتبر الانحراف ظاهرة ذات أبعاد ثقافية، تعكس القيم و المبادئ التي تحكم المجتمع، أي أن: الانحراف – كما يرى أميل دوركايم في كتابه قواعد المنهج السوسيولوجي 1895– " ليس خاصية في ذات السلوك، بل هو انتاج اجتماعي، يعكس الحدود التي يرسمها المجتمع لنفسه." لأن مفاهيم الانحراف، متغيرة و مختلفة باختلاف البيئة و التصورات الثقافية، و هذا ما يؤكده بيكر في كتابه الغرباء 1963 بقوله:" المنحرف هو الشخص الذي تُطلق عليه هذه الصفة نتيجة لتطبيق الآخرين للقواعد و المعايير عليه "[1]. تلك القواعد التي يحدّدها الدين و العادات و التقاليد، التي تأثر في توجيه السلوكيات، و تساهم في تحديد نوعية الانحراف الذي يظهر داخل المجموعة الثقافية.

[1] Howard Becker, (1963), Outsiders, p 9 "Le déviant est celui à qui cette étiquette est appliquée "

و يشير كليفورد غيرتز في كتابه تأويل الثقافات، إلى أن الثقافة تمنح مجموعة من المعاني، يستند إليها أفراد الجماعة في فهم و تقييم سلوكياتهم الاجتماعية، و هو يفسر مرونة بعض الثقافات في تقويم السلوك الانحرافي، و صرامة بعض الثقافات الأخرى في العقاب و الإقصاء. فانعكاس تأثير الثقافة على التعامل مع ظاهرة الانحراف، في السياسات الاجتماعية، يتجلى من خلال المفاهيم السائدة حول الفعل الانحرافي نفسه، حيث تتداخل هذه العناصر الثقافية مباشرة مع التعريف و التفسير و بالتالي علاج الظاهرة، لأن فهم الانحراف في اطاره الثقافي، يساعد على فهم دوافع الأفراد و الجماعات. فتصبح مواجهة الانحراف، تتطلب وعيا بالطبيعة الثقافية، و المرونة في التعامل، لبط تطور ظاهرة الانحراف و استيعابها.

ب. الانحراف كبعد أنثروبولوجي سياسي.

يشير البعد الأنثروبولوجي السياسي للانحراف، إلى ارتباط الظاهرة الانحرافية بالسياق الاجتماعي، الثقافي و السياسي، حيث يتمّ التركيز على تأثير السياسة على التفاعلات القائمة بين الأفراد و المجتمع، فيكون الانحراف وفقا لهذا التصور، هو نتاج لعلاقات القوة و الصراع، كما يؤكد ذلك ميشال فوكو: " بأن السلطة تنتج خطابا حول الانحراف لضبط المجتمع.."[1] و يقول سكوت: أن الممارسات اليومية التي تُصنّف منحرفة،، قد تكون في جوهرها، أشكالا من المقاومة للهيمنة السياسية و الاجتماعية.."[2] أي كيف أن هذه الهيمنة التي قد تدفع الأفراد نحو السلوك الانحرافي. و هذا ما تمنحه الأنثروبولوجيا السياسية من أهمية في تفسيرها للانحراف. و كيف يرتبط هذا الأخير بالتحولات السياسية عبر التاريخ (مثل تأثير الاستعمار على بعض المجتمعات و و نظمها)، و بظهور حركات اجتماعية.

يتجلى إذن البعد الأنثروبولوجي السياسي لمفهوم الانحراف، في تصوره كنتيجة لتفاعلات ثقافية و سياسية ضمن صراعات القوة المهيمنة داخل المجتمع، و ليس فقط كسلوك فردي

[1] **Foucault, Michel.** 1975, *Surveiller et punir : Naissance de la prison*. Paris: Gallimard

[2] **Scott, James C.** (1985). Les Armes des faibles: Formes quotidiennes de la résistance paysanne. Traduit de l'anglais par Olivier Ruchet. Paris : Klincksieck,

يخرج عن قوانينه. فيبدو الانحراف في سياق هذا البعد جزءا من السلطة السياسية و العلاقات الاجتماعية، و اعتباره وسيلة من وسائل المقاومة مقاومة[1].

ـ أهم المفردات لفهم البعد الانثروبولوجي السياسي لمفهوم الانحراف

- دراسة الانسان كوحدة اخل سياق علاقات القوة السياسية و الثقافية.
- قد تولد السلطة السياسية أنماطا من السلوك الانحرافي.
- انحراف الأفراد أو الجماعات، هو انعكاس لتفاعل السلطة مع المجتمع.
- تأثير العوامل التاريخية على مفهوم الانحراف واعادة تشكيله.
- تحليل الرموز والممارسات السياسية وتأثيرها في السلوك الانحرافي
- ربط الانحراف بمحاولات التكيف مع الواقع السياسي و الاجتماعي.
- غالبا ما يكون الانحراف حسب العديد من الدراسات مرتبطا بحالة من عدم الاستقرار السياسي و بنية النظام السائد، حيث تؤدي بعض المؤسسات السياسية المختلة توازنها، إلى ظهور بعض الممارسات، تصنّف بالمنحرفة سياسيا، لأنها تهدّد النظام القائم.

فالبعد الأنثروبولوجي السياسي لمفهوم الانحراف، هو ألية منهجية لفهم السلوك الانحرافي في اطار واسع يشمل العناصر السياسية و الثقافية داخل مجتمع الدراسة، و حيث تضع السلطة القوانين و الأنظمة السياسية لتحديد ما يُعتبر سلوكاً خارجاً عن القيم والمعايير المعتمدة في المجتمع، وبالتالي تحديد السلوك المنحرف. و يتّم تصنيف الانحراف عبر مؤسسات الدولة التي تفرض الشرعية و تعيّن السلطة القانونية، لتقييم السلوك بناءً على مدى توافقه أو مخالفته لهذه الشرعية والقوانين.

[1] أنظر: سيد فارس،2023، ثقافة الحركات الاجتماعية الجديدة، مقاربات أنثروبولوجة، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات

- بعض الدراسات التي تربط الانحراف بعدم الاستقرار السياسي في المجتمع:

1) دراسات عربية:

- **سعد محمد حسن (2025)** من خلال دراسته حول التطرف التي قام بها في العراق عام 2003. يربط مباشرة بين التطرف والصراعات السياسية وانعدام الاستقرار، ويشير إلى أن المقاومة العنيفة أو الفكرية، هي شكل من أشكال الانحراف الناتج عن **فشل السياسات العامة.**
- **سي جيلالي هاشمي ومختاري فيصل (2020)** ، من منظور الاقتصاد السياسي، قاما، بتحليل كيف ينعكس **عدم الاستقرار السياسي،** مثل – البطالة والفساد، – سلبًا على التدهور الاقتصادي والاخلال بالأمن، مما يخلق بيئة تؤدي إلى زيادة الانحراف.

2) دراسات نظرية:

- **نظرية الانهيار الاجتماعي :(Social Breakdown Thesis)** توضح كيف أن التفكك الاجتماعي و انعدام الثقة المؤسسية، يجعل الأفراد يتجهون نحو التنظيمات الشعبوية و امتهان المواقف المتطرفة، كبديل عن الفوضى الاجتماعية.
- **النظرية الهيكلية–الديموغرافية :(Structural–Demographic Theory)** التي ترى أن زيادة السكان تسبب الضغط الاقتصادي، و هو – نوع من حالات عدم الاستقرار – تؤدي إلى ظهور **حركات احتجاجية ومنحرفة** كنتيجة طبيعية

خلاصة:

يُعبر مفهوم الانحراف عن الفعل أو السلوك الذي يتجاوز القواعد والمعايير الاجتماعية والأخلاقية السائدة في المجتمع، فهو فعل الخروج عن الضوابط التي يضعها المجتمع لتنظيم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد و حفظ التوازن الاجتماعي.

- و لا يعرّف الانحراف أنثروبولوجيا، كسلوك مرضي بالضرورة، بل هو ظاهرة اجتماعية، ناتجة عن ديناميكيات اجتماعية و ثقافية، تحدّد ما هو سلوك مقبول و ما هو سلوك منحرف. و يكون الاهتمام بدراسة الفعال و السلوكيات المنحرفة، من خلال أنثروبولوجيا الجريمة و الانحراف، من زاوية ثقافية، حسب السياقات الرمزية داخل المجتمع و تحولاته الاجتماعية و السياسية.
- و يظل الانحراف في الأنثروبولوجية، مفهوما نسبيا غير ثابت، بل يتغير مع التمثلات الثقافية، و الرمزية، تكشف دراسته كيف تعيد الجماعات إنتاج نفسها من خلال المسموح به و الممنوع منه. و هو البعد الانثروبولوجي الذي يربط الانحراف بالبنية العرفية والقانونية، و السياسة، فيصاغ في العديد من الدراسات كنتاج لعدم الاستقرار السياسي و بالتالي الاجتماعي.
- فقد يعبّر الانحراف عن حالات من التمرد على القواعد التنظيمية أو عدم الالتزام بها، لأنه – الانحراف – لا يقتصر على السلوكيات الفردية، بل له دلالات واسعة تتعلق بالنسق العام للمجتمع ومستويات ضوابطه.

ثانيا: تعريف الجريمة:

1. تعريف المفهوم:

تعتبر الجريمة، ظاهرة اجتماعية، تؤثر على البناء الاجتماعي و استقراره، لأن آثارها تنعكس على جميع فئات المجتمع، فالجريمة ليست مجرد فعل فردي، بل آفة اجتماعية تشترك فيها عدّة عوامل، تؤدي إلى مخالفة القانون و الخروج عن الأعراف و الأخلاق.

من أجل ذلك تعرف الجريمة انطلاقا من كونها فعل يخالف النظام القضائي، و عدوانا على المصالح الاجتماعية و القيم السائدة، و هو ما تتفق حوله كل التعريفات، حتى و إن تفاوتت التشريعات المختلفة، وبين أبعادها، (البعد القانوني، السوسيولوجي، الأنثروبولوجي، التاريخي).

1.1. مفهوم الانحراف في الفكر الغربي

يعتمد الفكر الغربي في تعريفه لمفهوم الجريمة، على عدّة مرجعيات فلسفية و قانونية. فنجد:

– المفكر الفرنسي بوزا **BOUZAT** ، يعرّف الجريمة بأنها: " الفعل و الامتناع الذي يعتدي على النظام و السلام و الطمأنينة الاجتماعية، و الذي من يستوجب العقوبة "[1]

– الجريمة هي: " كل فعل أو امتناع، يتعارض مع القيم الأساسية الخاصة بحفظ و بقاء المجتمع، أو انتهاك العرف السائد ممّا يستوجب توقيع الجزاء."[2]

– " الجريمة كانت و لا تزال، هي ما يخالف الضمير الجمعي "[3]

– " الجريمة تعارض سلوك الفرد مع سلوك الجماعة، حيث يعتبر المجرم من يرتكب فعلا مخالفا للمبادئ السلوكية السائدة في المجتمع."[4]

– أما سيغموند فرويد، فيعرف الجريمة بأنها:" سلوك منحرف، يعارض الضبط الاجتماعي الداخلي و الخارجي." و هذا ما يفهم من قوله " الحضارة، تفرض سيطرتها على

[1] **Bouzat Paul** et **Pinatel Jean**, 1963,Traité de droit criminel et de criminologie, Tome I, Paris, Cujas, p. 58.
[2] **Durkheim, Émile**, 1895, Les Règles de la méthode sociologique, Paris, PUF, chap. III
[3] **Claude Javeau**, 1998, Sociologie de la déviance, Bruxelles, De Boeck, p. 21.
[4] مطبوعة "دروس في مقياس الجريمة الدولية"، جامعة الجزائر – كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم الجنائية، ص 6-7.

نزعة الفرد العدوانية، بإقامة جهاز داخلي يراقبه..."[1] و يتضح من ذلك، أن فرويد، يربط بين الضبط الداخلي الذي هو " النا الأعلى " و البط الخارجي الذي هو " القوانين و المؤسسات الاجتماعية " و يرى أن أي اخفاق في التوازن بينهما، قد يؤدي إلى سلوك غير متوافق مع متطلبات الحضارة، و هو ما يمكن أن يفهم في الدراسات الحديثة على أنه الفعل الاجرامي.

– و من وجهة نظر علماء الجريمة، يعرف سيدرنالد **Edwin H. Sutherland** الجريمة بأنها: التعدي أو الخروج على السلوك الاجتماعي، ممّا يسبّب رد فعل اجتماعي، ضد مرتكبها."[2] أي أنها سلوكا مخالفا للقواعد التي يفرضها المجتمع، و تواجه برد فعل رسمي أو غير رسمي.

– و يرى كارل ماركس في مؤلفه نقد فلسفة الحق عند هيجيل 1843 أن: " الجريمة ظاهرة اجتماعية، تتطور مع تطور المجتمع، و تختفي بزوال الظروف التي أدت إلى وجودها."[3] أي أن الجريمة هي انعكاس للبنية الاجتماعية و الاقتصادية، بمعنى ربط الجريمة بالظروف الطبقية و الاستغلال الاقتصادي.

– و من جهته يعطي إميل دوركايم بعدا سوسيولوجية لمفهوم الجريمة، و هو يعرّفها بالفعل الاجتماعي المنحرف عن المعايير والقيم السائدة: " الجريمة ظاهرة طبيعية و ضرورية لأنها تعكس شروط التغيير الاجتماعي، و تؤدي إلى إعادة انتاج التضامن الاجتماعي."[4] فهو ينظر إلى الجريمة كنتاج للخلل الذي يصيب البناء الاجتماعي نتيجة الصراع بين الفئات.

– أما بعدها القانوني، فيربط الجريمة بسلطة الدولة التي تحدّد ما هو مسموح به و ما هو ممنوع منه، يقول جون برودان **Jean Pradel** أنها: " كل سلوك خارجي، يصدر عن إرادة آثمة، يجرمه القانون الجنائي، و يقرّر له عقوبة."[5] يعطي هذا التعريف لمفهوم الجريمة، بعدا قانونيا معياريا، تكون فيه الجريمة مرهونة بالنصوص، لا بالجوهر الأخلاقي. –

---

[1] **Freud, S.** (1930). Civilization and Its Discontents. Standard Edition, Vol. XXI. London: Hogarth Press, p. 44

[2] **Edwin H. Sutherland et Donald R. Cressey**, 1974, Principles of Criminology, 8th edition, Philadelphia: Lippincott, p. 4.

[3] **Willem Bonger**, 1910, Criminalité et conditions économiques, Paris, Félix Alcan, p. 42

[4] إميل دوركهايم (1895) ترجمة محمود قاسم، قواعد المنهج السوسيولوجي، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، ص. 82.

[5] **Pradel, J.** 2004,Droit pénal général, p. 53).

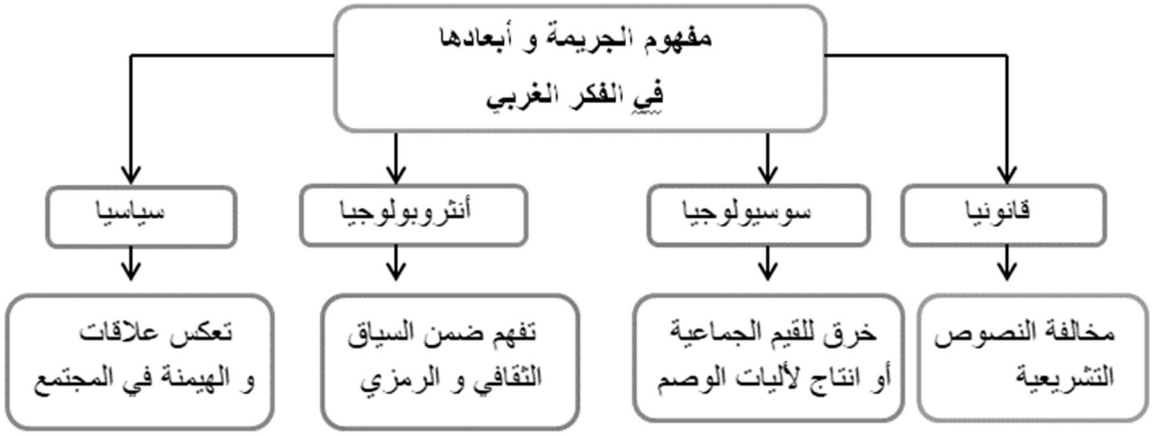
كما قد يُعرف مفهوم الجريمة، من خلال علاقات السلطة السياسية، كما يرى ذلك ميشال فوكو:" القانون الجنائي، ليس فقط أداة عقاب، و غنما أداة سلطة، تعيد انتاح التراتبية الاجتماعية، و تخدم السيطرة السياسية."[1] فيُصبح تعريف الجريمة من خلال هذا المنظور مرتبط بالهيمنة و الانضباط، أكثر من ربطه بالفعل الفردي.

– و يرتبط مفهوم الجريمة أيضا بالبعد التاريخ، من حيث أنها ظاهرة، متغيرة عبر الزمان و المكان. فهي تاريخية، لأنها تعكس البنية الأخلاقية و القانونية للمجتمع في لحظة معينة. يقول ألان نوري **Alan W. Norrie**: " تتشكل الجريمة من خلال التاريخ الاجتماعي وبالتالي يتم تنظيمها بشكل منهجي حول عناصر متضاربة."[2] و هو ما يشير إلى السياق التاريخي الذي يبنى داخل شبكة معقدة من التوترات الاجتماعية و السياسية. كما يؤكد بونغر **Willem Bonger** أن الجريمة لا ترتبط بطبيعة الانسان فقط، بل قد تساهم في وقوعها ظروف اجتماعية، اقتصادية، متأصلة داخل المجتمع، أي تاريخية، إذ يقول: " كان يُعتقد أن الجريمة متجذرة في الإنسان نفسه... وقد أظهر تقدم علم الاجتماع أن الجذور موجودة خارج الإنسان – في المجتمع."[3] أي أن جدور الجريمة تارخية.. و في كتابه " الجريمة والتاريخ وتواريخ الجريمة (1996)" يقول كليف أمسلاي **Clive Emsley**: " إن ما يشكل نشاطًا إجراميًا يختلف، إلى حد ما، بين المجتمعات المختلفة وفي لحظات مختلفة في تاريخ المجتمع."[4] ليشير إلى أن مفهوم الجريمة متغير و يتغير حسب الزمان و المكان، و لا يوجد تعريفا موحدا أو عالمي للجرمة.

تُوَضّح هذه التعريفات في الفكر الغربي، أن الجريمة ظاهرة اجتماعية و نفسية، تُعْرف كخروج عن المعايير و السلوكيات المقبولة في المجتمع، و تكون قانونية و سياسية، مخالفة للنظام

[1] **Foucault, M**. 1975, Surveiller et punir, p. 222
[2] **Alan W. Norrie**, 2001, Crime, Reason and History: A Critical Introduction to Criminal Law, 2nd ed., Cambridge University Press, p, 7 "Crime is shaped by social history and therefore systematically structured around conflicting elements."
[3] **Willem A. Bonger**, 1916, Criminality and Economic Conditions, Little, Brown and Company, Boston, , p 27
[4] **Clive Emsley (ed.),** 1996, Crime History and Histories of Crime, Praeger,

الاجتماعي و تستوجب العقاب. و لا تفهم الجريمة – كمفهوم – إلا من خلال هذه الأبعاد، فهي ليست حقيقة ثابتة، و إنما بناء اجتماعي متغيّر، يعاد تعريفه حسب قوة علاقات القوة المهيمنة و القيم الثقافية و التاريخية.



2.1. مفهوم الجريمة في الفكر العربي والاسلامي:

انطلاقا من أن كل جريمة هي انحرف، فسوف لن يبتعد تعريفها كما رأينا في الفكر الغربي عن التعريف العام و المشترك لمفهوم الانحراف، لآنها و كما سبق أن أشرنا و ما تجتمع عليه كل التعريفات التي وردت، هي الخروج عن قواعد الجماعة، فكذلك هو الفكر العربي، سوف لن يبتعد عن هذا الطرح في تعريفه للجريمة، خاصة فيما يتعلق بتلك الخاصية المشتركة لفعل الجريمة، ألا و هي: أنها تسبّب الضرّر الاجتماعي و هي مرفوضة، سواء تعلق الأمر بالفكر الغربي أم الفكر العربي.

إلا أن ما يميز الفكر العربي، هو تلك المرجعيات التي ينطلق منها في تحديد المفهوم، حيث نجد معظم التصورات العربية، تحتكم في تعريفاتها إلى البعد الشرعي، لأن تعاليم الاسلام، تحدّد الصراط المستقيم الذي يعتبر من زاوية اجتماعية – أنثروبولوجية، بنية معيارية، تنظم السلوك داخل المجتمع، انطلاقا من النص القرآني الذي يجمع بالصراط المستقيم، بين الإيمان

و العمل الصالح، فيمنع الانحراف عن المبادئ والقيم الصحيحة. **{ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ }**[1] فهو ما يمثل إذن الاتفاق الجماعي حول ما يُعتبر سلوكا سويا مقابل السلوك الغير السوي، الذي يوصف بالانحراف و بالتالي الجريمة.

تلك هي المرجعية، التي يُعرّف من خلالها مفهوم الجريمة في الفكر العربي و الاسلامي، نتناول منها:

أ. مفهوم الجريمة في الفقه الاسلامي

– وفقا للنصوص الشرعية (القرآن)، يعرّف فقهاء الاسلام الجريمة بأنها: " كل فعل أو امتناع محرّم شرعا، و يقرّر الشارع عقوبة عليه.."[2]، " فعل محظور شرعًا، يضرّ بمصلحة الفرد أو الجماعة، ويقرر الشارع له عقوبة."[3]

– ويضيف الماوردي، أن: الجريمة محظور شرعي، نهى الله عن فعله، إما بحد أو تعزير." و المحظور هنا، هو فعل نهى الله عنه و حرّمه، أي الفعل الذي يخالف الشرع و يسبّب ضررا للجماعة. و يؤكد أيضا معرفا الجريمة في إطار النظام الاجتماعي، أنها: "المعاصي التي تخلّ بالأمن وتفسد نظام الحياة[4]."

– و في كتابه " الفقه الجنائي "[5] يشير الشيخ يوسف القرضاوي إلى مفهوم الجريمة، من منظور الاسلام و المقاصد، حيث يرى أنها امتناع يهدّد الكليات الشرعية و هي: الدين ، النفس، العرض، المال، النسل، فيلحق الضرر بالنظام الاجتماعي، الأمر الذي يتطلب معالجة شرعية و قانونية بغرض صيانة المجتمع.. فحتى وإن لم يكن هنا تعريف الجريمة صريحا، إلا أنه يؤسس لفهمها كاستهداف مضر بالجوانب الأساسية للبناء الاجتماعي، كما

---

[1] القرآن الكريم، سورة الأنعام، آية 153

[2] عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، ج1، ص 57.

[3] : محمد أبو زهرة، 2007، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، دار الفكر العربي ص. 15

[4] الماوردي، الأحكام السلطانية، ص. 220.

[5] يوسف القرضاوي، ملحق "الراية الرمضانية" – صحيفة الراية القطرية، 1437هـ (2016م) نشر فيه "كتاب الفقه الجنائي والعقابي،

يقول: " الجريمة في الاسلام لا تفهم فقط كاعتداء مادي، بل هي أيضا معصية تفسد القلوب و تؤذي الجماعة"[1]. فهي خلل في علاقة الإنسان بربه أو بمجتمعه.

– والجريمة هي كل فعل أو امتناع نُهي عنه و تترتب عليه عقوبة: " هي محظور شرعا، زُجر عنه بحد أو قصاص، أو تعزير."[2]

– من جهته ينعث أبن تيمية الجريمة بالمعاصي التي هي: فعل فيه فساد يعود على الفرد أو الجماعة، يستوجب العقوبة في الدنيا أو الآخرة... و هي عدوان على حقوق الله أو العباد، و لذلك تختلف عقوبتها بين الحدود و القصاص و التعزير"[3].

– و لم يتناول ابن خلدون لفظ الجريمة من منظور قانوني، و لكنه ربطها بفساد العمران و ضعف الدولة، الذي يسبب غياب العدل، فتكثر الجرائم، التي هي ظواهر اجتماعية، مرتبطة بخلل النظام الاجتماعي و السياسي. فيقول: " و أما فساد أهلها في ذاتهم... فمن الكدّ و التعب في حاجات العوائد، و التلوّن بألوان الشر في تحصيلها، و ما يعود على النفس من الضرّر بعد تحصيلها، بحصول لون آخر من ألوانها، فلذلك يكثر منهم الفسق و الشر و السفسفة و التحيّل على تحصيل المعاش.... فتجدهم أجرياء (من الجرأة) على الكذب والغش و السرقة ..."[4]

فمفهوم الجريمة في تصور ابن خلدون، يحمل معناه الديني و الاجتماعي، لأنه يعرفها بالفساد الذي هو فعل له خلفياته (ألوانه) يتجسد في الكذب و الاحتيال و السرقة و غيرها من الأفعال التي يُحرّمها الاسلام، و يُجرّمها القانون في المجتمع. بالاضافة إلى أن مفهوم الجريمة في تصوره، يتضمّن أسباب وقوعها، حيث لا يكون الخروج عن الأعراف و الضوابط إلا بعد استفحال العوامل المؤدية لها، يلخصها ابن خلدون في ضعف الدولة و فسادها، و يفسرها الفكر الحديث بالعوامل السوسيو اقتصادية و السياسية[5] المرتبطة بالجماعة أو بالدولة.

---

[1] نفس المرجع
[2] ابن قدامة، المغني، ج9، ص. 73.
[3] : ابن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، ص. 93 و 124
[4] مقدمة ابن خلدون،2001 ، اعتناء و دراسة أحمد الزعبي، شركة دار الأرقم، بيروت، ص 408
[5] محمود نجيب حسني،1994، شرح قانون العقوبات – القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 89.

ب.**مفهوم الجريمة في الفكر العربي الحديث**

في تعريفه لمفهوم الجريمة، يجمع الفكر العربي الحديث بين الموروث الشرعي و الاجتماعي (القرآن و السنة) و بين الاقتباس من المدارس الفكرية الغربية (الكلاسيكية و الحديثة) التي تركز على الجانب الوضعي و الاجتماعي لمفهوم الجريمة، نتعرف عليه فيما يلي:

– " الجريمة، هي كل فعل أو امتناع يجرّمه القانون و يقرّ له عقوبة." يتبنى محمود نجيب في تعريفه هذا، الفكر القانوني الوضعي المستمد من القوانين الغربية. و يؤكد محمود زكي أبو عامر في كتابه علم الاجرام ، " أن الجريمة في جوهرها، ظاهرة قانونية، و ليس بالضرورة اجتماعية، فلا يتمّ تعريفها إلا من خلال النص القانوني الذي ينص على تجريم فعل معين."[1] . (لا جريمة ولا عقوبة إلاّ بنص)

– ويعرفها مصطفي عبد المجيد كارة بأنها: " ذلك الفعل أو الامتناع الذي نص القانون على تجريمه ، ووضع عقوبة جزاء على ارتكابه." و هي كذلك: " السلوك المخالف لما ترتضيه الجماعة."[2]. ويعرّفها محمد خلف بأنها: " كل فعل أو امتناع ممنوع قانوناً تحت طائلة العقوبة أو التدابير الاحترازية."[3]

فالجريمة وفقا لهذه التعريفات، هي مفهوم قانوني كونها سلوك و فعل يخالف القانون. و لا تتضمن بالرغم من تعدّدها، فروقات جوهرية حول مضمون الجريمة سواء في الفكر العربي فيما بينه أو بينه و بين الفكر الغربي. و هو ما تستدركه التعاريف السوسيولوجية و الأنثروبولوجية لهذا المفهوم.

– و من منظور سوسيو– أنثروبولوجي، يرى بعض المفكرون العرب، أن الجريمة هي مظهر من مظاهر الاختلال الاجتماعي، يعكس عدم التوازن بين الأفراد و النظام الاجتماعي، وهي خرقا لرموز و أعراف الجماعة. فنجد مثلا محمود عاطف غيث، في قاموس علم

---

[1] **محمود زكي أبو عامر، عبد الفتاح الصيفي**، 1998، علم الاجرام والعقاب، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ص 45

[2] **مصطفى عبد المجيد كارة**، 1985، مقدمة في الانحراف الاجتماعي، معهدالانماء بيروت، ص 23، 24

[3] **محمد خلف**، 1996مبادئ علم الاجرام، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ص 24

الاجتماع : " بأنها سلوك ينتهك القواعد الأخلاقية التي وضعتها الجماعة.."[1] ثم يتناولها في إطار المشاكل الاجتماعية التي " لابد أن يكون لها أصل اجتماعي. كما يقول، و أنها مرتبطة ببعضها البعض ارتباطا عضويا، يرجع تفسيره، إلى البناء الاجتماعي، فيقول: " من الحقائق المسلم بها، أن الثقافة و البناء الاجتماعي الذي يؤدي إلى التكامل و السلوك المنظم، يمكن أن ينبثق عنه مجموعة من السلوك الانحرافي، و يكون متضمنا لاحتمالات عديدة للتفكك الاجتماعي.."[2].أو بمعنى آخر الجريمة هي تعبيرا عن فعل التمرّد و الخروج عن الأعراف الثقافية داخل الجماعة.

– ويراها عبد الهادي الجوهري بأنها: " تشمل كل خروج عن القيم والمعايير والعادات والتقاليد الاجتماعية التي يعتمدها المجتمع في سلوكية أفراده."[3] و هي أيضا: " كل فعل أو امتناع يتعارض مع القيم والأفكار التي استقرت في وجدان الجماعة."[4]

فالجريمة من الناحية الاجتماعية، تعتبر انتهاكاً للمعايير الاجتماعية المرتبطة بالعادات و التقاليد و الأعراف و القانون، وتمثل أيضا: " تصادماً بين السلوك الاجتماعي و سلوك الفرد، وأن التجريم ليس حكرً على المشروع القانوني بقدر ما هو مستمد من الواقع الاجتماعي بما يحتويه من قيم ومعايير اجتماعية."[5]

فالفكر العربي الحديث، لا يعِرّف الجريمة كفعل معزول، و إنما كظاهرة اجتماعية مرتبطة بالنظام القيمي و الاجتماعي.

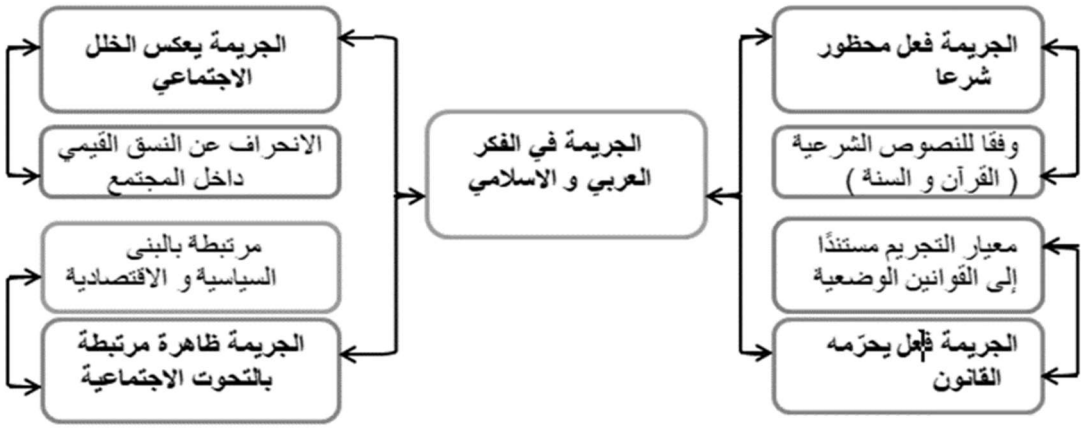
ـ وقد تتعدّد أبعاد مفهوم الجريمة في الفكر العربي، خاصة الحديث منه، لتشمل البعد النفسي و السياسي.. إلاّ أن مثل هذه التعريفات، لا تبتعد في تصوراتها، عن الاتجاهات الغربية، التي أصبحت مدارس علمية، لها قواعدها المنهجية، باتت تعتمدها كل الدراسات و الأبحاث العلمية، ترى الجريمة من الناحية النفسية، انتهاكاً خطيرًا لقواعد السلوك الاجتماعي،

---

[1] محمد عاطف غيث، 1996، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ، ص 94
[2] محمد عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية و السلوك الانحرافي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص 29
[3] عبد الهادي الجوهري، 1983، قاموس علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشروق، القاهرة، ص 36
[4] عبد الرحمن أبو توتة، 2002، علم الاجرام، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ص 21
[5] علي محمد جعفر، 1993، الاجرام و سياسة مكافحته، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 93

وأن كل سلوك إجرامي، هو انعكاس لصراعات نفسية داخل الفرد، تدفع به إلى ارتكاب جرائم ضدّ قوانين المجتمع و أعرافه وقيمه. يقول خليفة أحمد محمد: " أن الجريمة هي مجموعة من الانفعالات، والمكبوتات والطاقات الكامنة في الإنسان، و التعبير عن المكبوتات والتصرف بطريقة تتناقض مع أعراف وقيم المجتمع."[1] و هي " اشباع لغريزة انسانية بطريق شاذ، نتيجة لأحوال نفسية مرضية، انتابت مرتكب الجريمة في لحظة ارتكابها.."[2]

نلاحظ إذن، أن الفكر العربي والاسلامي، يقدم تنوعا في تعريفاته لمفهوم الجريمة، حسب المداخل الشرعية، الاجتماعية والقانونية والنفسية وحتى السياسية. فالجريمة تُعتبر فعلا محرّما أو تركا مأمورا به و يعاقب عليه الشرع، بالحدود و التعزيرات لأنه مضر بالفرد والجماعة، و هذا ما يعكس الطابع الديني و الاخلاقي، الذي يحدّد الجريمة. أما في بعده الاجتماعي و القانوني، فنجد أن الفكر العربي و الاسلامي، ينظر إلى الجريمة كفعل الخروج عن المبادئ و القيم الاجتماعية المشتركة، التي يحدّدها المجتمع لتأمين استقراره. فهي تعكس الخلل الذي يصيب البناء الاجتماعي. وفي بعدها القانوني، تعرف الجريمة في التصور الفكري العربي، كفكر أو ترك لما يحدّده القانون و يقرّ عقوبته "لا جريمة ولا عقوبة إلاّ بنص نص " وتعتبر الجريمة في بعدها السياسي، ظاهرة متغيرة، مرتبطة بالتحولات االاقتصادية والتنموية، ومصالح القوة المهيمنة. (فساد العمران و ضعف الدولة حسب ابن خلدون.)



[1] خليفة أحمد محمد،1998، أصول علم الاجرام الاجتماعي، دار الفكر، القاهرة، ص 31

[2] خالد بن مسعود البشير، 2000، مكافحة الجريمة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ص 56

نخلص إلى أن الجريمة، لا يمكن أن تكون، إلاّ في حالة وجود مجموعة من القيم سواء كانت دينية شرعية أم قانونية وضعية، أي مجموعة من القواعد المعيارية تسمو فوق الأفراد الذين يلتزمون أمامها، و من خلالها يحدّد و يعرّف الفعل بالجريمة.

ثالثا: أنثروبولوجية المجرم والمنحرف:

من هو المجرم

يجب أن نعلم بأن لكل مفهوم أو مصطلح، معناه اللغوي أو اللفظي، يظل محتفظا به داخل محتواه الاصطلاحي، لكيلا يفقد مرجعيته الدلالية والرمزية. كذلك هو مفهوم المجرم، له معناه اللغوي الذي يُقرأ من الفعل أجْرَم، فمن أجرم هو المرتكب للجرم فهو إذن المجرم. و الجرم "هو كل فعل أو امتناع عن فعل يُعاقب عليه القانون، ويُعدّ انتهاكًا للقواعد القانونية التي تحمي النظام العام أو مصالح الأفراد أو المجتمع."[1]

1. تعريف المجرم في اللغة:

المجرمْ في اللغة، هو:

ـ من "جَرَمَ" أي أذنبَ أو ارتكبَ معصيةً. فيقال: "أجرم فلان" [2]أي ارتكب فعلاً مخالفًا للقيم أو القوانين.

ـ ويعرّف " المجرم " **قاموس كامبريدج، (Cambridge Dictionary:**

"criminal""a person who has committed a crime (noun)" ou" relating to crime" (adjective)

"criminal":"person guilty or convicted of a crime" وكذلك "of, involving, or being a crime"[3]

- تقول، ميريام وبستر **(Merriam-Webster)** "criminal": "one who has committed a crime" "a person who has been convicted of a crime" "relating to crime.

[1] عبد الفتاح عبد الله السعيد، 2006، شرح قانون العقوبات – القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، صـ 45.

[2]ابن منظور، لسان العرب، مادة (ج ر م)

[3] Dictionary.com

ـ وردت أيضا كلمة مجرم، **criminel, criminelle** في القاموس الفرنسي، **Dictionnaire de l'Académie française : "** "Qui a commis un ou plusieurs crimes "[1] أي الذي ارتكب جريمة أو جرائم. و يعرّفه Linternaute – Dictionnaire français : "Individu coupable d'un crime." أي الفرد المذنب بارتكاب جريمة.

2.1. التعريف القانوني للمجرم

لا يعتبر الشخص مجرمًا إلا بعد **ثبوت إدانته بحكم قضائي نهائي**، وذلك وفقًا لمبدأ "المتهم بريء حتى تثبت إدانته." تلك هي الخلفية القانونية، التي تميّز التشريع الحديث، حيث أصبح القانون هو السيد، والذي يلتزم أمامه أفراد الجماعة باختلاف انطباقاتهم الاجتماعية أو مراكزهم، فالفعل لا يُعد جريمة إلاّ بنص قانوني.

من أجل ذلك يبقى تعريف المجرم غير محدد وثابت، الا في القانون، وعليه تضيق دائرة الأبحاث لدى علماء الاجراء، لأنه يبعد هذا التعريف، عن متناولهم العديد من الاشخاص الذين لا يجرّمهم القانون، بالرغم من اقترافهم بعض الأفعال و المضرّة بالأشخاص و المخلة بالاستقرار أو التوازن الاجتماعي. و قد تكون لدراسة هؤلاء الأشخاص، اهمية كبيره , في مجال البحث عن اسباب الجريمة و تفسير السلوك الاجرامي وعلاجه.

ـ فالمجرم هو الشخص الذي ثبت عليه ارتكاب فعل أو امتناع يجرّمه القانون، بعد صدور حكم قضائي نهائي يُقرّ بإدانته "[2]

يظهر إذن المجرم بالمعنى القانوني، أنه الشخص الذي يُدان أمام القضاء بحكم قانوني، فهو:

ـ من ارتكب فعلا يرتكب او امتنع عن فعل، يعاقب عليه القانون. و يكفي مراجعة قانون العقوبات و القوانين الجزائية، لمعرفة ما إذا كان هذا الفعل جريمة أم لا , أي معرفة ما إذا كان هذا الفعل، نص عليه القانون و موجود ضمن الافعال المجرّمة ام لا.

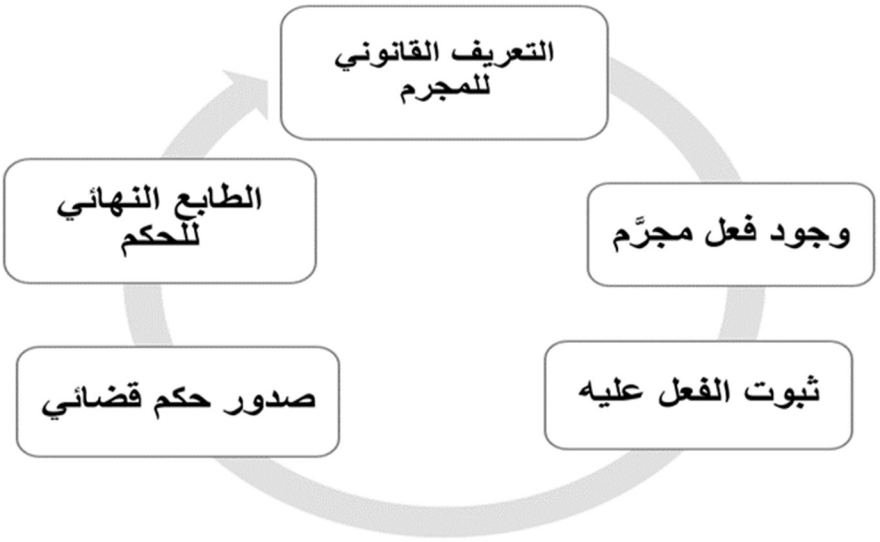
---

[1] https://www.larousse.fr › dictionnaires › francais › criminel

[2] عبد الفتاح عبد الله السعيد، 2006، شرح قانون العقوبات – القسم العام، دار النهضة العربية، صـ 77.
نص المادة الأولى في قوانين العقوبات في الدول العربية.

ـ لا يكفي أن يرتكب جريمة يعاقب عليها القانون، لاعتبار الشخص مجرما بالمعنى القانوني , ان يرتكب جريمة يعاقب عليها القانون , بل لا بد من ان يدان لارتكابه هذه الجريمة امام المحاكم القضائية , وان يصدر ضدّه حكم قضائي , غير قابل للطعن.

من هنا نستنتج أن التعريف القانوني يقوم على العناصر التالية:



ـ يجب أن يكون الشخص قد ارتكب فعلًا يُعد جريمة وفقًا لنص قانوني.

ـ ثبوت الفعل عليه: يجب إثبات أن هذا الشخص هو من ارتكب الجريمة.

ـ صدور حكم قضائي: لا يُعتبر الشخص مجرمًا قانونًا إلا إذا صدر حكم بالإدانة من محكمة مختصة.

ـ الطابع النهائي للحكم: يجب أن يكون الحكم نهائيًا (أي لا يقبل الطعن العادي).

3.1. تعريف المجرم في علم الإجرام (Criminologie)

لا يقتصر تعريف مفهوم المجرم في علم الاجرام، على البعد القانوني فقط، بل يتّسع ليشمل الابعاد النفسية والاجتماعية، وأيضا الظروف التي أدّت إلى ارتكاب الجرم.

ـ " فالمجرم هو الفرد الذي يُبدي سلوكًا منحرفًا عن المعايير القانونية أو الأخلاقية في المجتمع، وقد يدفعه إلى ذلك عوامل مادية/اقتصادية أو نفسية، أو اجتماعية."[1]

ـ كما يعرّف المجرم في علم الاجرام، بأنه: " كل شخص يتهم بارتكاب جريمة، سواء تمت إدانته أم لا، وسواء تم القبض عليه أم لا. "[2] نلاحظ أن هذا التعريف، يبتعد بمفهوم المجرم، ليشمل ليس فقط الإدانة، بل أيضا السلوك الاجرام نفسه، دوافعه و فهم الظروف المحيطة به.

نلاحظ أنه:

ـ و من منظور علم الإجرام يتم التركيز في تعريف المجرم، على السلوك الاجرامي الذي يحدّد الجريمة، سواء كان سلوك فردي أو جماعي، طالما أنه يخترق القيم الأخلاقية أو القانونية أو الاجتماعية، فيستحق العقاب و الجزاء الجنائي

ـ يشمل تعريف "المجرم" في علم الإجرام الأشخاص الذين لديهم تاريخ من السلوك الإجرامي، حتى لو لم يتم إدانتهم في قضية معينة.

ـ يهتم علم الاجرام في تعريفه لمفهوم المجرم، بالظروف النفسية والاجتماعية، أي فهم الأسباب التي تدفع الشخص لارتكاب الجريمة، والتي تتمثل غالبا في العوامل النفسية والاجتماعية والبيولوجية المؤثرة في شخصية الجاني. فلا يُنظر إلى المجرم على أنه فرد بمعزل عن محيطه، بل كناتج لتفاعل بين عوامل متعددة.

4.1. التعريف الاجتماعي للمجرم:

من منظور اجتماعي، يعرّف المجرم ليس فقط، أنه: هو من ينتهك القواعد القانونية، بل هو أيضا من يخالف و ينتهك القيم و المعايير الاجتماعية السائد. في المجتمع.

ـ فحسب إميل دوركايم: " الجريمة فعل يجرح الضمير الجمعي للمجتمع، وبالتالي فالمجرم هو من يهدّد التماسك الاجتماعي."[3]

---

[1] محمد عبد العظيم، علم الإجرام وعلم العقاب، دار الفكر الجامعي، صـ 45.

[2] العزي ، صلاح احمد ،2011، دور التنشئة الاجتماعية في الحد من السلوك الإجرامي ، القاهرة ، دار المنهل ،ص 36

[3] Durkheim, É. 1895, Les Règles de la méthode sociologique. Paris: PUF, , p. 92).

ـ ولا يكون المجرم، مجرد فاعل معزول، بل هو حصيلة التفاعل بين الفرد وبيئته المادية/اقتصادية، اجتماعية و ثقافية. يقول سدرلاند **Edwin Sutherland** " أن المجرم هو الشخص الذي يتعلم السلوك الإجرامي من خلال التفاعل مع الآخرين، لا سيما عبر تقنيات ومبررات الانحراف."[1]

يعتبر هذا التعريف من التعريفات الحديثة، التي غيّرت الوجهة العملية للتشريع الجزائي، حيث أصبح ينظر للمجرم انطلاقا من اعتبار السلوم الاجرامي، سلوكا منحرفا عن المعايير و المبادئ الاجتماعية التي هي من صنع الأفراد في المجتمع، الأمر الذي يجعل الجريمة مفهوما نسبيا، و من ثم يصبح المجرم كفاعل بين العوامل المختلفة في المجتمع، و التي تشمل العوامل البيئية والاجتماعية والثقافية، تؤثر في سلوكه وتدفعه لارتكاب الجريمة، التي هي في الأساس التعريف الاجتماعي، ظاهرة اجتماعية تنشأ عن بنيات المجتمع وعلاقاته وليست نتاجاً لعوامل فردية فقط .

5.1. تعريف المجرم في الشريعة الإسلامية:

في كتاب الله، يفصل النص الشرعي بين الحلال والحرام، أي أنه يحدّد السلوك السويّ والسلوك الغير السويّ الذي يقع في دائرة الجُرْم. وقد وضع الله في كتابه القواعد الضابطة للعلاقات الاجتماعية، و هي الحدود التي من خلالها يعرف المجرم في الإسلام، فهو الشخص الذي يتعدّى حدود الله أي ما أمر به الله من النهي عن المنكر، فيرتكب الذنوب والمعاصيً. وقد ورد لفظ "مجرم" في القرآن الكريم في عدة مواضع بصيغة الجمع" المجرمون"، وغالبًا ما يُستخدم للدلالة على من يُعرض عن الحق، ويكفر بالله، أو يرتكب الفواحش والظلم. يقول تعالى في سورة القلم: "أَفَنَجۡعَلُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ كَٱلۡمُجۡرِمِينَ " آية (35) للإشارة إلى التمييز بين الكافر المؤمن، بين السلوك السوي والغير السوي.

[1] Sutherland, Edwin. (1939).Principles of Criminology. Chicago: Lippincott,

ـ فالمجرم في الاسلام هو من ارتكب ذنبا، سواء في حق الله مثل الشرك والكفر، أو في حق الناس كالقتل، السرقة، الظلم، الغش، الزنا، أكل أموال الناس بالباطل... يقول تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْمُجْرِمُونَ﴾ يونس: 17 من زعم أن له شريكا أو ولدا أو كذب بآياته، بمحمد صلى الله عليه وسلم وبالقرآن ، فإنه لا يفلح المجرمون أي لا ينجو المشركون.

في هذه الآيات ومثلها، يكمن البعد الاجتماعي لمفهوم المجرم في الإسلام، فعندما يشرك الانسان بالله ويضع له اندادا، سيتصرف بأنانيته وجهله للحق، فيقع في الظلم والاعتداء على غيره سواء، كانوا من الأشخاص أو ما هو معنوي أو مادي. فيكون الشرك والظلم والجرم مرادفات في كثير من الموطن، تبيانا للحق ﴿وَيُحِقُّ اللَّهُ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ﴾ يونس: 82 و نلاحظ أن هذه الآيات و غيرها في القرآن الكريم، يُعرف المجرم من خلال صفات: ـ التكذيب بالآخرة والكذب على الله ـ الإصرار على الذنب ورفض التوبة ـ الإفساد في الأرض ـ الجدال بالباطل

2. مفهوم المجرم من منظور أنثروبولوجي

1.2. القراءة التحليلية

تساعد القراءة التحليلية لمفهوم المجرم من منظور أنثروبولوجي، على تجاوز الرؤية القانونية التقليدية التي تربط الجريمة بانتهاك القوانين فقط، نحو فهم الجريمة كنتيجة للتفاعل الاجتماعي والثقافي، كما توضحه أطروحات كلود ليفي–شتراوس، ميشيل فوكو، وبيير بورديو، الذين توصلوا إلى الكشف عن صورة المجرم من خلال الخطاب الرمزي و السلطوي داخل المجتمعات، انطلاقا من اختلاف الثقافات و مرجعياتها، إذ ما يُعدّ جريمة في مجتمع ما قد يُعتبر سلوكًا طبيعيًا أو حتى محمودا في مجتمع آخر، مما يكشف عن البعد النسبي والتاريخي لمفاهيم الجريمة والمجرم.

فمن وجهة النظر القانونية، يُعرَّف المجرم باعتباره الشخص الذي تطاول بسلوكه و أفعاله غلى القوانين الرسمية المعتمدة داخل الدولة. غير أن هذا التصور يظل قاصرًا إذا ما قُورن بالبعد الأنثروبولوجي، الذي يتعامل مع المجرم بوصفه منتجًا ثقافيًا واجتماعيًا، داخل منظومة من القيم والمعايير، لا مجرد كائن منعزل ومنفصل عن القانون. وبصفتها علمًا معنى بفهم الإنسان في سياقه الثقافي والاجتماعي، ترى الانثروبولوجية، أن المجرم يتشكّل وفقًا لمنظومات القيم، والسلطة، والعُرف، والدين، واللغة داخل كل نسق ثقافي. حيث يشير كلود ليفي– شتراوس إلى أن المجتمعات " تنتج مفاهيمها عن الخير والشر من خلال بنى رمزية محددة "[1]، أي أن المجرم، لا يُفهم فقط من خلال فعله، بل من خلال تصنيفه الرمزي الذي يمارسه المجتمع تجاهه. ويذهب ميشيل فوكو، إلى أن المجرم في المجتمعات الحديثة لم يعد يُعرَّف فقط بالفعل الانحرافي الذي ارتكبه، بل بحسب الذات المريضة أو المنحرفة، التي تبدو كانعكاس لتطورًا العلاقة بين السلطة والمعاقبة، لأن المراقبة – التي يقصد بها فوكو ألية من أليات السلطة للسيطرة و ضبط السلوك – و إنتاج الخطاب، يراها جزءًا من تشكيل صورة المجرم، يقول " نحن نحكم على الأفعال، لكننا نبحث عن النفس، نراقب الانحراف، فنشكّل هوية المنحرف، نمارس العقاب، لكننا نُنتج المجرم."[2] كيف ذلك؟

أ. تحوُّل الدراسة الجنائية من الفعل الإجرامي إلى هوية المجرم:

كان التركيز والبحث في المجتمعات القديمة، على الفعل أو السلوك الانحرافي كالسرقة، القتل، الاعتداء.. أما في المجتمعات الحديثة، يقول فوكو، فقد تحوّل التركيز إلى الشخص مرتكب الفعل. فيبدأ البحث بالسؤال عن لماذا ارتكب الجريمة؟ ما ماضيه؟ ما نفسيته؟ هل هو خطر على المجتمع؟...

[1] Claude Lévi-Strauss, 1967, Les structures élémentaires de la parenté, Paris, La Haye, Mouton et Maison des Sciences de l'Homme, (1ère édition 1947), pp. 3-13

[2] Michel Foucault, Surveiller et punir, chapitre : Le panoptisme

ب. المجرم شخصًا يتم إنتاجه، تصنيفه، مراقبته، وعزله:

لم يعد المجرم فقط من يرتكب الجريمة، بل أصبح صناعة من خلال مؤسسات المراقبة كالسجون، المدارس، المصحات، النظام القضائي... كلها مؤسسات تراقب وتُعيد تشكيل الفرد، لأنها يقول فوكو: لا تعالج فقط الخطأ، بل تصنع نوعية من الأشخاص بناءً على سلوكياته ، يوضح قائلا " يُفحص، يُصنّف، يُدوَّن عنه، يُخضع للتقييم، وتُبنى حوله معرفة دقيقة."[1] مثلا : عندما يسجَن الشخص، يراقب، يُكتب عنه تقرير، تفحَص حالته النفسية، يُصنَّف سلوكه...فيحوَّل تدريجيًا إلى ملف شخصي يحمل هويته (هوية المجرم).

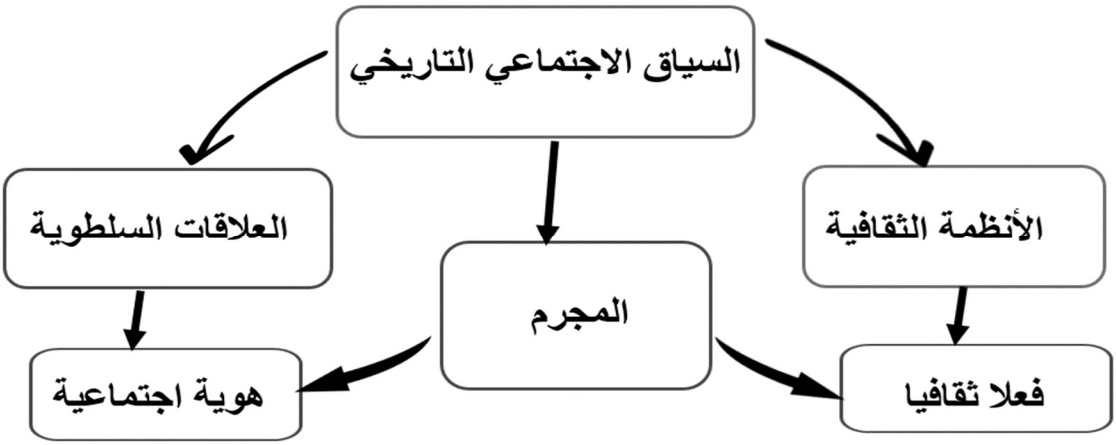
وفي ذات التصور، يشير بورديو، إلى أنّ تصنيف الأفراد كمجرمين، لا يتم فقط من خلال القانون، بل أيضًا عبر العنف الرمزي الذي تمارسه المؤسسات الاجتماعية عن طريق فرض أنماط ثقافية ومعرفية محددة[2]. وبهذا، فإن المجرم من منظور أنثروبولوجي ليس مجرد شخص انتهك القانون، بل هو، انعكاس رمزي للصراع حول السلطة، والهوية، والتصنيف الاجتماعي.

وعندما تقول ماري دوغلاس: " الانحراف يُعرّف من خلال النظام الرمزي الذي يميز بين الطاهر والنجس."[3] فإنها بالتالي تعرف المجرم ، بأنه هو من يجسّد النجس الاجتماعي أو من يتجاوز حدود النظام الرمزي والثقافي.

فليس فعل الانحراف عن القواعد الاجتماعية و حده، من يعرّف المجرم، بل أيضا السلطة الرمزية والمعايير الثقافية، لذلك لا يكون المجرم كيانًا ثابتًا، بل هو إنتاج اجتماعي.

[1] Ibid.
[2] Bourdieu, Pierre. 1982. Ce que parler veut dire : L'économie des échanges linguistiques. Paris: Fayard,
[3] Douglas, Mary. 1966, Purity and Danger. Routledge, p. 114

ففي الأنثروبولوجيا، يُفهم المجرم ضمن شبكة من الرموز، والأنظمة الثقافية، والعلاقات السلطوية، ما يجعله مفهومًا نسبيًا ومتغيرًا بتغير السياق الاجتماعي والتاريخي.



من هنا، يُفهم المجرم أنثروبولوجيًا كفرد:

- تحدّده البيئة الاجتماعية والرموز، أكثر مما تحدّده القوانين المكتوبة.
- تنُتج صورته من خلال خطابات السلطة والأخلاق والدين.
- لا تُفهم نظرة المجتمع له، إلا من خلال فهم البنى الثقافية التي تُعيد تعريف الجريمة باستمرار.

2.2 تشكيل شخصية المجرم وسلوكه

يقوم الفهم الانثروبولوجي لعملية تشكيل شخصية المجرم، على تأثير العناصر الثقافية التي تحدّد مفهوم الخير والشر، والعقاب والمساءلة. كما تشكلهّا أيضا مجموعة من العوامل البيولوجية والنفسية من المنظور الاجتماعي العام.

فشخصية المجرم لا تتكون في فراغ، و انما نتيجة لتفاعل العوامل الوراثية، والبيئية، والنفسية، والاجتماعية. والتي قد تؤدي إلى انحرافه عن المسار الطبيعي للمجتمع، من أجل ذلك لا نستطيع فهم كيفية تشكيل شخصية المجرم، دون فهم وتحليل الظروف المحيطة به، كالقيم

الاجتماعية، و الأدوار الاجتماعية الغير المتوازنة، و كذلك نظرة المجتمع للجريمة و المجرم كما سنوضحه من خلال التفسيرات النظرية لاحقا.

أ. دور قيم مجتمعية معينة في تشكيل شخصية المجرم:

كما أسلفنا، فإن السلوك الاجرامي، يرتبط **بالنسق القيمي للمجتمع**، وهو ما قد يكون فاعلا في تشكل شخصية المجرم. وتعرّف القيم بأنها مجموعة من المبادئ، ذات البعد المعياري، يضعها المجتمع لتحديد السلوك المقبول أو السويّ في نظر الجماعة. تتحوّل هذه المبادئ إلى منظومة من الثوابت الثقافية، تمنح الافراد معنا معياريا لضبط سلوكياتهم. وعندما تضطرب هذه الثوابت أو تتناقض بسبب التحوّلات الاجتماعية والاقتصادية التي تصيب المجتمع، يظهر نوع من الارتباك القيمي أو حالة من اللامعيارية كما يسميها دوركايم، تؤدي إلى تشكّل سلوكيات جديدة، قد تُعدّ في نظر المجتمع إجرامية. يقول إميل دوركايم: "لا يمكن فهم الجريمة إلا من خلال القيم التي تنتهكها، فهي ظاهرة طبيعية لأنها تعبّر عن حدود الأخلاق الجمعية"[1]. التي يتموضع الشخص المجرم على هامشها، إمّا برفضها أو عدم قدرته على التكيّف معها.

فحين تسود حالة من **اللامعيارية**، يفقد المجتمع توازنه وتُنتهك المنظومة الأخلاقية، تظهر أنماط جديدة من المساعي لإعادة التوازن المفقود، حتى ولو كان ذلك بخرق القانون. فالآنومية تولّد شعورًا بالضياع القيمي، مما يدفع بالأفراد " إلى اختراق وتجاوز القواعد "[2]كما أشار إلى ذلك دوركايم.، فيسمىّ إذن هؤلاء بالمنحرفين أو المجرمين.

و يتشكل المجرم أيضا، عندما يحدث التوتر بين القيم والمعايير المادية والأهداف المثالية، حيث لا تتاح أمام افراد المجتمع، نفس الوسائل المشروعة لتحقيقها، ممّا يدفع ببعضهم إلى اتخاذ أساليب أخرى غالبا ما تكون غير مشروعة، كالفعل الاجرامي. يقول ميرتون " الانحراف

[1] (Durkheim, Émile. 1895, Les Règles de la méthode sociologique. Paris: PUF, p. 92)
[2] Durkheim, Émile. 1897, Le Suicide,

هو النتيجة المنطقية للفجوة بين القيم الثقافية المعلنة والوسائل الاجتماعية المتاحة لتحقيقها."
أي أن شخصية المجرم، تتكوّن كردّ فعل على عدم المساواة البنيوية في تحقيق القيم السائدة.

ب. أدوار اجتماعية غير متوازنة

يقوم كل المجتمع كيفما كانت مستوياته التنظيمية وأشكاله السياسية والاجتماعية، على مجموعة من الأدوار، مرتبطة بمراكز الأفراد داخل النسق العام، تعمل هذه الأدوار على استقرار الكيان الاجتماعي، تماما كما هي تلك الأدوار التي تلعبها أعضاء الكائن الحي للحفاظ على توازنه الفيزيقي. ولما لهذه الأدوار من أهمية، يعتبر اختلالها وعدم توازنها، من العوامل الأساسية في تشكيل شخصية المجرم والجريمة.

ـ **مفهوم الأدوار الاجتماعية:** هي مجموعة من السلوكيات والتوقعات التي يفرضها المجتمع على الفرد وفقًا لمكانته أو مراكزه الاجتماعية (كالابن، العامل، المواطن، الأب...). حسب تصور تالكوت بارسونز Talcott Parsons, 1951 "كل فرد يحتل وضعًا اجتماعيًا محددًا يفرض عليه أداء دورا معينا لضمان استقرار النسق الاجتماعي... ويمثل الدور قطاع من النسق التوجيهي الكامل للفرد، فهو منظم حول التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي و مندمج في مجموعة خاصة من المعايير و القيم التي تحكم هذا التفاعل مع واحد أو عدّة أدوار، تشكل مجموعة من التفاعلات و السلوكيات المتكاملة "[1].

– يعرّفه سينفورد Sinford: بأنه " تصور لسلوك يرتبط بشخص معين، وبصفة من صفاته الشخصية، لأنه يعبّر عن حاجاته الشخصية "[2].

[1] Parsons, T. (1951). *The Social System. Glencoe: Free Press.
[2] سلامة، عبد الحافظ 2007 ، علم النفس الإجتماعي. الأردن: دار اليازوري العلمية.

– يعرّفه كوترل Cottrell: بأنه: " مجموعة من الاستجابات الشرطية المترابطة داخليا عند شخص ما في موقف اجتماعي والتي تعبر عن أسلوب مثير في إثارة مجموعة متماثلة، من الاستجابات الشرطية والمتماسكة في نفس الوقت ".[1]

– **عدم التوازن في الأدوار:** وهو الخلل الذي يصيب هذه الأدوار الاجتماعية، و الذي يحدث عندما، تتعارض الأدوار التي يؤديها الفرد، و تتناقض بينها – مثل دور الأب ودور العامل.. – في ظروف اقتصادية متوترة أو عندما يفشل المجتمع في تحديد أو دعم أدوار واضحة للفرد، ممّا يولدّ لدي هذا الفرد الارتباك والاغتراب الاجتماعي. الذي يؤدي بالتالي حسب روبرت ميرتون,Merton إلى حالة أنوميا (anomie)، أي غياب المعايير أو انهيارها كما سبقت الإشارة إليه، و هذا ما يولّد السلوك الإجرامي كاستجابة غير منظمة للضغط الاجتماعي.

ـ **العلاقة بين اختلال الأدوار وتكوين شخصية المجرم:** يرى إميل دوركايم Durkheim: أن ضعف الاندماج الاجتماعي وغياب الضبط الجماعي، يؤديان إلى تفكك الروابط الأخلاقية، وهو ما يجعل الفرد أكثر عرضة لانتهاك الضوابط والقواعد الاجتماعية. تلك هي العلاقة التي تظهر بين الأدوار الاجتماعية و تشكيل المجرم، فعندما يعيش الفرد في بيئة لا تنسجم فيها الأدوار الاجتماعية، يشعر بالعجز عن تحقيق التوقعات الاجتماعية المفروضة عليه، تنشأ لديه بالتالي، مشاعر التوتر والإحباط، كما يشرح ذلك دولارد Dollard ورفاقه[2] في نظرية الإحباط–العدوان، فتظهر لديه ميول انحرافيه أو إجرامية، يبحث من خلالها عن أساليب غير مشروعة لتحقيق ذاته و استدراك العجز.

ـ أمثالة توضيحية

في سيرورتها الاجتماعية، تعرف المجتمعات عدة تحولًا سياسية، اقتصاديًا أو ثقافيًا مثل مستمرة، لا تغيّر القوانين فقط، بل تُعيد تشكيل الأدوار الاجتماعية التي تنظّم سلوك الأفراد داخل المجتمع. مثل:

[1] جابر، نصر الدين و لوكيا، الهاشمي 2006 ، مفاهيم أساسية في علم النفس الاجتماعي. الجزائر: دار الهدى
[2] Dollard, J., Doob, L., Miller, N., Mowrer, O., Sears, R. (1939)

- **دور المرأة:** الذي يعتبر من أكثر الدوار تأثيرا بالتحولات الثقافية والسياسية، وهو ما يفسر بعض التوترات الاجتماعية وظهور أشكالا من الانحراف.
- **دور الرجل:** الذي تأثر بسوق العمل، وتعرضه لأزمة الهوية، بسبب انهيار النموذج الأبوي في العديد من المجتمعات، فانعكس كل ذلك في سلوك عدواني واجرامي لدى بعض الفئات.[1]
- **دور الشباب:** وهم أكثر الفئات تأثيرا بالتغيرات السياسية والثقافية. التي تخلق فجوة بين قيم الأجيال. بالإضافة إلى صعوبة الادماج الاقتصادي والسياسي، و ما يؤدي إليه من وقوع فئات كثير منهم، في التهميش، يدفه بهم نحو التمرد و (الجريمة الرمزية)[2].
- **دور الوالدين:** في ظل تأثيرات التحولات الاقتصادية على الأسرة كالبطالة والحاجة والهجرة...، تعرضت هذه الخيرة، إلى تفكك السلطة الأبوية، وضعف الرقابة الأسرية وأصبحت أكثر هشاشة أمام النزعة الفردانية الحديثة، الأمر الذي انعكس على التنشئة الاجتماعية، حيث ظهر فراغا قيميا للتربية الأسرية، تملؤه السلوكيات المنحرفة. وفي حالات أخرى، يؤدي عدم الاستقرار المهني الذي تسبّبت فيه هذه التحولات الاقتصادية، إلى الإحساس بعدم الأمان الاجتماعي. وفقدان المكانة الاجتماعية، فيلجأ بعض الآباء إلى وسائل غير مشروعة للحفاظ على المستوى المعيشي لأسرهم.

و غيرها من الأمثلة التي تظهر اختلال التوازن في الدوار، و تأثير ذلك في تشكيل هوية الجرم. .من خلال إحداث اضطراب في الهوية الاجتماعية. و تراجع التكامل القيمي، و كذلك التبرير الذاتي للسلوك الاجرامي، كألية لفرض الوجود.

---

[1] أنظر في ذلك: Connell, R. W. (1995). Masculinities. University of California Press

[2] مصطلح «الجريمة الرمزية» (le crime symbolique) من المفاهيم السوسيولوجية الحديثة التي ظهرت مع تطور التحليل الثقافي للجريمة، خصوصًا في إطار المدرسة السوسيو-أنثروبولوجية وكتابات بيير بورديو (Pierre Bourdieu) وجان بودريار (Jean Baudrillard).

ج. نظرة المجتمع للجرمة والمجرم:

كيف يتحول الفرد من مجرد منتهك للقانون إلى مجرم اجتماعي الهوية؟

لا تبنى هوية المجرم من الفعل الاجرامي فقط، بل بفعل نظرة المجتمع إليه أيضا، أي بردّة فعل أفراد المجتمع تجاهه. فالمجتمع هو الذي ينتج المجرم، وذلك من خلال اقصائه ووصمه بعد ارتكابه للفعل الاجرامي، ممّا يُعمّق لديه الانتماء للثقافة الفرعية الإجرامية. كما يوضّح ذلك هوارد بيكر Howard Becker و إرفنغ غوفمان Erving Goffman من خلال نظرية الوصم الاجتماعي l'étiquetage social.

ويتّم الوصم عبر مراحل:

المرحلة الأولى: يتّم خلالها ارتكاب الفعل المنحرف، حيث يقوم الفرد بسلوك مخالف للقواعد و القانونية أو الأعراف الاجتماعية، و يكون في هذه المرحلة فقط فاعل لفعل اجرامي و ليس مجرما، بالمعنى الاجتماعي. كما يقول بيكر: " لا يوجد فعل منحرف في ذاته، بل يصبح كذلك حين يُعرَّف على أنه منحرف." [1]

المرحلة الثانية: و هي مرحلة التفاعل الاجتماعي، حيث يعرّف الشخص بأنه مجرم من خلال المؤسسات الأمنية (الشرطة، القضاء، الإعلام، الجماعة المحلية)، فيتم إلصاق الوصم الاجتماعي به، الذي سيُصبح (هذا الوصم) جزءًا من صورته في نظر الآخرين. وهذا ما يصفه غوفمان بأنه "وصمة عار اجتماعية " تؤثر على في نظرة الآخرين للفرد وفي نظرته لنفسه. يقول غوفمان: " الوصم لا يفسد هوية الفرد فحسب، بل يعيد تشكيلها من خلال نظرة الآخرين إليه "[2]

المرحلة الثالثة: و هي المرحلة التي يبدأ فيها الشخص، التقمّص الذاتي للهوية الإجرامية، التي نسبت إليه. فيصبح " **المجرم** " ليس فقط في نظر المجتمع، بل أيضًا في وعيه الذاتي. و هذا ما يعرّفه بيكر بالانحراف الثاني، عندما يصبح الانحراف أساسًا للهوية. يقول هوارد

[1] Becker, H., 1963, Outsiders مرجع سابق

[2] Goffman, E. (1963). Stigma: Notes on the Management of Spoiled Identity. Prentice-Hall.

بيكر: " الانحراف ليس نوعية الفعل المرتكب، بل هو نتيجة تطبيق القواعد والعقوبات من قبل الآخرين "[1].

المرحلة الرابعة: و هي مرحلة التهميش الاجتماعي وإعادة إنتاج الجريمة، حيث يكون الشخص قد عوقب مرتين، أولا بالعقوبة القانونية، و ثانيا بالعقوبة الرمزية و هي الوصم الاجتماعي، الذي يحرمه من بعض العلاقات في المجتمع، كعلاقات العمل و العلاقات الأسرية... فيلجأ إلى الانغلاق داخل جماعات منحرفة، توفر له الانتماء و تعزز هويته الاجرامية. هذا وقد فرّق ليمرث Lemert [2]بين الانحراف الأولي، وهو الفعل العرضي. والانحراف الثاني ويحدث نتيجة التفاعل الاجتماعي والوصم.

وتختلف نظرة المجتمع إلى المجرم باختلاف النسق القيمي و الثقافي لكل مجتمع، فقد يكون ما أُعتبِر جريمة في ثقافة معينة، يعتبر بطولة أو مقاومة مشروعة في ثقافة أخرى، فالمجتمع هو الذي يمنح الفعل أو السلوك دلالته مثل الشرف، العيب، الخيانة، الحرية.... الخ ومن ثم تحدّد شخصية المجرم وهويته.

إذن نستخلص التالي

ـ لا يكتفي المجتمع بإنتاج القوانين التي تجرّم الأفعال، بل يُنتج أيضًا المجرمين عبر نظراته وأحكامه.

ـ تتشكل هوية المجرم من خلال التفاعل بين الفعل الاجتماعي والتصنيف الثقافي. يبدأ الفرد في تعريف نفسه وفق التصنيف المفروض عليه.

ـ عزلة اجتماعية: يفقد شبكات الدعم والاعتراف

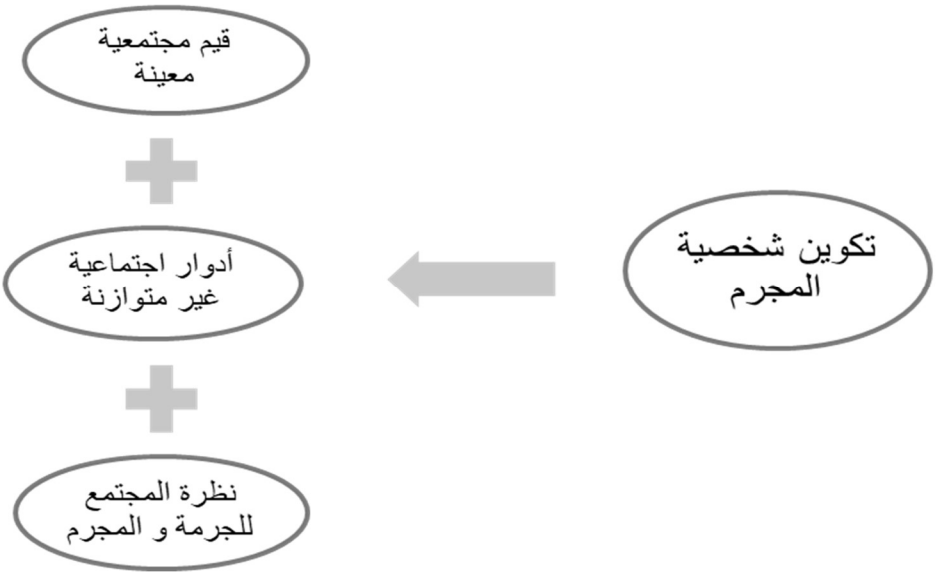
ـ انتماء إلى مجموعات منحرفة، يجد فيها هوية بديلة وقبولًا

ـ يصبح الوصم، كردة فعل المجمع تجاه المجرم، عاملًا فاعلًا في إعادة إنتاج الانحراف بدلا من القضاء عليه.

[1] Becker, H., 1963, Outsiders « La déviance n’est pas la qualité de l’acte commis, mais la conséquence de l’application des règles et des sanctions par les autres."
[2] Lemert, E. (1951). Social Pathology. McGraw-Hill.

ـ استمرار السلوك الإجرامي كآلية دفاعية أو احتجاجية

ـ تشكيل هوية المجرم مفاهيم أنثروبولوجية



أن شخصية المجرم من وجهة النظر الانثروبولوجية، لا تتشكل بمعزل عن الثقافة والبيئة الاجتماعية. لأنه يتعلم ما هو مقبول وما هو مرفوض من خلال المجتمع، وقد يتبنى سلوكا إجراميا، كرد فعل أو التعبير عن ثقافة فرعية.

المحور الثالث: الأسس النظرية لأنثروبولوجيا الجريمة والانحراف

المحاضرة العاشرة

أولا: الاتجاهات النظرية الكلاسيكية:

3. الأصول التاريخية للدراسة الانثروبولوجية للجريمة

3.1. التفسيرات النظرية الدينية والميتافيزيقية

3.2. التفسيرات النظرية العقلانية والنفعية.

3.3. تأثير التصور النفعي على الفكر الجنائي الحديث

المحاضرة الحادية عشر

4. تأسيس النظرية العلمية (الانثروبولوجية) في تفسير الجريمة

2.1. المرحلة التأسيسية (القرن 19 – بدايات علم الإجرام)

أ. نظرية التفوق البيولوجي في تفسير الجريمة

ب الاتجاه الوضعي: تطور نظرية التفوق البيولوجي في تفسير الجريمة والمجرم

ـ مفهوم التفوق البيولوجي

ـ المرجعية التاريخية للنظرية البيولوجية

ـ الأسس العلمية لنظرية لومبروزو البيولوجية

المحاضرة الثانية عشر

2.2. تطور الأنثروبولوجية الجنائية بعد سيزار لومبروزو

أ. النزعة الإحصائية النقدية

ب. التفسير البيولوجي المعتدل

ج. التفسير البيولوجي ـ النفسي

د. التصنيف المورفولوجي في تفسير الجريمة

المحاضرة الثالثة عشر

2.3. المدرسة السوسيولوجية في تفسير الجريمة

أ. الجريمة كظاهرة اجتماعية طبيعية إميل دوركايم Émile Durkheim

ب. اللامعيارية واختلال السلوك الإنساني

ج. روبرت ميرتونRobert K. Merton, : الفجوة بين الأهداف الثقافية و الوسائل الاجتماعية لتحقيقها

د. المقاربة النظرية اللامعيارية بين دوركايم وميرتون

المحاضر الرابعة عشر

ثانيا: الاتجاهات النظرية الحديثة

2. النظرية الثقافية في تفسير الجريمة

2. نظرية الصراع الثقافي:

3. نظرية العنف البنيوي والرمزي

أ. الإطار النظري لمفهومي العنف البنيوي والرمزي

ب. التفاعل بين العنف البنيوي والرمزي

4. المقاربة الأنثروبولوجية لما بعد الحداثة

المحور الثالث: الأسس النظرية لأنثروبولوجيا الجريمة والانحراف

تمهيد:

تعكس النظرية في تفسير الجريمة والانحراف، مختلف الاتجاهات العلمية باختلاف مرجعياتها المعرفية: البيولوجية، الاقتصادية، الاجتماعية، النفسية والبيئية...الخ ولم تقم هذه الاتجاهات العلمية، على التخمين والاستنباط، بل قامت وخاصة الحديثة والمعاصرة منها، على قراءة المحيط الاجتماعي، الذي يعيش فيه الأفراد، وتحليل التفاعلات الاجتماعية والنفسية والسياسية وغيرها من الآليات المؤثرة في السلوك الانحرافي.

ولا تُخفي هذه النظريات اتجاهاتها ومرجعياتها الأيديولوجية، لأنها ترتبط ببيئاتها السوسيوسياسية وطبيعة النظام الذي يحتويها، فمنها ما جاءت نقدية في غايتها من تفسير السلوك الانحرافي والجريمة، ذات فكر يساري، تركز في تحليلاتها على نقذ البنى السياسية والاقتصادية والأيديولوجية، التي تبرّر السلطة القائمة، وتتبنى مفاهيم مثل القوة، الهيمنة والاقصاء والعنف الرمزي... الخ. " فلا تفهم الحريمة في هذا الاتجاه، إلا في سياق السلطة الأيديولوجية، التي تعيد انتاج عدم المساواة باسم النظام الاجتماعي، كما يقول جوك يونغ Jock Young "[1] حيث يفترض أن القيم الثقافية والبنى الاجتماعية تمارس ضغطا على الأفراد فيرتكبون الجرائم. مستندا في ذلك على نظرية ميرتون حول الفوضى والضغط.

ومن بين هذه الاتجاهات النظرية، ما يقوم على الفكر التبريري، تركز في تحليلاتها على إيديولوجية السلطة القائمة، والعلاقة بين السياسة والجريمة، وتعامل الجريمة كفعل يهدّد النظام القانوني القائم. فترى الجريمة من خلال دوافعها البيولوجية والنفسية والأخلاقية، و تتبنى في معالجتها للجريمة مفاهيم مثل، الوراثة و الاضطرابات السيكولوجية، و المفاهيم القانونية والجنائية...

[1] Jock Young, ,1999The Exclusive Society

وكيفما كانت الاتجاهات النظرية متباينة في مرجعياتها وأهدافها المعرفية، فهي تحتوي كلها على البعد الأنثروبولوجي، الذي لا يفهم الجريمة إلاّ بوصفها ظاهرة ثقافية واجتماعية تعبّر عن نظام القيم والمعاني والتمثلات داخل المجتمع، وتفسر دوافع الجريمة من خلال تحليل النظام الرمزي والعوامل الثقافية والاجتماعية التي تؤثر على شخصية المجرم وبيئته، طالما أن هناك تداخل بين العوامل التاريخية، والثقافية، والاقتصادية، في تشكيل شخصية المجرم وهويته. داخل السياق الذي ينتمي إليه، فهو من منظور الانثروبولوجية:

ـ كائن يتفاعل مع بيئته ويتأثر بها وبتلك الظروف الاجتماعية التي يمر بها.

ـ وأن السلوك الإجرامي لا يُولد فجأة، بل هو نتيجة للضغوطات الاجتماعية التي تؤثر على خياراته.

ـ أن تشكيل هوية المجرم ليست عملية حتمية، وإنما تتشكّل انطلاقا من تلك التمثلات الثقافية التي تحّدد مفهوم الخير والشر، والعقاب والمساءلة، أي في تحديد السلوك السوي والسلوك الغير السوي.

ـ يرتبط السلوك الاجرامي بالسياقات الثقافية، ممّا يتطلب الوقاية والعلاج، بدلا من مجرد العقوبات القانونية.

فالأنثروبولوجيا، تتناول دراسة الفرد في كليّته، بيولوجيًا، ثقافيًا، ورمزيًا. فلا ترى الجريمة كفعل اخترق القوانين فقط، بل كفعل يخترق الرموز والمعايير الثقافية كضوابط اجتماعية.

ومن أجل ذلك، سنتناول تلك النظريات الاجتماعية التي تقارب في تفسيرها للجرمة هذا البعد الانثروبولوجي، حسب موقعها من تطور الفكر وبناء المعرفة، وسياقها الزمني.

المحاضرة العاشرة

أولا: الاتجاهات النظرية الكلاسيكية:

1. الأصول التاريخية للدراسة الانثروبولوجية للجريمة

1.1 التفسيرات النظرية الدينية والميتافيزيقية:

من أجل الوقوف على اتجاهات النظرية المفسرة للجريمة من منظور انثروبولوجي، لابد من الرجوع إلى الأصول التاريخية للدراسات التي تناولت الجريمة والمجرم من منظور ثقافي وإنساني، لا مجرد قانوني. كيف نشأت وكيف تطورت. كاتجاهات.

لا شك أن الجريمة أقلقت الفكر الجماعي منذ تواجدها، فكانت تلك الردود الأفعال تُجاها، مرتبطة بطبيعة التصورات المهيمنة على الفكر الإنساني في المجتمعات القديمة والبدائية، حيث لم يكن هناك تمييز، بين الجريمة والإثم أو الخطأ الديني. فالسلوك المنحرف كان يُفهم ضمن إطار الطبيعة المقدسة والرمزية للجماعة. وهو ما أكّده أميل دوركايم عندما رأى أن الجريمة في المجتمعات البدائية كانت مرتبطة بانتهاك المقدس الديني، أي بالجانب الطقوسي للجماعة. وقد اعتبرها الفكر القبلي القديم اعتداء على النظام الكوني والتوازن الاجتماعي، أكثر من كونها مخالفة وانتهاك للقانون الاجتماعي.

ظلت التصورات الدينية قبل القرن التاسع عشر، تؤسس، الفهم اللاهوتي في تفسير الجريمة، أي أنها الخطيئة ضدّ الإرادة الإلهية، لا علاقة لها بالشخصية الاجتماعية للمجرم. يقول الفيلسوف توماس الأكويني **Thomas d'Aquin**في مؤلفه ثيولوجيا:(1265–1274) ***Theologica*** " الشرّ لا يُرتكب إلا بانحراف الإرادة عن القانون الإلهي، فالجريمة هي عصيانٌ لإرادة الله قبل أن تكون انتهاكًا للقانون البشري."[1] بمعنى أن المجرم مسؤول أخلاقيا، وعقابه وسيلة للتكفير عن خطئه وتطهيرا له.

فسرت التصورات الغيبية قبل انتشار الفكر التنويري الجريمة، بأنها تحدث نتيجة تدخل قوى غيبية شيطانية فوق الإرادة البشرية. يرى **إدوارد تايلور** **Edward Tylor** في كتابه الثقافة

[1] Thomas Aquinas, Summa Theologica, Part II-II, Q. 64–65 https://www.newadvent.org/summa/3065.htm

البدائية:(1871) Primitive Culture، أنه: " في المجتمعات البدائية، تُفهم الأفعال المنحرفة كسحرٍ أو كسرٍ للطابوهات المقدسة، ويُنظر إلى الجاني باعتباره نجسًا أو ممسوسًا."[1]

1.2 التفسيرات النظرية العقلانية والنفعية

وهو التفسير الذي ربط الجريمة بالاختيار الحر والعقل، كما فعل سيزار بيكاريا **Cesare Beccaria, 1738–1794**، وهو يفسر الجريمة بأنها " فعل يقوم به الأفراد من أجل تحقيق المنفعة الشخصية، والتخفيف من الشعور بالألم.... " لأن الإنسان، كائنا عقلانيا، يزن فوائد ارتكاب الجريمة، مقابل تكاليفها المحتملة، أي العقوبة." التي ينبغي حسب تفسيره، أن تكون: علنية، سريعة، ضرورية، ومتناسبة مع الجريمة، وألا تتجاوز الحد الأدنى اللازم لتحقيق الردع. و " لا ينبغي للعقوبة، أن تكون مجرد وسيلة للانتقام أو إيقاع الألم، بل يجب أن تكون مبررة بالمنفعة الاجتماعية، أي قدرتها على منع الجريمة وحماية المجتمع."[2]

و من جهته يؤكد جيريمي بنثام **(Jeremy Bentham, 1748–1832** ، أن الانسان يسعى إلى اللذة (المنفعة) و يتجنب الألم، و الجريمة ترتكب عندما تفوق منفعتها ألم العقوبة. ويجعل من الجريمة ذات اختيار نفعي ومصلحة شخصية.

ويعتبر جيريمي بنثام، مؤسس النفعية، **Utilitarianism**، التي ترى أن الغاية عند عدد من الناس، هي تحقيق أكبر قدر من السعادة. حيث يقول: " الطبيعة وضعت الإنسان تحت سيادة ألمٍ ولذةٍ، فهما اللّذان يُمليان ما يجب أن نفعله."[3] "

وفقًا لهذا التصور الفلسفي، يُقاس الفعل الإجرامي بمقدار ما يسبّبه من ألم أو ضرر للمجتمع، لا بناءً على نوايا الفاعل أو مخالفته للأوامر الدينية أو الأخلاقية. فالجريمة بالنسبة له هي: " الفعل الذي يضرّ بمصالح المجتمع و يقلّل من مجموع السعادة العامة، وهي الفعل الذي يمكن تقديره عقلانيًا من حيث نتائجه لا من حيث دوافعه ".[4]

---

[1] Tylor, E. (1871). Primitive Culture. London : John Murray

[2] Cesare Beccaria, 2024, Des délits et des peines, Traducteur : Philippe Audegean, Rivages / Payot

[3] — Bentham, J. (1789), An Introduction to the Principles of Morals and Legislation, Chapter I, §1, p. 1, Oxford: Clarendon Press « " Nature has placed mankind under the governance of two sovereign masters, pain and pleasure. It is for them alone to point out what we ought to do, as well as to determine what we shall do. »

[4] المرجع السابق

و من منطق المنفعة لدى بنثام، لا يكون المجرم شخصا شريرًا بطبعه، بل هو فاعلٌ عقلاني، يسعى إلى تعظيم لذته أو منفعته الشخصية، حتى وإن خالفت المصلحة العامة. لذلك، لا يرى فيه كائناً شيطانياً كما في التصورات الدينية، بل إنسانًا يُخطئ في حساب التوازن بين اللذة والألم. من ثم يرى بنثام أن العقاب يجب أن يكون أيضا، وسيلة عقلانية للردع والوقاية، وليس انتقاما ولا تكفيرا، لإعادة التوازن بين المنفعة والألم، يقول بنثام: "كل عقوبة لا تُحدث من الخير أكثر مما تحدث من الشرّ، هي عقوبة غير عادلة."[1]

يفترض بنثام، أن اللذة والألم، معيار طبيعي يتحكم في فعل الكائن الانساني، وهو (معيار اللّذة والألم)، مصدر شرعيته الأخلاقية والقانونية. وعليه، تقاس الجريمة بمدى الأذى الذي تُحدثه في مجموع اللّذة الاجتماعية، ثم تأتي العقوبة، لتعيد التوازن بين الألم واللذة تحقيقاً للمنفعة العامة.

1.3. تأثير التصور النفعي على الفكر الجنائي الحديث

كما نلاحظ، اشترك كل من بيكاريا Cesare Beccaria و بنثام ,Jeremy Bentham في تصور رؤية عقلانية، تعتبر أن هدف القانون ليس الانتقام، بل تحقيق أكبر قدر من المنفعة الاجتماعية. و بينما ركّز بيكاريا على ضرورة تناسب العقوبة مع الجريمة لضمان العدالة والردع، أعطى بنثام هذه الفكرة، أساسًا فلسفيًا أعمق، قائمًا على مبدأ اللذة والألم باعتباره معيارًا للحكم الأخلاقي والقانوني. فجاء فكر أحدهما، امتداد وتطويرا لفكر الثاني.

وقد مهّد هذا البناء النظري النفعي، لظهور اتجاهات حديثة في تفسيرالجريمة على مستوى الفكر الجنائي، مثل المدرسة الوضعية التي ربطت بين الجريمة والعوامل الاجتماعية والطبيعية، لكنها احتفظت بفكرة أن العقوبة ليست غاية في حدّ ذاتها و إنما اجراء قانوني لاسترجاع التوازن وتحقيق الأمن داخل الجماعة. لذلك تعتبر هذه النظرية، من البدايات العلمية للمدارس الكلاسيكية في علم الاجرام، لأنها بادرت بربط العقلانية بالتشريع، وحدّدت الغاية الاجتماعية للعقاب.

---

[1] نفس المرجع

2. تأسيس النظرية العلمية (الانثروبولوجية) في تفسير الجريمة

2.1. المرحلة التأسيسية (القرن 19 – بدايات علم الإجرام)

كما سبقت الإشارة إليه، فقد مهدت تلك التفسيرات الأولى في فهم الجريمة، إلى امتداد التصورات الفكرية نحو فهم طبيعة الجريمة ومضمونها، وفهم شخصية المجرم كفاعل اجتماعي وطبيعي في صناعة الفعل الاجرامي. و أسفر هذا الاهتمام البحثي عن ظهور عدة اتجاهات و مدارس فكرية تقاربت، كما اختلفت في تصوراتها و طروحاتها المنهجية. فبينما تفسّر المدارس الاجتماعية والسلوكية الجريمة بوصفها نتاجًا لعوامل بيئية وثقافية، تقدم النظرية البيولوجية منظورًا مختلفًا، يرى أن لبعض مظاهر السلوك الإجرامي، جذورًا فسيولوجية ووراثية، تتحكم في القدرة على التحكم والاندفاع. دون أن تتنكر لدور السياق الاجتماعي، بل توضّح كيف تتفاعل العوامل البيولوجية —كالعامل العصبي، والهرموني، والميول الوراثية مع العوامل البيئية لتشكيل الفعل الاجرامي في بعض الاحتمالات.

أ. نظرية التفوق البيولوجي في تفسير الجريمة

إن فكرة الربط بين البنية الجسدية والطبيعة الأخلاقية أو السلوكية للفرد، ظهرت مبكرة، و حتى و إن لم تكن لهذه المحولات نظرية متكاملة، فإنها مهدت للتفسير البيولوجي المجال واسعا، لتأسيس علم الإجرام الانثروبولوجي أو ما سيعرف بالانثروبولوجية الجنائية لاحقا. فمن نظرية **الأمزجة** عند أبقراط، مرورًا **بعلم الفراسة** عند لافاتير، **وفراسة الدماغ** لدى غال وصولاً إلى **نظرية الانحطاط** عند موريل، استطاع الفكر الأوروبي أن يؤسس لفكرة، أن للجريمة جذورًا بيولوجية. ليأتي إسهام لومبروزو في تحويل تلك التصورات الفلسفية والطبية إلى نموذج علمي يحاول التحقق التجريبي من علاقة البنية العضوية بالنزعة الإجرامية.

ـ **فكرة الأمزجة الأربعة**[1]: من روادها جالينوس Galen وأبقراط Hippocrate في العصور القديمة. قامت فكرتهما، على الاعتقاد بأن اختلال التوازن الجسدي، يؤدي إلى اضطراب في السلوك ويسبّب الانفعالات، أي ربط التركيب الجسدي الفيزيولوجي بالطبع والسلوك النفسي، بمعنى آخر، ربط البيولوجية بالأخلاق، حيث رأى أبقراط أن طبيعة الإنسان تتحدد بتوازن أربعة أخلاط (سوائل جسدية) في الجسم هي: الدم، البلغم، الصفراء الصفراء، والصفراء السوداء، وعندما يختل توازنهم يؤدي إلى ظهور أنماط مزاجية مختلفة كالتالي:

السوائل الجسدية	المزاج الناتج عنها	الصفات النفسية والسلوكية	مصدر السائل	الانحراف السلوكي المحتمل
الدم	مزاج دموي	مرح، اجتماعي، متفائل، منفتح	القلب والدورة الدموية	الاندفاع والتهور
البلغم	المزاج البلغمي	هادئ بارد العصاب، بطيء الحركة، متسامح	الدماغ والجهاز اللمقاوي*	السلبية والانسحاب
لصفراء الصفراء	المزاج الصفراوي	حاد الطبع، سريع الغضب، نشيط الطموح	الكبد	العدوانية، التسلط
الصفراء السوداء	المزاج المالنخوليا*	حساس، منطوي متأمل، يميل إلى الحزن	الطحال	الاكتئاب، القلق، الانعزال

- فالإنسان السوي هو من يحافظ جسده على توازن هذه السوائل.
- إذا اختلّ التوازن، يظهر اضطراب في السلوك والانفعال.
- بذلك يكون السلوك، بما فيه الانحراف أو العدوان، نتاجًا لخلل جسدي أو بيولوجي، وليس لعوامل اجتماعية أو أخلاقية.

[1] Hippocrate. 1849, De la nature de l'homme, in Œuvres complètes d'Hippocrate, trad. É. Littré, Paris: J.-B. Baillière, Livre VI. "L'homme est composé de quatre humeurs : le sang, le phlegme, la bile jaune et la bile noire; la santé résulte de leur équilibre, la maladie de leur déséquilibre."

*الجهاز اللمفاوي هو جزء أساسي من الجهاز المناعي ويتكون من شبكة من الأوعية والأنسجة والأعضاء التي تعمل معًا لتنظيم سوائل الجسم والدفاع عنه ضد العدوى والأمراض.

* مزاج الماليخوليا، المعروف أيضاً بالاكتئاب سوداوي أو الميلانخوليا، هو متلازمة اكتئابية، تتميز بالحزن العميق واليأس وفقدان الأمل وعدم القدرة على الاستمتاع بالأنشطة.

- شكّلت هذه الأفكار، مرجعا لفهم السلوك الإنساني من منظور فيزيولوجي –عضوي.
- كما مهّدت لنظريات لاحقة مثل فراسة الوجه عند لافاتير وفراسة الدماغ عند غال، ثم المدرسة الوضعية عند لومبروزو
- كانت نظرية الأمزجة أول تصور فكري يجعل الجسد متغير تفسيري للسلوك، أي أن للانحراف أو الجريمة جذور بيولوجية في طبيعة الفرد و فيزيولوجيته.

وكما كان سائدا عند الأطباء الإغريق " **يتبع الطبع الجسد، كما يتبع الظل الجسد** "

ـ نقذ النظرية

واجهت هذه النظرية انتقادات علمية ومنهجية رغم القيمة التاريخية التي تنالها حول ربط الجسد بالسلوك. لأنها اعتُبرت نموذجًا تأمليًا أكثر منه تجريبيًا، يقوم على فرضيات غير قابلة للقياس. كما أنها تبنّت نظرة حتمية مفرطة تجعل الطبع الإنساني نتيجة مباشرة للتوازن الجسدي، متجاهلة أثر العوامل الاجتماعية والنفسية. ومع تطور الطب العصبي والهرموني، تبيّن أن تفسير السلوك الإنساني أعقد بكثير من توازن بين أربعة أخلاط (السوائل)، مما جعل النظرية اليوم ذات قيمة تاريخية فحسب، لا علمية.

ـ علم الفراسة – Physiognomonie: ظهر في أوروبا خلال القرن الثامن عشر في فترة انتعاش الفكر العلمي التجريبي، ويعتبر هذا العلم، احدى البدايات البيولوجية والعصبية في تفسير السلوك الإنساني، من رواده جوهان كاسبار لافاتير Johann Kaspar Lavater، الذي حاول الربط بين ملامح الوجه والصفات الأخلاقية، أي أن ملامح معينة من الوجه، تدل على المكر أو العدوان أو الميل للجريمة. كانت أفكاره مقدمة مباشرة لفكر لومبروزو عن "السمات التشريحية للمجرم".

ومن رواد علم الفراسة أيضا، وفرانس جوزيف غال**Franz Joseph Gall, 1758-1828** الذي قدم نظريته المعروفة باسم " **فرينولوجيا**[1]"، حاول من خلالها الانتقال من مجرد الملاحظات شكلية إلى علم مادي يعتمد على الدماغ.

تقوم فكرة هذا العلم، عند فرانس غال، على أن سلوك الإنسان والقدرات الذهنية والأخلاقية لديه مصدرها مناطق محددة في الدماغ. أو بمعنى آخر، كل خاصية نفسية أو ميول أخلاقي له مركز مادي في جزء معين من الدماغ، وأن شكل الجمجمة وبروزاتها يعكس درجة نمو تلك المناطق، ويمكن بالتالي، قراءة شخصية الفرد وميوله ـ بما في ذلك الميول الإجرامية ـ من خلال دراسة شكل الجمجمة والوجه. فلا يُوصف المجرم كمنحرف أخلاقياً فقط، بل كصاحب بنية دماغية مختلفة. فقد اعتقد فرانس جوزيف غال أن:

- بعض الأشخاص لديهم مراكز دماغية ضعيفة في الضبط الأخلاقي أو قوية في الميل العدواني.
- تلاحظ هذه الصفات خلال بروزات الجمجمة فوق تلك المر اكز المفترضة.

تُفسر إذن، الجريمة في نظرية الفراسة، نتيجة لتكوين بيولوجي عصبي محدّد، لا كنتاج الإرادة الحرة. فيظهر هنا البعد الحتمي البيولوجي الذي سيمهدً لأفكار سيزار لومبروزو **Lombroso** في القرن التاسع عشر، الذي رأى في المجرم كائناً بيولوجياً شاذاً. وتطور علم الأعصاب الحديث الذي ربط مناطق الدماغ بوظائف عقلية محددة، وكذلك ساهم في نشأة الأنثروبولوجيا الجنائية، حيث أصبح الجسد وسيلة لفهم السلوك الاجتماعي.

[1] Gall, F. J. (1835). On the Functions of the Brain and of Each of its Parts. Boston: Marsh, Capen & Lyon.
يشير المرجع إلى ترجمة إنجليزية متعددة المجلدات عام ١٨٣٥ لعمل فرانز جوزيف غال، نشرتها دار مارش وكابن وليون في بوسطن، والتي فصّلت نظرياته في علم فراسة الدماغ من خلال محاولة ربط مناطق دماغية محددة وأشكال جماجم مقابلة لها بقدرات وميول ومواهب بشرية مميزة. اقترح هذا النص التأسيسي لعلم فراسة الدماغ، الذي حرره ناهوم كابن وترجمه وينسلو لويس الابن، أنه يمكن تحديد "أعضاء" الدماغ المسؤولة عن وظائف مختلفة من خلال فحص منحنيات الرأس.

ـ نقذ النظرية

بالرغم من أن هذه النظرية كانت خطوة أولى نحو علم الأعصاب وعلم النفس العصبي. فقد واجهت انتقادات من حيث:

- لم تعتمد على أسس ومعايير علمية واكتفت فقط بالملاحظة الخارجية دون إثبات تجريبي.
- الخلط بين الجمجمة والدماغ)افتراض أن شكل الجمجمة يعكس شكل الدماغ.(
- التبسيط المفرط للسلوك الإنساني المعقّد.

إلا أنها ساهمت في نقل تفسير الجريمة من المجال الأخلاقي إلى المجال البيولوجي والعصبي، وهو ما أُعتبر، تطور كبير في الفكر الإجرام

ـ مدرسة ليون في الجريمة École du milieu social: التي عرفت مدرسة الوسط الاجتماعي. يعتبر مؤسسها، الطبيب و الأنثروبولوجي الجنائي ألكسندر لاكاساني، Alexandre **Lacassagne** من بين الذين قالوا بالاستعداد البيولوجي لارتكاب الجريمة و لكنه رفض الحتمية البيولوجية الصرفة، معتبرا أن " البيئة الاجتماعية تُخرج المجرم من تربة فاسدة،" أي أن المجتمع يهيئ المجرم، والجريمة هي النتيجة المنطقية للبيئة التي تحيط به. فحسب رأيه " الفرد الذي قد يكون فيه نزعة إجرامية، لا أهمية لها حتى يجد البيئة التي تفعلها أو تُمكّنه من الفعل الجرمي."[1] أي أن الفرد، فقط بتراثه أو بيئته، فيرتكب ، بل الجريمة تنشأ من تفاعل بين الفرد والوسط المجتمعي والضغوطات البيئية الاجتماعية. منتقدا لنظرية **Cesare Lombroso** – الذي عاصره – في إيطاليا، و التي ترى أن هناك نوعًا من المجرمين يولدون هكذا، **(المجرم المولود)**. إلاّ أنه، ورغم تأكيده على البيئة الاجتماعية، لم ينفِي

[1] Alexandre Lacassagne. (1843-1924) Un médecin-anthropologue face à la criminalité - Marc Renneville «Le milieu social est le bouillon de culture de la criminalité; le microbe, c'est le criminel, un élément qui n'a d'importance que le jour où il trouve le bouillon qui le fait fermenter.»
https://en.wikipedia.org/wiki/Alexandre_Lacassagne?utm_source=chatgpt.com

ألكسندر لاكاساني، أهمية الوراثة أو بعض الخصائص العضوية أو التشوهات الجسمية أو العصبية. لكنه لا يقبل بأن كل إجر هو ببساطة نتيجة لميل فطري خالص.

نستطيع أن نقول، أن صوراته الفكرية هذه، مهدت للنظرية الاجتماعية في تفسير الجريمة، للأسباب التالية:

- هو أحد أوائل من وضع البيئة الاجتماعية في مركز التحليل الجنائي، وليس الاكتفاء بالتفسيرات البيولوجية البحتة.
- فتح المجال لفهم الجريمة كنتاج لتفاعل بين الفرد والبيئة، وليس كمجرد نتيجة فطرية أو وراثية فقط.
- من خلال معارضته لنظرية المجرم المولود، ضرب أولى خطوات الانتقال نحو تفسير اجتماعي أكثر شمولًا للجريمة.
- مساهمته في تأسيس مناهج البحث الاجتماعية في علم الجريمة، وذلك بما قدّمته أفكاره أو نظريته، التي أسّسها وأرشيفاته ومنشوراته، على كيف يُدرس الجرم، وكيف يُحَلّل من زوايا متعددة (طبية، نفسية، اجتماعية).

ـ من الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية[1]

ـ تعتبر مزيجًا من البيولوجي والاجتماعي، وهو ما قد يؤدي إلى ما يُسمى التفسير المختلط وقد رأى بعض النقاد، أن التأكيد على الوراثة أو التشوهات، ربما لا يكون دائمًا مدعومًا بأدلة قوية كما قد يكون مع التحليل الاجتماعي.

ـ تأثّرت هذه النظرية بمعتقدات قديمة مثل الفزيولوجيا والتصورات التي تجاوزتها المعرفة.

ـ نظرية الانحطاط dégénérescence: تربط هذه النظرية – التي ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر – بين الأمراض العقلية والسلوك المنحرف، بالعوامل الوراثية، حيث اعتبر مؤسسها بينيديكت أوغوست موريل– (1809–1873)Bénédict Augustin Morel:

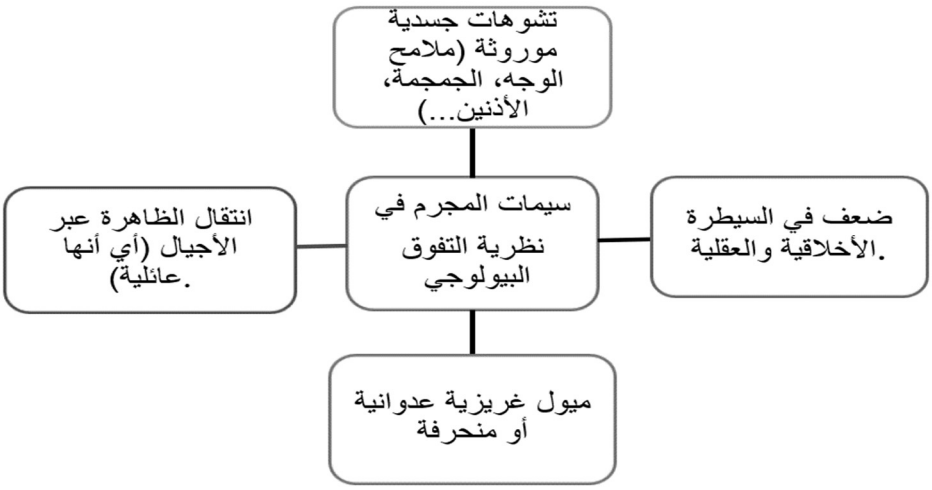
" أن الإجرام قد يُورّث عبر الأجيال، كنتيجة لتدهور بيولوجي مستمر."[2]

---

[1] Alexandre Lacassagne. Un médecin-anthropologue face à la criminalité (1843-1924) لـ Marc Renneville (Persée) https://www.persee.fr/doc/gradh_0764-8928_1995_num_17_1_1514

[2] Morel, B.-A. (1857). Traité des dégénérescences physiques, intellectuelles et morales de l'espèce humaine.

في تلك الفترة من القرن التاسع عشر كان المجتمع الأوروبي، يشهد موجة من التحضر السريع، بسبب الثورة الصناعية، تصدّعت وانهارت على إثرها الكثير من القيم والأنساب، و شهدت المناطق الحضرية، ارتفاع كبير في نسبة السكان، ممّا أدّى إلى ظروف معيشية سيئة، مثل الاكتظاظ وكثرة الأكواخ، ونقص النظافة، وانتشار الأمراض، إضافة إلى ظروف عمل قاسية في المصانع، الفقر...الخ، أدت كلّها إلى تفاقم الفوارق الاجتماعية، و بالتالي انتشار السلوك الانحرافي و الجريمة بشكل واسع، فاستدعى ذلك تدخل العلماء والمفكرين لتفسير هذه الظاهرة، فافترضوا أنه و إلى جانب هذه البيئة الاجتماعية المتدهورة، هناك قابلية مرضية موروثة في بعض السلالات أو الأفراد، تؤدي إلى تدهور تدريجي في القدرات العقلية، و هو ما اعتبروه تدهورا بيولوجيا موروثا داخل بعض العائلات، ينتج عنه الانحراف و الجريمة.



ـ من الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية

- تقوم هذه النظرية على تصور حتمي، إذ تفترض هذه النظرية أن المجرم يولد كذلك، و لا يمكن إصلاحه – النظرة الحتمية
- تتجاهل في تحليلاتها العوامل الاجتماعية والاقتصادية.
- توظيفها في التبرير السياسي و مسألة التفوق العرقي و مساندة الاستعمار.
- أثبت علم الوراثة لاحقاً، أن الجينات لا تحدد السلوك الأخلاقي بشكل مباشر.

« La dégénérescence est une déviation maladive du type normal de l'humanité, transmise héréditairement et aggravée de génération en génération»

ـ من رواد هذه النظرية:

- بينيديكت أوغوست موريل– **(1809-1873) Bénédict Augustin Morel:** نؤسس النظرية: ركز على الوراثة المرضية.
- فالونتان ماغنان – **(1835-1916) Valentin Magnan**: الفكرة ليربطها بالإدمان والانحراف الجنسي والعقلي.
- ألكسندر لاكاساني– **Alexandre Lacassagne** : حاول دمج فكرة الانحطاط مع العوامل الاجتماعية، معتبراً أن "البيئة الاجتماعية هي حاضنة الجريمة
- سيزار لومبروزو– **(1835-1909 Lombroso** Cesare: تأثر بنظرية الانحطاط في نظريته عن المجرم بالولادة، حيث رأى في الجريمة مظهراً من مظاهر الانحطاط التطور.

وبالرغم من الانتقادات التي واجهتها هذه النظرية، كان لها تأثير كبير في ظهور الانثروبولوجية الجنائية مع لومبروزو، و ولادة علم الإجرام الحديث الذي حاول لاحقاً الجمع بين العوامل البيولوجية والاجتماعية والنفسية.

ب. الاتجاه الوضعي: تطور نظرية التفوق البيولوجي في تفسير الجريمة والمجرم

إذا كانت بعض المدارس الكلاسيكية (المدرسة التقليدية الأولى و الثانية)، ترى أن الجريمة تحدث عن إرادة حرة واختيار أخلاقي، فإن المدرسة الوضعية **(Positiviste)** بريادة تشيزاري لومبروزو **(1876) Lombroso**، سعت إلى إحداث القطيعة المعرفية مع هذه التصورات، لتعتبر أن الإنسان يخضع لقوانين الطبيعة مثل أي كائن حي آخر.

وبعد تلك المحاولات الأولى، التي اعتمدت على المزاج، والبنية الجسدية، والفراسة، لتفسير السلوك الإجرامي، كما جاء به أبقراط وغال وغيرهما، والتي رأينا أنها ظلّت محصورًا بين التفسير في تصوراتها بين الفلسفة والطب، دون أن ترقى إلى مستوى النظرية العلمية القائمة على الملاحظة والتجريب. تقدم تشيزاري لومبروزو، مع نهاية القرن التاسع عشر، وفي سياق ازدهار العلوم الطبيعية وتقدّم المنهج التجريبي، ليحوّل دراسة الجريمة من المجال الأخلاقي

والميتافيزيقي، إلى المجال البيولوجي ـ الذي لم يأتِ به من فراغ، بل كان امتداد لأفكار الفراسة وفراسة الدماغ إلى نظريات الانحطاط الوراثي ـ حيث سعى إلى إثبات أن الجريمة ليست مجرد انحراف اجتماعي، بل ظاهرة فطرية يمكن تفسيرها من خلال السمات الجسدية والوراثية للمجرم، مؤسّسًا بذلك لما سُمّي بنظرية التفوق أو الحتمية البيولوجية في تفسير الجريمة، هذه النظرية، التي رأت أن السلوك الاجرامي، ليس اختياريا حراً، بل هو فعل يحدث نتيجة لعوامل بيولوجية و وراثية، فشكّلت بذلك، المرحلة الأولى في تطور علم الإجرام الحديث.

ـ مفهوم التفوق البيولوجي

يُقصد بالتفوق البيولوجي: أن العوامل البيولوجية، تمتلك سلطة تفسيرية أقوى من العوامل الاجتماعية أو النفسية. أي أن الطبيعة الفطرية للفرد تحدد سلوكه أكثر من البيئة أو التربية. وهكذا تحوّلت الجريمة من مسألة قانونية أو أخلاقية إلى ظاهرة عضوية (organic phenomenon).

غير أن هذا المفهوم اكتسب لاحقًا بعدًا أيديولوجيًا خطيرًا، إذ استُخدم لتبرير سياسات تحسين النسل (Eugenics) في بدايات القرن العشرين، خاصة في ألمانيا النازية، حيث تم اعتبار بعض الفئات الاجتماعية أو العرقية "منحرفة بيولوجيًا" ويجب إقصاؤها أو تعقيمها.

كما يوضح Stephen Jay Gould في كتابه:(1981) The Mismeasure of Man

»لقد تحولت الفكرة البيولوجية للجريمة إلى أداة لتبرير التمييز الطبقي والعنصري تحت غطاء علمي زائف«.

ـ المرجعية التاريخية للنظرية البيولوجية

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتحت تأثير العلوم الوضعية و النجاحات التي حققها علم الأحياء بعد نظرية التطور لتشارلز داروين سنة 1859. ظهرت هذه النظرية البيولوجية، حاول من خلالها بعض العلماء مثل سيزار لومبروزو ، أن يطبقوا مبادئ البيولوجيا على تفسير الجريمة، معتبرين أن المجرم ليس فاعلاً عاقلاً مسؤولاً عن فعله، بل هو كائن

مريض أو منحرف بيولوجياً. يقول لومبروزو في كتابه[1]:(1876) **L'uomo delinquente (الانسان المجرم)**، المجرم يولد مجرمًا، يعرف من خلال سماته التشريحية التي تدل على التطور الفيزيولوجي نحو الإنسان البدائي. يقول: " المجرم يولد مجرمًا، وليس نتاج البيئة أو التربية، بل نتيجة لعوامل بيولوجية موروثة تظهر في شكل تشوهات جسدية وعقلية " وقد اعتبر لومبروزو أن الجريمة ظاهرة طبيعية، تشبه في جوهرها الأمراض الوراثية، فهي ناتجة عن انحراف في التكوين الجسدي والعقلي للفرد.

ـ الأسس العلمية لنظرية لومبروزو البيولوجية

ترتكز النظرية البيولوجية على فرضية أساسية مفادها أن الخصائص الوراثية والفسيولوجية تحدد السلوك الإنساني، وأن بعض الأفراد يحملون في تركيبهم الجيني استعدادًا فطريًا للإجرام. قد اعتبر لومبروزو، أن بعض الأفراد يملكون استعدادًا فطريًا للجريمة، وهو ما يمكن تفسيره ضمن ما يسمى بـ **نظرية التفوق البيولوجي**، أي أن " الاختلاف الجيني أو الجسدي " يُحفّز الميل الإجرامي، أكثر من أي تأثير اجتماعي أو ثقافي.

ـ من محاور هذه الفرضية الوراثية والفيسيولوجية ما يلي:

- **الوراثة (Hérédité)**

يعتبر عامل الوراثة، من أهم المحاور التي صاغها لومبروزو في إطار النظرية البيولوجية للتفوق الفطري في ارتكاب الجريمة، فهو يرى أن الجريمة، سلوك اجرامي موروث عن عوامل بيولوجية. أي أن المجرم يولد وهو مزود بصفات جسدية ونفسية، تجعله أكثر ميلًا للفعل الاجرامي منذ ولادته، تماما كما يولد أي شخص بموهبة فنية أو رياضية.

---

[1] G. Régnier, A. Bournet. 1887. L'homme criminel : étude anthropologique et médico-légale ،UQAM, F. Alcan, Paris يُقدّم هذا الكتاب نظرية "الإجرام بالفطرة"، مُجادلاً بأن السلوك الإجرامي وراثي ويمكن تحديده من خلال السمات الجسدية البدائية. طبّق لومبروزو مناهج الأنثروبولوجيا في دراسة المجرمين، مُجادلاً بأن بعض الأفراد لديهم استعداد بيولوجي للانحراف.

يقول في كتابه " الانسان المجرم: " المجرم هو كائن متخلف عن التطور، يعود في صفاته إلى مراحل بدائية من تاريخ الإنسان، وتظهر فيه علامات الانحطاط الوراثي."[1] معتبرا أن هناك فئة من المجرمين مولدون بالجريمة، تنتقل وتنتقل ميولهم الاجرامية عبر الوراثة من جيل إلى آخر. و كان لومبروزو قد تبنى هذه الفكرة بعد أن لاحظ في دراساته التشريحية على جماجم المجرمين، وجود تشوهات معينة تتكرّر عند أفراد بعض العائلات، مثل: بروز عظام الفك والوجنتين، شكل الجمجمة المسطّح أو الكبير، آذان ضخمة، ميل فطري للعنف والعدوان. فاستنتج أن هذه السمات تورّث بيولوجيًا، كما تورّث الصفات الجسدية الأخرى.

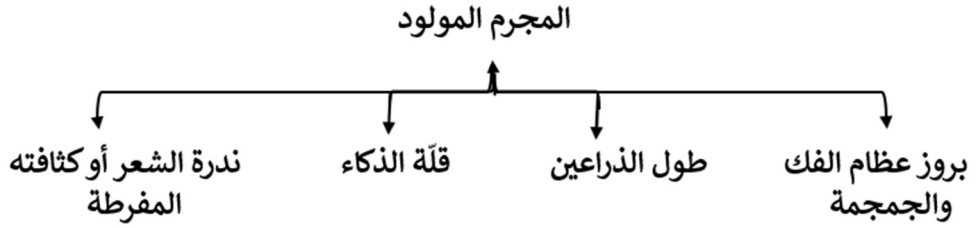
ــ كيف استدل لومبروزو إلى هذه القاعدة حسب تصوره؟

يقول: " لقد وجدت في عائلات عديدة تتكرر فيها الصفات الإجرامية، كما تتكرر الصفات البدنية، وهذا يدل على أن الجريمة قد تكون مرضًا وراثيًا."[2]

ـ لاحظ أن نسبة الجريمة مرتفعة بين أفراد العائلات نفسها.

ـ أشار إلى حالات أُسرٍ فيها تورّث الجريمة عبر الأجيال (الأب مجرم، الابن مجرم...).

وهذا ما يثبت حسب تصوره، أن الاستعداد الإجرامي ينتقل وراثيًا وليس فقط من خلال البيئة. فالمجرم يولد ولا يُصنع، وأن جذور الجريمة تمتد في الدم والوراثة الجسدية والنفسية، مما يجعلها، في نظره، قدرًا بيولوجيًا أكثر من كونها خيارًا أخلاقيًا.



[1] المرجع السابق

[2] G. Régnier, A. Bournet. L'homme criminel : étude anthropologique et médico-légale، مرجع سابق

كما اعتمد لومبروزو أيضا على فكرة الانتكاس التطوري أو الردّة الوراثية، أي أن المجرم الحديث، يحمل صفات الإنسان البدائي، وكأن التطور الفيزيولوجي لديه، توقف أو عاد إلى به إلى الوراء. وأن هذه العودة الوراثية، تفسر في رأيه السلوك العدواني والغريزي للمجرم. يقول ليؤكد تصوره: " المجرم ليس إلا كائنًا يعود بنا إلى مراحل سابقة من التطور الإنساني، إذ يحمل في تكوينه المادي والعصبي صفات الأسلاف المتوحشين."[1]

و إن لم يكن من أنصار نظرية التفوق البيولوجي، أكّد من جهته عالم الاجتماع رتشارد دوغذال **Richard Dugdale** من خلال دراسته عن عائلة **Jukes (1877)**[2] أن النزعة الإجرامية يمكن أن تنتقل عبر الأجيال، إذ لاحظ أن أغلب أفراد الأسرة كانوا مجرمين أو منحرفين اجتماعيًا، فاستنتج أن هناك تفاعلًا معقّدًا بين: العوامل الوراثية (الاستعداد الفطري) والعوامل البيئية (الجهل، الفقر، غياب التربية) أي أن الوراثة *تهيئ* للفعل المنحرف، لكن البيئة هي التي تفعّل هذا الميل أو تكبحه. لذلك يُقال عنه بأنه ممهِّد للمدرسة البيولوجية الاجتماعية في علم الإجرام، ويُصنَّف عادة ضمن الاتجاهات التوفيقية المبكرة التي حاولت الربط بين الوراثة والبيئة في تفسير السلوك الإجرامي.

ـ التكامل بين العوامل الفيزيولوجية والعصبية، والاجتماعية والأخلاقية في تفسير الجريمة

وسع كل من أنريكو فيري **Enrico Ferri** و جاروفالو **Raffaele Garofalo**، التحليل البيولوجي ليشمل الاضطرابات العصبية والخلقية التي تؤثر في السلوك:

ـ **رافاييل جاروفالو** –**Raffaele Garofalo** : حاول أن يعيد تعريف الجريمة من منظور أخلاقي، لا بيولوجي فقط، يقول " **إن** " الجرائم هي أفعال لا أخلاقية تنشأ عن عيب فطري في الإحساس الأخلاقي عند الفرد..... وأن المنهج المطلوب هو أن ننظر ليس فقط إلى الأفعال، بل إلى المشاعر التي تقود إلى تلك الأفعال "[3] يؤسس جاروفالو بهذا التصور،

[1] نفس المرجع ص 22

[2] The Jukes: A Study i(1877) , n Crime, Pauperism, Disease, and Heredity"

[3] Garofalo, Raffaele. La criminologie. Étude sur la nature du crime et la théorie de la pénalité. Paris : Félix Alcan, 1888 (première édition française), 2e édition entièrement refondue, 1890

المقاربة الأخلاقية والنفسية للجريمة الطبيعية، التي يقول أنها: " هي تلك التي تخرق المشاعر التي تُعدّ أساسية لجميع البشر، أي المشاعر الأخلاقية مقل الشفقة والأمانة."[1]

يرى جاروفالو، أن الجريمة الطبيعية ترتبط بخلل في التركيب العصبي والأخلاقي للفرد، أي أن المجرم يعاني من نقص في الحس الأخلاقي الفطري. وهذا الخلل، لا يُعبَّر عنه فقط بتشوّه جسدي، كما قال لومبروزو، بل هو عجز عصبي أو وجداني في إدراك القيم لاجتماعية. فقد اعتبر أن الانحراف الأخلاقي ناتج عن قصور في وظيفة المراكز العصبية العليا المسؤولة عن العواطف الاجتماعية.

وبهذا التصور، يعتبر جاروفالو أول من أدخل فكرة الأساس العصبي للأخلاق والسلوك المنحرف في علم الإجرام، وهذا ما يجعله أقرب إلى المدرسة **.neuropsychologique** وبعيد عن المدرسة البيولوجية.

ـ **إنريكو فيري Enrico Ferri:** بالرغم من أنه كان تلميذا مباشرا لـ سيزار لومبروزو، إلا أنه انتقد تفسير الفعل الاجرامي بالعوامل التشريحية والفيزيولوجية فقط، ليرى أن السلوك الاجرامي، هو عبارة عن تفاعل ثلاثة عوامل:[2]

ـ العوامل الحيوية **(Biologiques)** : و تتمثل في التكوين الجسدي، العصبي و النفسي للفرد.

ـ العوامل الفيزيائية **(Physiques)** : و هي المناخ ، البيئة، و الفصول.

ـ العوامل الاجتماعية **(Sociales):** وتشمل الفقر، الجهل والبطالة.

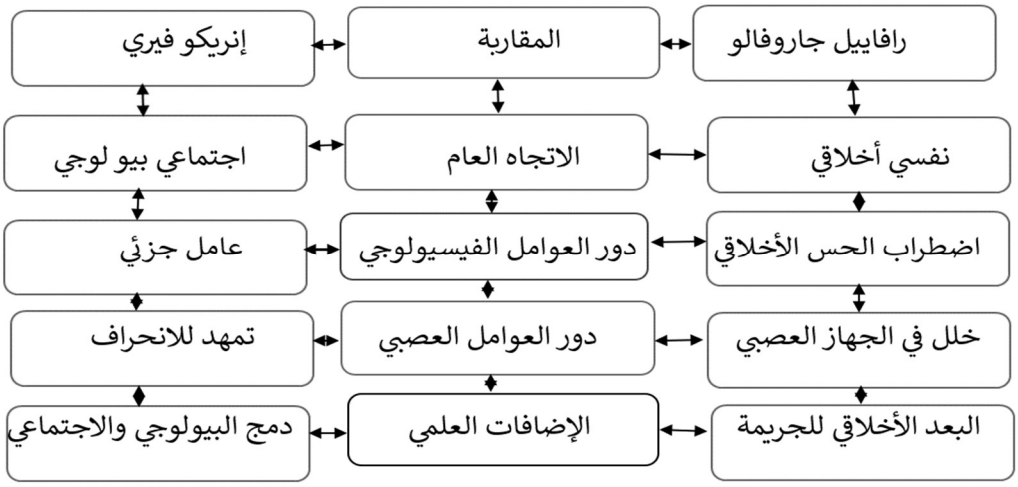
و لم يرفض فيري العوامل الفسيولوجية، بل اعتبر أن الاستعداد العصبي والنفسي جزء من العامل الفردي في الجريمة، و لكنه شدّد على أن هذه العوامل لا تُنتج الجريمة بمفردها، بل تحتاج إلى ظروف اجتماعية محفزة. أي أن العوامل الفسيولوجية قد تمهّد للجريمة، ولكن المجتمع هو الذي يُفعّل الفعل الإجرامي. فيكون بذلك فيري، قد عمل علة توسيع البيولوجي نحو التفسير الاجتماعي.

---

[1] Ibid

[2] Ferri, E. (1892). Sociologia criminale. Torino: Bocca Editore.
(ترجمة فرنسية: Sociologie criminelle, Paris: Alcan, 1893).

ـ توضيح التكامل بين العوامل الفيزيولوجية والعصبية، والاجتماعية والأخلاقية في تفسير الجريمة ـ



فكل من إنريكو فيري (Enrico Ferri) ورافاييل جاروفالو (Raffaele Garofalo) يُمثّل مرحلة الانتقال من التفسير البيولوجي الخالص للجريمة (عند لومبروزو) إلى مدرسة وضعية أكثر تكاملًا تشمل العوامل الفيزيولوجية والعصبية والاجتماعية والأخلاقية.

- **العامل الجنسي والعُمري:**

لاحظ لومبروزو أن الميل الإجرامي يتأثر بالنضج البيولوجي والهرمونات، حيث يكون الذكور أكثر ميلاً للعنف بسبب الفحولة الفيزيولوجية، أما النساء فهن أقل إجراما لأنهن أقل بدائية بيولوجياً حسب رأيه. أما الشباب أكثر عرضة للجريمة بسبب غلبة الغرائز الفسيولوجية.

- **الخلل الجسمي والعقلي:**

بالإضافة إلى تلك العوامل البيولوجية الفيزيولوجية، المؤدية لارتكاب الجريمة، يرى لومبروزو أيضا، أن بعض المجرمين يعانون من أمراض عصبية أو عقلية مثل الصرع أو الجنون الأخلاقي. هذه الأمراض تُسبب ضعف القدرة على التمييز أو الانضباط، مما يؤدي إلى السلوك الإجرامي.

نلاحظ إذن من خلال هذا التصور أن لومبروزو يدمج بين الوراثة والمرض العصبي، ليفسر الجريمة كتعبير عن اختلال بيولوجي في الكائن البشري.

ـ نقد نظرية التفوق البيولوجي:

رغم ما قدمته هذه النظرية من إسهامات في تأسيس علم الإجرام الحديث، إلا أنها واجهت انتقادات علمية وأخلاقية عميقة. خاصة بعد أن أثبتت الدراسات اللاحقة، مثل أعمال تشارل Charles Goring, 1913 و إنريكو فيري Enrico Ferri، أن الوراثة وحدها لا تفسر الجريمة، و تبين أن البيئة والتنشئة الاجتماعية لها دور كبير في تشكيل السلوك الإجرامي. كما اتضح أن المنهج الذي اعتمده لومبروزو الذي كان قائما على القياسات التشريحية، بدى بدائيًا ويفتقر للدقة.

فمن الانتقادات التي واجهتها النظرية:

ـ تجاهل العوامل الاجتماعية: إذ اقتصرت هذه النظرية، على تفسير الجريمة من منظور بيولوجي ضيق، وإغفال دور البيئة الاجتماعية المحيطة، الثقافة، والاقتصاد، والتنشئة. كما سيؤكد ذلك إميل دوركايم في قواعد المنهج السوسيولوجي (1895):" الجريمة ظاهرة اجتماعية طبيعية، لا يمكن فهمها إلا في إطار المجتمع الذي تُرتكب فيه."[1]

ـ قصور المنهج العلمي: اعتمد لومبروزو على عينات محدودة من السجناء، واستنتج منها تعميمات غير دقيقة. كما أن كثيرًا من الصفات التي اعتبرها إجرامية، وُجدت أيضًا عند الأشخاص الأسوياء.

ـ الانحراف الأخلاقي والسياسي: أدت هذه النظرية إلى الانحراف السياسي و الأخلاقي، لأنها تحو"لت إلى أداة للتمييز والإقصاء، وأدّت إلى نظريات عنصرية. يقول ميشيل فوكو: " أن هذه المقاربة كانت وسيلة للسيطرة على الأجساد المنحرفة، إذ لم يكن الهدف من علم الإجرام البيولوجي هو الفهم، بل الانضباط، أي تحويل الجسد المنحرف إلى موضوع للسلطة والمراقبة. "[2]

[1] Durkheim, Émile. 1895. Les Règles de la méthode sociologique. Paris: Alcan, P 97
[2] Foucault, Michel. 1975., Surveiller et punir: Naissance de la prison. Paris: Gallimard, p 216

ـ القيمة العلمية للنظرية

رغم الانتقادات العلمية وتجاوزها تاريخيًا، لا تزال النظرية البيولوجية، تلهم بعض البحوث الحديثة في علم الإجرام العصبي(Neurocriminology) ، الذي يدرس العلاقة بين الدماغ والسلوك الإجرامي باستخدام تقنيات تصوير الأعصاب(IRM) . إلا أن هذا الاتجاه الجديد يسعى إلى التكامل بين العوامل البيولوجية والبيئة الاجتماعية في فهم الجريمة.

تعتبر نظرية التفوق البيولوجي في تفسير الجريمة، مرحلة تأسيسية في تاريخ الفكر الإجرامي، لأنها أول من حاول إخضاع الظاهرة الإجرامية لمنهج علمي تجريبي. غير أنها وقعت في الحتمية البيولوجية، والتكوين الجسدي، متجاهلة العوامل الاجتماعية والثقافية. الأمر الذي جعل منها مناسبة لفتح النقاش **(des débats)**، حول العلاقة بين الطبيعة والفطرة من جهة، والمجتمع والثقافة من جهة أخرى، ولازالت تؤثر في الدراسات الانثروبولوجية والجنائية المعاصرة.

المحاضرة الثانية عشر

2.2. تطور الأنثروبولوجية الجنائية بعد سيزار لومبروزو

لم تتوقف النظرية المفسرة للجريمة، عند حدود الحتمية البيولوجية التي قال بها لومبروزو، بل تجوزتها نحو المقاربة التعددية، نتيجة النقد والتطور في العلوم الإنسانية والاجتماعية، فقذ أظهرت الدراسات اللاحقة، أن الجريمة لا يمكن ارجاعها إلى العامل البيولوجي وحده، بل قد تكون الجريمة، رد فعل بعض الأفراد على الضغوطات الاجتماعية والنفسية، التي يتعرضون لها في إطار العملية التفاعلية داخل السياق العام لنظام الجماعة. فظهرت بعض النظريات التي عُرفت بالجيل الثاني في الاتجاه الأنثروبولوجي، و الذين حاولوا تصحيح أو تطوير أو مباشرة تجاوز الحتمية البيولوجية في تفسير الجريمة.

أ. النزعة الإحصائية النقدية

تزعّم هذه النزعة الطبيب الإنجليزي تشارلز جورنج **Charles Goring** (1870–1919) بعد أن أجرى دراسة إحصائية على حوالي 3000 سجين من المجرمين الخطرين، وقارنهم بأشخاص من غير المجرمين، خلال فترة امتدت نحو ثمانية (8) سنوات. فكان استنتاجاته، أن الجريمة ليست لعلّة مرضية يمكن تشخيصها وعلاجها، وأن المجرم ليست له سمات جسدية أو عقلية مختلفة عن غيره من الأفراد، ممّا جعله ينفى وجود فروق في مقاييس الجمجمة أو العظام بين المجرمين وغير الملتزمين بالقانون، وذلك بعد مقارنات قام بها بين جماجم طلاب الجامعات مثل جامعة أكسفورد وكمبرج و بين جماجم المجرمين في السجون، فلم يجد فروقًا ملحوظة، او أي صفات تشريحية أو جسدية، ثابتة تميّز المجرمين عن غيرهم. بل وجد أن الفرق الوحيد، هو أن المجرمين كانوا أقل طولًا ووزنًا، وفسر ذلك بالظروف الاقتصادية المنخفضة، التي أثّرت في نمو أجسامهم. فنقل التحليل من الوصف المورفولوجي الفردي، إلى التحليل الاحصائي، وأضاف تفسير الجريمة، كظاهرة احتمالية، مرتبطة بعدة عوامل ولا علاقة لها بالحتمية البيولوجية. فقال: " لا وجود لشيء اسمه النمط الجسدي الإجرامي."[1] ليرفض المركزية اللومبروزية التي ترى أن للمجرم سمات تشريحية ثابتة تميّزه عن غير المجرمين، و ليؤكد أن الجريمة لا تُفسَّر عبر المظاهر الجسدية، بل هي نتاج لعوامل نفسية واجتماعية متداخلة.

ب. التفسير البيولوجي المعتدل

حاول هذا التفسير الذي قدّمه إرنست هووتون Ernest Hooton, 1939 – وهو من أنصار الاتجاه البيولوجي ـ تجديد أطروحة لومبروزو، معتمدا على القياسات الأنثروبومترية **Anthropométrie** [2]، والتصنيف الجسدي، في دراسته التي قام بها في الثلاثينيات من القرن العشرين على عدد

[1] Goring, Charles. The English Convict: A Statistical Study. London: Macmillan and Co., 1913
«There is no such thing as a physical criminal type.»

[2] الأنثروبومترية: العلم الذي يختص بقياس أبعاد الجسم البشري وأعضائه، ودراسة الفروق الكمية بين الأفراد أو الجماعات من حيث الطول، والوزن، ونسب الأعضاء، وشكل الجمجمة، وغيرها

كبير من المجرمين (حوالي 13,873 مجرماً) بالإضافة إلى مجموعة ضابطة من غير المجرمين (حوالي 3,203 شخصاً)، حاول من خلالها دراسة الفروق العضوية بين المجرمين وغير المجرمين. فتوصل إلى أن هناك ارتباط بين خصائص الجسم وأنماط السلوك الانحرافي، وأن المجرمين يتميزون بصفات بدنية موروثة، مثل انحدار الجبهة، وفرطحة الأنف، ورفع الشفاه... الخ يقول: " إنّ المجرمين أدنى بيولوجيًا من غير المجرمين."[1]

وهي العبارة التي أراد بها تعديل نظرية الحتمية البيولوجية، حيث اعتبر أن الصفات الجسمانية و الوراثية للمجرمين، تجعل منهم غير قادرين على التكيّف من الناحية التطورية، مقارنة بغير المجرمين. فيُظهر هنا البعد الانثروبولوجي السلوكي الأخلاقي، الذي حاول هووتون تأسيسه من خلال رؤية الانسان ككل بيولوجي ـ نفسي.

ـ نقد هذه النظرية:

تعرّضت نظرية هووتون لاحقًا **لانتقادات شديدة**، لأنه:

ـ افترض وجود **تفوق بيولوجي أخلاقي** لفئة على أخرى، وهو ما يتنافى والمبادئ العلمية الحديثة في الأنثروبولوجيا الثقافية.

ـ افترض تعميما نمطيا واتسم تحليله بالتحيّز العرقي.

ج. التفسير البيولوجي ـ النفسي

يمثل هذا التفسير مرحلة جديدة في الأنثروبولوجية الجنائية، رائدها المفكر الإيطالي **دي تيليو Di Tullio,** الذي حاول هو أيضا، تجاوز الجمود الحتمية البيولوجية، وذلك بدمج العامل النفسي والاجتماعي في التحليل الجنائي، فتكون الجريمة هي نتاج التفاعل بين الميول الفردية، البيولوجية ـ النفسية، و بين المحيط الاجتماعي، مقاربة الانسان المجرم ككل بيولوجي نفسي و اجتماعي. يقول في كتابه الانسان المجرم في الانثروبولوجية الجنائية 1943: " لا تفهم

[1] Hooton, Ernest A. 1939. The American Criminal: An Anthropological Study. Cambridge, MA: Harvard University Press, “Criminals are biologically inferior to non-criminals.”

الجريمة إلا من خلال دراسة الانسان في مليته الحيوية و النفسية و الاجتماعية. "[1] فالمجرم بالنسبة له ليس انسانا مريضًا ولا منحطًّا، بل هو فرد تتفاعل فيه عوامل بيولوجية ونفسية واجتماعية بطريقة خاصة، فتُنتج سلوكًا لا اجتماعيًا، فهو بالتالي كائنا متكاملا لا مجرد جسم يحمل صفات انحرافيه.

مهدت هذه النظرية إلى ما سيعرف لاحقا بالمدرسة التكاملية في علم الاجرام، التي جمعت بين الانثروبولوجية، السوسيولوجية وعلم النفس

د. التصنيف المورفولوجي في تفسير الجريمة

يقوم هذا التفسير، على العلاقة بين البنية المورفولوجية للجسد، والطباع النفسية والسلوك الانحرافي. وهي العلاقة التي أدخلها المفكر كريتشمر **Ernst Kretschmer, 1921** حيث صنّف الأفراد إلى أنماط جسدية مثل: البدين، النحيف، العضلي، الطويل. الخ، في مؤلفه التركيب الجسدي والشخصية، وأين حاول أن يربط الخصائص الجسدية، بالأنماط النفسية والسلوكية، وبالتالي الانحراف. فاستنتج أن لكل نمط ميول نفسية وجنائية معينة مثل:

- **البدين:** يميل إلى الانفعالات الاجتماعية والجرائم العاطفية.
- **النحيل:** أكثر عرضة للاضطرابات الذهانية والانطوائية.
- **العضلي:** يميل إلى العنف والجرائم العدوانية.

فالإنسان يقول كريتشمر: " ليس جسدًا ونفسًا منفصلين، بل وحدة نفسية ـ جسدية. فالبنية الجسدية تترك بصمتها أيضًا على الطباع الشخصية "[2]

تمثل نظرية كريتشمر، مرحلة انتقالية بين المدرسة البيولوجية الكلاسيكية للومبروزو والاتجاهات التكاملية الحديثة عند دي تيليو. كما ساهمت أفكاره، في توسيع نطاق

---

[1] Di Tullio, Benigno (1943). L'uomo delinquente: Trattato di antropologia criminale. Torino: UTET
»Crime can only be understood through the study of the human being in his biological, psychological, and social totality. »

[2] Ernst Kretschmer, W. Sprott, trans, 1925, Physique and Character: An Investigation of the Nature of Constitution and of the Theory of Temperament, Kegan Paul, Trench, Trubner & Co., London,
"Man is not a body and a soul separated, but a psychophysical unity; the bodily constitution also leaves its imprint on character."

الفهم الأنثروبولوجي للجريمة، بإدخال البعد النفس ـ جسدي في دراسة السلوك المنحرف دون أن يحصر الإنسان في بعده البيولوجي فقط. كما ساهمت أفكاره في ظهور مفاهيم كالشخصية الاجرامية والأنماط السلوكية والتكامل الجسدي، إلا أنه، وبالرغم من أذلك، واجه كريتشمر، بعض الانتقادات، كونه اختزل تفسير الجريمة في الربط بين مظاهر الجسم والميل الاجرامي.

خلاصة:



يعتبر تطور النظرية البيولوجية بعد لومبروزو، انتقال إبستيمولوجي من التفسير الطبيعي– الحتمي للجريمة، ومن الجمود المورفولوجي، إلى الفهم التكاملي للإنسان المجرم، بحيث لم تعد الجريمة انحرافًا بيولوجيا.

المحاضرة الثالثة عشر

2.3. المدرسة السوسيولوجية في تفسير الجريمة

قامت هذه المدرسة التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر، على نقل تفسير أسباب السلوك الانحرافي من أسباب فردية مرتبطة بالجاني إلى أسباب اجتماعية مرتبطة بالمجتمع، كرد

فعل على الاتجاهات البيولوجية، التي جعلت من العوامل البيولوجية، أسبابا لارتكاب الجريمة، كما سبقت الإشارة إليه مع لومبروزو وغيره.

اعتبر أنصار هذا الاتجاه الاجتماعي، أن الجريمة ليست نتاج خلل بيولوجي طبيعي، بل الجريمة ظاهرة اجتماعية، لها علاقة بالتفكك القيمي وضعف الروابط الاجتماعية. يقول دوركايم رائد هذه المدرسة: " إن الجريمة ظاهرة طبيعية في كل مجتمع، لأنها تعبير عن تنوع القيم والأخلاق داخل الجماعة "[1]

أ. **إميل دوركايم :Émile Durkheim**

ـ الجريمة كظاهرة اجتماعية طبيعية

يرى المفكر دوركايم: أن الجريمة ظاهرة اجتماعية طبيعية، تعكس الاختلاف والتنوع الأخلاقي داخل المجتمع، من أجل ذلك لا يمكن القضاء عليها نهائياً. فهي حسب تحليلاته سلوك انحرافي ضروري لتطور المجتمع، لأنه يساهم في تجديد القيم الأخلاقية وإعادة تحديد ما هو مقبول أو مرفوض. يقول في ذلك: " لا تُلاحظ الجريمة في معظم المجتمعات من هذا النوع أو ذاك فحسب، بل في جميع المجتمعات من جميع الأنواع. لا يوجد مجتمع يخلو من الإجرام. يتغير شكله، والأفعال التي تُوصف على هذا النحو ليست هي نفسها دائمًا، في كل مكان وزمان... إن اعتبار الجريمة مرضًا اجتماعيًا يعني الاعتراف بأن المرض ليس أمرًا عرضيًا، بل على العكس، ينبع في بعض الحالات من التكوين الأساسي للكائن الحي... لو وُجد مجتمع من القديسين، فستكون فيه بعض الأفعال البسيطة جرائم."[2] وهو ما يشير حسب هذا التصور، إلى دور الأعراف الاجتماعية وكيفية استجابة المجتمع جماعيًا للانحراف.

فلا يكون الفعل نفسه هو ما يُحدد خطورته، بل رد فعل المجتمع نحوه. ففي مجتمع متدين، تكون التجاوز البسيط فضيحة، ماثل ما يعتبر جريمة جسيمة في المجتمع العادي الغير المتدين). كما يكون للانحراف، وظائف اجتماعية متعددة منها:

---

[1] Émile Durkheim, (1895). 2013, Les Règles de la méthode sociologique, PUF

[2] Ibid. نفس المرجع

ـ تحديد ما يُعتبر جيدًا أو سيئًا.

ـ تعزيز الأخلاق الجماعية.

ـ توحيد الجماعة ضد أي فرد يخالف الأعراف.

وتكون هذه الوظائف أقوى عندما تكون الأعراف صارمة.

ب. اللامعيارية واختلال السلوك الانساني

يعتبر مفهوم اللامعيارية **Anomie** عند دوركايم، الفكرة المحورية لتحليل الانحراف والجريمة، فهي من أهم المفاهيم التي أدخلها هذا العالم الفرنسي إلى علم الاجتماع، وذلك لتفسير مظاهر الاضطراب الاجتماعي واختلال السلوك الإنساني في المجتمعات الحديثة.

تشير اللامعيارية عامة إلى حالة اضطراب تصيب النظام، أو حالة من انعدام الانتظام أو التسيب، تنجم عن أزمات اقتصادية أو أسرية، وفي نفس الوقت تؤدي الى الانحراف، كما تشير اللامعيارية، الى حالة تكون فيها العلاقات بين الأعضاء في عملية تقسيم العمل غير منظمة أو غير متسقة في اتصالها مع بعضها البعض.

ـ معنى اللامعيارية عند دوركايم

يوظف دوركايم مفهوم اللامعيارية، للإشارة إلى حالة من غياب أو ضعف المعايير الاجتماعية التي تضبط سلوك الأفراد، فعندما يفقد الأفراد الإحساس بالحدود التي ترسمها القيم الاجتماعية، يسود الارتباك الأخلاقي، وتضعف الضوابط الاجتماعية. يقول: " اللامعيارية هي حالة من الاختلال، حيث تتوقف القواعد التي تحدّد تطلعات الناس عن أن تُحترم "[1]

فهو يرى دوركايم أن المجتمع يقيم التوازن بين الرغبات الفردية والضوابط الأخلاقية، من خلال منظومة من القواعد والقيم. إلا أنه، وفي فترات التحولّات السريعة، كالأزمات الاقتصادية، والثورات، والتغيرات الاجتماعية، تضعف هذه الضوابط، فينشأ ما يسميه باللامعيارية، أي غياب المعايير. فاللأنوميا (اللامعيارية)، هي حالة تكون فيها المعايير غير قادرة على ضبط وتنظيم سلوك الأفراد، وعدم القدرة على القيام بوظائفها، بسبب التغيّر الاجتماعي باعتباره سببا للامعيارية.

[1]Durkheim, Le Suicide, 1897, p. 253. L’anomie est un état de dérèglement, où les règles qui fixent les aspirations des hommes cessent d’être respectées.».

ـ اللامعيارية كمصدر لاختلال السلوك الإنساني

كما سبقت الاشارة إليه، فإنه في حالة اللامعيارية، يفقد الأفراد الشعور بالانتماء، وتُصبح رغباتهم غير محدودة وغير منضبطة، مما يؤدي إلى اضطراب السلوك وارتفاع معدلات الجريمة كالانتحار والانحراف. يقول دوركايم: " حين يضطرب المجتمع، لا يعود الإنسان يعرف أين يتوقف، ولا ما هو الممكن وما هو غير الممكن. "[1]

نلاحظ أن هذا التصور، يربط من خلاله دوركايم بين التحولات الاقتصادية والاجتماعية وبين اختلال السلوك الإنساني. فكلما ضعفت ضوابط المجتمع في السيطرة على الرغبات الفردية، كلما زادت النزعات الأنانية والفوضوية، وهو ما يؤدي إلى ارتكاب السلوك الانحرافي وحدوث الجريمة، كالانتحار المعياري **(suicide anomique)**. وعليه تفهم الجريمة كرد فعل على اضطراب النظام الأخلاقي.

ـ العلاقة بين اللامعيارية والجريمة

تكمن العلاقة بين اللامعيارية والجريمة من وجهة نظر دوركايم، في كون الجريمة، لا تنشأ الجريمة من فساد داخلي في الفرد كما قالت بذلك النظريات البيولوجية، بل من اضطراب النظام الاجتماعي كما سبق توضيحه، أي أنها تنشأ في حالة اللامعيارية، وتصدّع المعايير فينحرف الأفراد عن السلوك المتعارف عليه اجتماعيا. يقول دوركايم: " ترتفع معدلات الجريمة في فترات الأزمات لأن اللامعيارية تعمّ المجتمع."[2]

ـ القيمة النظرية لمفهوم اللامعيارية

توصل دوركايم من خلال دراسته حول الانتحار والانحراف، إلى تقديم اتجاها ومنهجا، لفهم الجريمة بوصفها نتيجة لخلل في النظام الاجتماعي. فأسس بذلك النظرية الاجتماعية، التي تربط الجريمة بأبعاد المجتمع و طبيعته، فتجعل منها بظاهرة طبيعية و اجتماعية، في

[1] Durkheim, É. (1897). Le Suicide : Étude de sociologie. Paris: Félix Alcan. « Lorsque la société est troublée, l'homme ne sait plus où s'arrêter ; il ne sait plus ce qui est possible et ce qui ne l'est pas.»
[2] Ibid. « La criminalité augmente dans les périodes de crise parce que l'anomie se généralise.»

المجتمع، و لا يخلوا واقع اجتماعي منها، و لا تصبح حالة مرضية تستوجب الدراسة، إلاّ في حالة ما إذا ارتفعت نسبها و زادت عن المستوى المقبول في المجتمع. و لأن للأفراد حاجات وطموحات متزايدة، فلا بد من وجود تنظيم اجتماعي، يعمل على تنظيم سلوكياتهم كما يقول دوركايم، مضيرا إلى أن حالات الأنوميا، تنتج عن تعارض بين الطموحات الانسانية وقدرة الفرد على تحقيق تلك الطموحات.

فالتنظيم الاجتماعي كما يراه دوركايم، يشكل جهازا خاصا ضابطا لسلوك الأفراد في المجتمع، لأنه قد يختل ويضطرب في تأدية وظيفته، فيفلت الأفراد و يتجهون وراء أهدافهم، متغافلين عن كل الأهداف المشروعة لتحقيقها، من ثم يتعرض المجتمع إلى الفوضى و عدم الانتظام، فحل بتالي الانحراف. بالإضافة إلى الاغتراب الاجتماعي، أي الانفصال عن الأهداف المحددة ثقافيا، والاغتراب النفسي المتمثل في انفصال الشخص عن ذاته مما يؤدي الى الانسحاب والعصيان.

تقوم إذن نظرية دوركايم اللامعيارية، ـ و التي يضع لها ثلاثة مجالات هي: المجال الاقتصادي، الأسري و مجال تقسيم العمل ـ على أن السلوك الإنساني السوي، مرتبط بتوازن و استقرار المجتمع، و في حالة اضطراب و اختلال هذا التوازن، تتشكل حالة من اللامعيارية تسبّب إلى التفكك الأخلاقي والسلوكي، لا يفهم إى من خلال تحليل البنية الاجتماعية والقيم السائدة، وليس فقط البحث عن أسباب فردية أو بيولوجي.

ـ تقييم النظرية اللامعيارية عند دوركايم

بالرغم من أن هذه النظرية القائمة على مفهوم اللامعيارية، ألهمت العديد من المفكرين اللاحقين مثل روبرت ميرتون الذي طوّر مفهوم هذا المفهوم (الأنومية) في نظرية البنية الاجتماعية والانحراف1938) ، إلاّ أنها تعرضت للتقييم كغيرها من النظريات العلمية المفسرة للجريمة و الانحراف.

فمنذ أن نشر دوركايم دراسته حول الانتحار، ظهرت عدة بحوث ودراسات، تنتقد منهجيته واستخدامه الاحصائيات الرسمية ورفضه المؤثرات غير الاجتماعية في الانتحار، وإصراره على تصنيف جميع أنواع الانتحار. ومن بين ما وجّه له من ملاحظات:

- بتناوله موضوع الانتحار فقط، يكون دوركايم قد أهمل العديد من أشكال الانحراف.

- كذلك أغفل دوركايم وهو يؤسس لعلم الاجتماع، حسب بعض المفكرين، شروط التأسيس. التي تعتمد على مبدأ العوامل المتعددة المتداخلة والمتضامنة فيما بينها، أي عدم الاعتماد على عامل واحد في التفسير، وهذا ما لم يفعله دوركايم.

ـ جعل من الجريمة أمرا طبيعيا عاديا، وحسب تحليلاته لها، لا يكون هناك داعي لردع ومحاسبة الجاني، ممّا يلغي دور علم العقاب، والمؤسسات العقابية لمكافحة الجريمة، ولم يقدم البديل عنها في التعامل مع الجريمة.

وبالرغم من هذه الملاحظات، تبقى نظرية دوركايم حول المعيارية، من التفسيرات العلمية التي تُقرّب التحليل الأنثروبولوجي بالتحليل السوسيولوجي، لتفسير الانحراف و الجريمة في المجتمع.

ج. روبرت ميرتون ,Robert K. Merton: الفجوة بين الأهداف الثقافية و الوسائل الاجتماعية لتحقيقها

قد لا يُعتبر روبرت ميرتون **(1910–2003) من** المدرسة السوسيولوجية الكلاسيكية بالمعنى التقليدي، ولكنه امتداد لها في جذورها النظرية، لأنه طوّر أفكار إميل دوركايم، وكيّفها مع الواقع الأمريكي في القرن العشرين. حيث أدخل مفاهيم جديدة، مثل البنية الاجتماعية والأنوميا أو اللامعيارية، التي فسّرها " كفجوة بين الأهداف الثقافية والوسائل الاجتماعية لتحقيقها "[1]

فاللامعيارية في تصوّره، هي حالة من انعدام التوازن والتناسق بين الأهداف الثقافية التي يفرضها المجتمع، و بين الوسائل الشرعية و المتاحة فعليا، لتحقيق هذه الهداف. وهذا ما يُعتبر بالنسبة ليمرتون تناقضا، يخلق ضغطا نفسيا قويا على الأفراد، الذين يسعون إلى تحقيق أهدافهم، ولكنهم لا يملكون الموارد الكافية لذلك. يقول: " تنشأ الفوضى عندما يتم فصل الأهداف المحدّدة ثقافيا عن الوسائل المؤسسية لتحقيقها."[2] حيث أنه، في نفس الوقت الذي

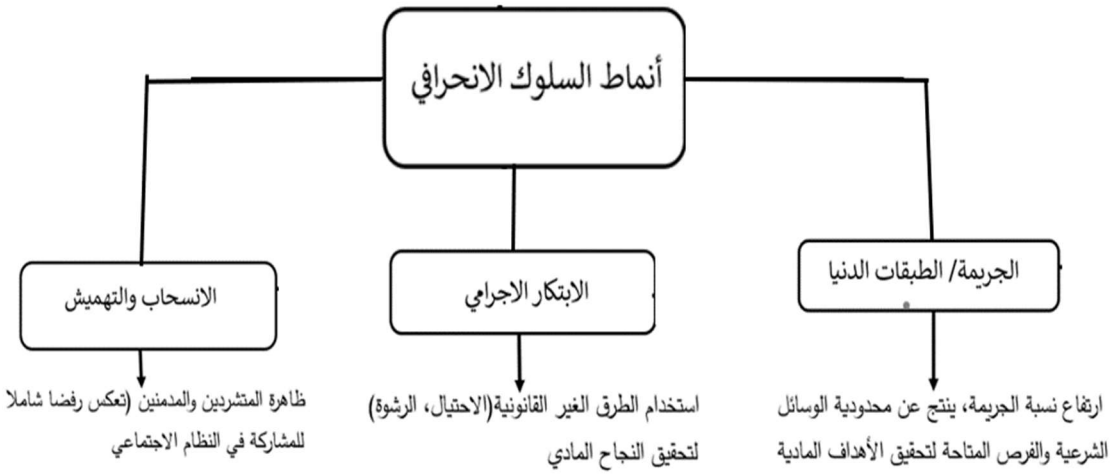
[1] Merton, R. K. (1938). Social Structure and Anomie. American Sociological Review, 3(5), 672–682.
[2] Ibid نفس المرجع « Anomie results when culturally defined goals are separated from the institutionalized means of achieving them.»

يروج فيه المجتمع للنجاح المادي والثراء كقيم، يُقيّد الفرص التعليمية والاقتصادية أمام الطبقات الدنيا، ممّا يدفع بالبعض إلى السلوك الانحرافي، كالسرقة و الاحتيال.

يرتكز ميرتون في تفسيره للفعل الانحرافي، على آليات التكيّف الاجتماعي وانماطه الخمسة كما حدّدها هو، والتي من خلالها يفهم سلوك الأفراد وموقفهم من النظام القائم وأعرافه وهي:

- **الامتثال:** وهو قبول الأهداف والوسائل الشرعية معا، ويعتبر النمط السوي الذي يعتمده معظم أفراد المجتمع.
- **الابتكار:** وهو قبول الأهداف الثقافية مع رفض الوسائل الشرعية، ويستخدم هؤلاء طرقا غير شرعية للنجاح. أي الانحراف عن القيم المفروضة.
- **الطقوسية:** تعني التمسك بالوسائل، رغم فقدان الأمل، والالتزام بالقوانين، ولكن دون سعي حقيقي نحو الأهداف.
- **الانسحاب:** وهو رفض كامل للأهداف والوسائل معا، يشمل المدمنين والمشردين، والمهملين اجتماعيا.
- **التمرّد:** وهو رفض الإطار الحالي، ومحاولة استبدال الأهداف والوسائل لإقامة وإقامة معايير اجتماعية جديدة.

يؤكد ميرتون من خلال هذه الأنماط، ـ التي تبدو كرد فعل طبيعي من قبل الأفراد، على الضغوطات الاجتماعية ـ يؤكد أن الانحراف ليس بالضرورة اختيارًا شخصيًا، بل هو نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها الأفراد داخل مجتمعاتهم، وليست ناتجة عن عوامل وراثية أو اضطرابات نفسية بل هي ظاهرة اجتماعية معقدة، تختلف أشكالها حسب لموقف الاجتماعي، الذي يتمثل في الطبقة الاجتماعية والموارد المتاحة والفرص الممكنة أمام الفراد.



ـ تقييم النظرية الوظيفية عند ميرتون

ـ تقد النظرية: واجهت نظرية ميرتون، خاصة من طرف التفاعليين الرمزيين، مثل هربرت بلومر وديفيد ماتزا، عدّة انتقادات من بينها:

- تركيزها المفرط على البنية الاجتماعية، (كالفقر، التفاوت الطبقي، عدم تكافؤ الفرص..) وإهمالها للعامل الذاتي أو الارادي، أي قدرة الفرد على الاختيار.
- تتجاهل النظرية الفرد، كفاعل قادر على التفاوض مع النظام الاجتماعي، أو ابتكار معنى خاص لأفعاله.

يقول هربرت بلومر Blumer ، ناقدا لهذه النظرية: أن" المقاربة البنيوية التي يتبنّاها ميرتون تتسم بقدرٍ من الحتمية، إذ تنظر إلى الأفراد بوصفهم نتاجًا مباشرًا للبنية الاجتماعية، دون اعتبار كافٍ لما يمنحونه، من معانٍ رمزية لأفعالهم في سياق التفاعل الاجتماعي."[1] فهو يرى أنّ الفعل الاجتماعي لا يُفهم إلا من خلال المعاني الذاتية التي يكوّنها الأفراد عبر التواصل والتفاعل، وهو ما يتغافل عنه ميرتون ويختزل الانحراف في مجرد استجابة بنيوية للضغط الاجتماعي .فليس كل من يعيش في ظروف حرمان أو تفاوت طبقي يصبح منحرفًا، لأن الأفراد يملكون اختيارات وقيمًا فردية تؤثر في سلوكهم.

أما ديفيد ماتزا **Matza** فقد انتقد في كتابه الجنوح والانحراف.**Delinquency and Drift** ، أن الحتمية و التركيز على الشروط البنيوية لأنها حسب تصوّره، تُهمِل البعد الإرادي والاختياري للفعل المنحرف، و يبيّن أنّ السلوك الإجرامي لا يصدر عن حتمية اجتماعية مطلقة، بل عن حالة من الانجراف(drift) ، التي يعيشها الأفراد بين الامتثال والانحراف، بما يعكس قدرتهم على الاختيار والتأويل تبعًا للظروف والمواقف. يقول: " الصورة التي أريد أن أبديها عن المنحرف هي صورة الانجراف: فاعلٌ لا يُجبر ولا يُلزم بالكامل بارتكاب الأفعال، ولا يختارها بحرية تامة، ليس مختلفًا بطريقة بسيطة أو جوهرية عن الملتزمين بالقانون، ولا هو متماثل معهم أيضاً، يلتزم بعادات معيّنة في الحياة، بينما يبقى جزئياً غير متقبل لبعض التقاليد التقليدية الأخرى..."[2]

وحتى و إن لم ينتقد ماتزا، ميرتون مباشرة، إلاّ أنه أعاد، كما فعل بلومر ، الاعتبار إلى فاعلية الفرد ومعنى الفعل الاجتماعي في تفسير الظاهرة الإجرامية، في مقابل النزعة البنيوية الحتمية التي ميّزت طرح ميرتون.

---

[1] Blumer, H. (1969). *Symbolic Interactionism: Perspective and Method*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall :

[2] Matza, D. (1964). Delinquency and Drift, (Transaction/John Wiley & Sons New York, p 27-28
"The image of the delinquent I wish to convey is one of drift, an actor neither compelled nor committed to deeds nor freely choosing them; neither different in any simple or fundamental sense from the law abiding, nor the same; conforming to certain traditions in American life while partially unreceptive to other more conventional traditions; and finally, an actor whose motivational system may be explored along lines explicitly commended by classical criminology—his peculiar relation to legal institutions."

ومن الانتقادات التي وجّهت لنظرية ميرتون:

- لا تفسر هذه النظرية الانحرافات غير الاقتصادية (الجنسية، السياسية..) حسب روبرت أغنيو Robert Agnew الذي رأى أن هذه المقاربة ضيقة جدًا لأنها تركز فقط على الفشل في تحقيق الأهداف الاقتصادية، ولا تفسر أشكال الانحراف الأخرى
- تفترض هذه النظرية، توافقا قيميا قد لا يكون موجودا في كل المجتمعات.

ـــ إيجابيات نظرية ميرتون وأهميتها في الفكر الحديث

رغم ما الانتقادات التي واجهتها نظرية ميرتون، إلاّ أنها أثرت بشكل كبير على علم الاجتماع الحديث وعلم الإجرام، نظرا لأهميتها العلمية في فهم و تفسير الجريمة، والتي أدت إلى تطوير نظريات مشتقة مثل نظرية الإجهاد العام (General Strain Theory) لروبرت أغنيو ونظرية اللامعيارية المؤسساتية لستيفن ميسنر وريتشارد روزنفيلد و غيرهما..

تكمن أهمية نظرية ميرتون فيا يلي:

ـ ساعدت في فهمم الجريمة بصورة عميقة، و تفسير جذورها في المجتمعات الحديثة التي يسودها التفاوت الطبقي.

ـ أثرت بشكل مباشر في صياغة سياسات العدالة الجنائية وبرامج الوقاية والتأهيل الاجتماعي.

ـ فتحت آفاقا واسعة لدراسة كيفية تكييف الأفراد والجمعات مع الضغوطات الاجتماعية والنفسية.

ومن إيجابيات النظرية الوظيفية عند ميرتون، أنه حرّر النظرية من الأيديولوجيات الرأسمالية الضيقة والمنحازة، يقول: " إن النظرية اللامعيارية لا تقوم على إدانةٍ أخلاقيةٍ للأفراد، بل على تحليلٍ للبنية الاجتماعية التي تحدّ من الفرص المشروعة. "[1] نلاحظ من خلال هذه

[1] Merton, R. K. (1957). Social Theory and Social Structure, New York: Free Press, p. 138
"The theory of anomie does not rest upon moral condemnation of individuals but upon an analysis of the social structure that limits legitimate opportunities."

العبارة، كيف أن ميرتون حرّر تحليله من الانحياز الأخلاقي والرأسمالي، موجها الأسباب إلى البنية الاجتماعية.

كما قدّم تفسيرا عقلانيا وعلميا للانحراف الاجتماعي بتركيزه على البنية الاجتماعية كمحدّد رئيسي للسلوك. حسب **Downes, D. & Rock** الذي قال: " لقد حوّل ميرتون الوظيفية إلى إطار أكثر ديناميكية ونقدية، مبرزًا كيف يمكن للبنى الاجتماعية أن تولّد اختلالات وظيفية كالجريمة. "[1] موضحا بذلك أن ميرتون، قدّم تحليلا علميا نقديا لا إيديولوجيا.

د. المقاربة النظرية اللامعيارية بين دوركايم وميرتون

- **دوركايم: بالنسبة لدوركايم** اللامعيارية هي غياب القواعد الاجتماعية والضوابط المعيارية، أو ضعفها أثناء ظهور الأزمات، مما يؤدي إلى اختلال السلوك. وانحرافه

- **ميرتون:** يرى ميرتون أن اللامعيارية تحدث عندما تظهر فجوة بين الأهداف الثقافية التي يفرضها المجتمع (كالنجاح والثروة) وبين الوسائل المشروعة المتاحة لتحقيقها. أي أن الفرد ينحرف عندما يعجز عن تحقيق الأهداف المقبولة اجتماعيًا بوسائل مشروعة.

التفسير	دوركايم	ميرتون	البعد الأنثروبولوجي
مصدر اللامعيارية	تفكك الروابط والقيم الاجتماعية	التناقض بين القيم الثقافية والوسائل الاجتماعية المتاحة	التركيز على الثقافة والمعايير كمحددات للسلوك
الجريمة	ظاهرة طبيعية ووظيفية	استجابة لثقافة عدم المساواة داخل البناء الاجتماعي	السلوك الإجرامي يُفهم داخل سياق ثقافي واجتماعي محّدد
البعد لأنثروبولوجي	تفسير الجريمة كمنتج ثقافي-اجتماعي	دراسة كيف تولّد الثقافة نفسها الانحراف	تحليل الرموز و القيم والمعايير ودور الثقافة في إنتاج السلوك

[1] — Downes, D. & Rock, P. (2011). Understanding Deviance: A Guide to the Sociology of Crime and Rule-Breaking, Oxford: Oxford University Press, p. 45 “Merton transformed functionalism into a more dynamic and critical framework, showing how social structures can produce dysfunctions like crime.”

ـ خلاصــة

تفسر النظرية اللامعيارية من خلال، كل من دوركايم وميرتون، الانحراف ، باعتباره نتاجًا ثقافيًا واجتماعيًا، لا بيولوجيًا أو وراثيا. فدوركايم يرى أن الجريمة ظاهرة طبيعية تعبّر عن حدود القيم الجماعية وتُظهر الطابع النسبي للمعايير الأخلاقية، " **كل مجتمع يملك درجة من الانحراف، لأن الانحراف جزء من الحياة الاجتماعية نفسها.**"[1] وهو ما يعكس بعدا أنثروبولوجية في تفسير الجريمة، لأن دوركايم لا يفسّرها بخلل موجود في الفرد ـ كما فعل لومبروزو ـ بل يفسرها من خلال البنية الرمزية والاجتماعية للمجتمع ذاته. بينما يوضح ميرتون أن اللامعيارية، تنشأ من التناقض بين الأهداف الثقافية والوسائل الاجتماعية المتاحة لتحقيقها، و هو ما يجعل السلوك المنحرف، استجابةً بنيوية وثقافية لهذا الخلل. " يشير مصطلح الأنومية إلى انهيار البنية الثقافية، والذي يحدث بشكل خاص عندما يكون هناك انفصال حاد بين المعايير الثقافية والقدرات المنظمة اجتماعيًا"[2]. وهنا يتجلى البعد الأنثروبولوجي في تفسير الجريمة، باعتبارها تعبيرًا عن اختلال في النظام الرمزي والمعياري للمجتمع.

المحاضرة الرابعة عشر

ثانيا: الاتجاهات النظرية الحديثة

مهّد ميرتون ـ وهو يجعل من السلوك المنحرف، استجابةً بنيوية وثقافية للخلل الذي يصيب البناء الاجتماعي، مسببا لحالة من اللامعيارية ـ إلى ظهور التفسيرات الأنثروبولوجية الحديثة. هذه التفسيرات التي أوْلِت اهتماما متزايدا لفهم الظاهرة الاجرامية، بوصفها سلوكًا اجتماعيًا معقّدًا، لا يمكن اختزاله في العوامل البيولوجية أو النفسية فحسب.

[1] Durkheim, 1895, Les Règles de la méthode sociologique

[2] Robert, K. Merton, 1938, Social Structure and Anomie, p. 672 « Anomie refers to a breakdown of the cultural structure, occurring particularly when there is an acute disjunction between cultural norms and socially structured capacitie » .

فبينما ركّزت المدرسة الوضعية الكلاسيكية (لومبروزو، فيري، جاروفالو) على الصفات الجسدية والعقلية للمجرم، أعادت الأنثروبولوجيا الحديثة، تعريف الجريمة باعتبارها ظاهرة ثقافية ورمزية، ترتبط بالقيم والمعاني الاجتماعية وبعلاقات القوة والسلطة داخل المجتمع. وهو ما سيُثري المقاربة الأنثروبولوجية المعاصرة بتجاوز النظريات الحتمية القديمة، نحو فهم أكثر عمقًا للجريمة في إطارها الاجتماعي والثقافي. من أبرز هذه النظريات:

1. النظرية الثقافية في تفسير الجريمة

تقوم هذه النظرية، على اعتبار الانحراف والجريمة، مفهوم نسبيي و متغيّر، يختلف في مرجعياته حسب اختلاف البناء الثقافي للمجتمع، فتكون الجريمة، فعل تحدّده الأعراف الاجتماعية، التي تختلف من مجتمع إلى آخر. فما يعد جريمة في مجتمع معين قد لا يُعتبر كذلك في مجتمع آخر كما سبقت الإشارة إليه. يرى كليفورد غيرتز **Clifford Geertz :** " أن الجريمة ليست مجرد خرق للقانون، بل هي خرق للرموز والمعاني المشتركة التي تحدد حدود النظام الاجتماعي."[1] أي أن الأفعال الاجتماعية يجب أن تُفهم من خلال معانيها الرمزية داخل الثقافة التي تنتجها.

وكذلك وضّح برونيسلاف مالينوفسكي Malinowski .B مؤسس الأنثروبولوجيا الوظيفية البريطانية، في دراسته لقبائل تروبرياند[2]، أن العقاب في المجتمعات البدائية ليس قانونيًا بالمعنى الحديث، بل هو آلية رمزية للحفاظ على التوازن الاجتماعي. فإذا كان العقاب فعل مرتبط بالرموز الثقافية في المجتمع المحلي، فلابد أن تكون الجريمة كذلك، أي أنها سلوك أو فعل تحدّده الأعراف المتفق عليها جماعيا، فهي تنشأ من تعارض القيم الثقافية المختلفة داخل المجتمع، كما اعتبرها مالينوفسكي.

كما قدّم مؤسس الأنثروبولوجية البنيوية، كلود ليفي شتراوس، نموذجا ثوريا في فهم السلوك الإنساني، فعلى الرغم من أنّه لم يدرس الجريمة بوصفها موضوعًا رئيسيًا، كما فعل علماء

[1] Geertz, C. (1973). The Interpretation of Cultures. New York : Basic Books.
[2] Malinowski, B. (1926). Crime and Custom in Savage Society. London : Routledge.

الإجرام، إلاّ أنه ساهم بأفكاره في تشكيل النظرة الأنثروبولوجية للجريمة والانحراف، باعتبارهما ظاهرتين اجتماعيتين تُفهمان ضمن منظومات رمزية وثقافية معقّدة. فلا تنشأ الجريمة، إلاّ من خلال التناقضات والصراعات داخل البنية الثقافية للمجتمع.

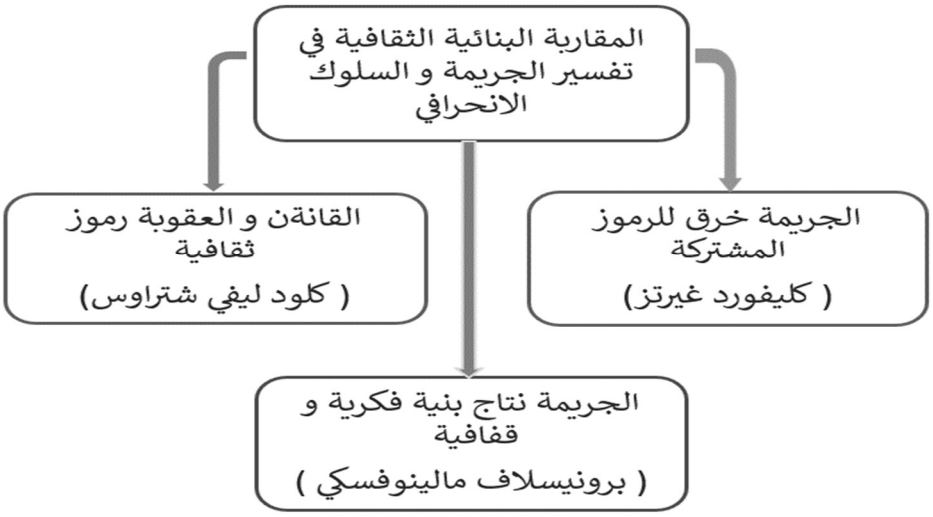
يرى ليفي شتراوس أن كل ظاهرة ـ بما في ذلك الظاهرة الاجرامية ـ ليست حدثًا فرديًا، بل نتاج بنية فكرية وثقافية تنظم العلاقات والمعاني في المجتمع. بمعنى آخر، الجريمة يمكن فهمها كخلل أو كاختلال في النسق الرمزي، الذي ينظم العلاقات ويسيّر التفاعلات بين الأفراد، وليس مجرد خرق لقانون مكتوب. يقول في كتابه الفكر البدائي، *La Pensée sauvage (1962)*: " الإنسان لا يعيش في عالم من الأشياء فقط، بل في عالم من المعاني التي يصنعها مع غيره"[1] أي أنّ الفعل المنحرف كالجريمة، لا يمكن فهمه إلا في إطار منظومة الرموز والمعاني المشتركة داخل ثقافة معينة.

ومن خلال تحليله لنظام القرابة[2]، خاصة تحريم زنا المحارم ـ كأصل للنظام الاجتماعي والقانوني ـ أي أن **تحريم** زنا المحارم، هو أول قانون إنساني، ومنه انبثقت فكرة " **المنع** " و" **العقوبة**" في الثقافة المجتمعية، يعطي ليفي شتراوس نظرة جديدة ومحدثة في تفسير الجريمة من منظور انثروبولوجي، نظرا لأن هذا التحليل ساعد في فهم كيف تنشأ المبادئ الأخلاقية والقواعد القانونية، من البنية القرابية والثقافية نفسها، ومن ثم تفسير الجريمة، على أنها خرقا لبنية القرابة، التي تنظم العلاقات الإنسانية.

[1] Lévi-Strauss, C. (1962). La Pensée sauvage. Paris : Plon « L'homme ne vit pas seulement dans un monde d'objets, mais dans un monde de significations qu'il partage avec les autres.»

[2] Lévi-Strauss, C. (1949). Les structures élémentaires de la parenté. Paris : Presses Universitaires de France.

كان لهذا المنظور البنيوي، تأثيره على الدراسات الأنثروبولوجية اللاحقة في تفسير وفهم نسبية الجريمة والانحراف



ـــ تقييم النظرية الثقافية في تفسير الجريمة.

كغيرها من النظريات العلمية المفسرة للجريمة، خضعت النظرية الثقافية، لتقييمات نقدية مهمة من قبل علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا، خاصة بسبب طبيعتها النسبية والرمزية.

- **إيجابيات هذه النظرية:**

ـ أعادت هذه النظرية الثقافية، الجريمة إلى سياقها الثقافي والاجتماعي. لذلك فهي تعتبر من المقاربات الأكثر عمقا وإنسانية.

ـ تجاوزت التفسير البيولوجي والوضعي، **و** حرّرت تحليل الجريمة من النظريات الحتمية (مثل لومبروزو وفيري) التي حصرت الجريمة في الجينات أو الطبيعة الفردية.

ـ أكدت أن الجريمة ليست ظاهرة طبيعية، بل بناء ثقافي ومعنوي، كما يشير *كليفورد غيرتز* " الفعل الإنساني لا يُفهم إلا باعتباره نصًّا ثقافيًا يجب تأويله، لا مجرد سلوك يمكن قياسه."

ـ ساهمت في تطوير مفهوم النسبية الثقافية في الجريمة، معتبرة أن الانحراف يتحدد حسب القيم والمعايير الخاصة بكل ثقافة.

ـ جعلت من التفسير الأنثروبولوجي فاعلًا أساسيًا في علم الجريمة المقارن. مثلا: ما يُعتبر جريمة شرف في مجتمع قد يُعد دفاعًا عن الكرامة في مجتمع آخر....

ـ ركزت هذه النظرية على البنية الرمزية للسلطة والقانون. حيث كشفت أن القانون ذاته ليس محايدا، بل هو نتاج ثقافي نخبوي، يعكس مصالح فئة اجتماعية معينة.

- **الانتقادات الموجهة للنظرية**

رغم ما قدّمته هذه النظرية الثقافية من لإيجابيات حول البعد الرمزي للجريمة، إلا أنّها واجهت عدّة انتقادات علمية أهمها:

ـ المبالغة في توظيف النسبية الثقافية، ممّا يوحي باستحالة وجود معيار عالمي للجريمة وبالتالي العدالة. فكل شيء بالنسبة لهذه النظرية نسبي. وقد يبرّر هذا التصور بعض الجرائم بحجة أنها جزء من الثقافة. كما يرى مارفن هاريس Marvin Harris (1979)، أن فكرة النسبية الثقافية المطلقة التي تتبنّاها الأنثروبولوجيا الرمزية، تُعطّل القدرة على التمييز بين العدالة والظلم، والخير والشر. ويعبّر عن هذا الموقف بقوله: " إذا كانت كل ثقافة تملك معيارها الخاص للخير والشر (النسبية)، فكيف يمكن أن نحكم على أي سلوك بأنه غير عادل؟[1]"

فمن منظور هاريس، لا يمكن فهم الجريمة أو أي سلوك اجتماعي دون تحليل الشروط المادية والاقتصادية التي تنتجها، لأن الثقافة ليست كيانًا مستقلاً بل انعكاس للبنية المادية للحياة الاجتماعية. يقول في كتابه المادية الثقافية، " أي علم للثقافة، يجب أن يُبنى على تحليل الشروط المادية للحياة، لا على تأويل الرموز فحسب. " يهدف هاريس من خلال هذا التصور

[1] Harris, M. (1979). Cultural Materialism : The Struggle for a Science of Culture. New York: Random House, p 28 « "If every culture has its own standards of right and wrong, how can we ever judge any custom as unjust or inhumane ? »

إلى تحويل الأنثروبولوجية إلى علم تجريبي، يُفسر الظواهر الثقافية، انطلاقا من الأسباب المادية والبيئية، وليس فقط الرموز.

ـ تركّز النظرية في تفسير الجريمة على المعاني أكثر من تركيزها على الأسباب، من أجل ذلك يصعب استخدامها في تفسير بعض الجرائم الفردية.

ـ أغفلت النظرية الثقافية، العوامل الاقتصادية والسياسية، أي تأثير الصراع الطبقي و التفاوتات الاقتصادية في إنتاج الجريمة.

قدّمت النظرية الثقافية، منظورا أنثروبولوجياً، يقوم على تأويل البناء الرمزي، و التركيز على المعنى و السياق الثقافي، و غيّبت التفسير المبني على الأسباب و العوامل الملموسة. وهو ما يسجل ضدّها فتظل، نظرية مكملة وليست بديلة في تفسير الجريمة.

2. نظرية الصراع الثقافي:

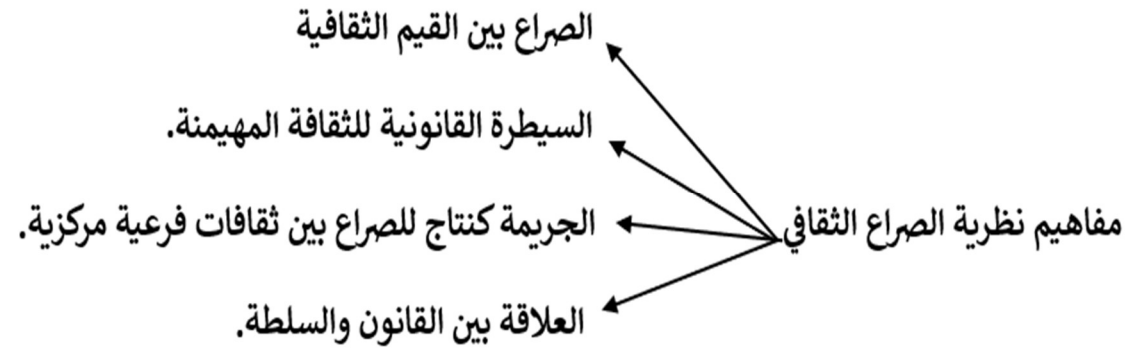
إذا كانت النظرية الثقافية، تقوم على اعتبار الانحراف والجريمة، بناء ثقافي ومعنوي يختلف حسب القيم والمعايير الرمزية لكل مجتمع، وتهتم بالمعاني التي تُمنح للفعل الإجرامي داخل الثقافة. فتكون الجريمة فعل تحدّده الأعراف الاجتماعية التي تختلف من مجتمع إلى آخر. فإن نظرية الصراع الثقافي، تَعتبر الجريمة، نتيجة لصراع القيم والمعايير بين ثقافات مختلفة داخل المجتمع الواحد. هذا ما طوّره ثورستن سيلين **Thorsten Sellin** سنة 1938الذي يقول: " الانحراف ليس نتاج خلل في الفرد، بل نتيجة لتضارب القيم بين الجماعات الاجتماعية التي تسعى كلٌّ منها إلى فرض ثقافتها القانونية الخاصة.[1]" هذه العبارة التي يوضّح من خلالها الجوهر الفكري لنظرية الصراع الثقافي، التي عرضها في الفصل الأول من كتابه: الصراع الثقافي والجريمة **Culture Conflict and Crime (1938)** ، حيث يوضح، ن الانحراف لا يُفسَّر كنتيجة لخلل نفسي أو بيولوجي في الفرد، و إنما الانحراف هو مظهر من مظاهر تصارع القواعد السلوكية بين الجماعات الاجتماعية المختلفة، لأن كل جماعة لديها قواعدها السلوكية **" (conduct norms)** التي تعبّر عن قيمها الخاصة. وعندما تهيمن جماعة اجتماعية على أخرى، تفرض قواعدها وتُصبح قيمها بمثابة " القانون الرسمي"، وتعتبر معايير الجماعات

[1] Sellin, T. (1938). Culture Conflict and Crime. New York: Social Science Research Council, , p. 8
"Deviance is not the result of a defect in the individual, but the outcome of conflicting values between social groups, each seeking to impose its own legal culture."

الأخرى المُهَيْمَنْ عليها انحرافاً. يقول سيلين: تتعارض قواعد السلوك الخاصة بالمجموعات المختلفة، وقد يكون السلوك المتوافق مع معايير إحدى المجموعات في تعارض مع معايير المجموعة المهيمنة.."[1] "

فالجريمة وفق هذه الرؤية، ذات البعد الانثروبولوجي، ليست خرق للقانون فقط، بل هي عبارة عن ردة فعل تعارض التصور الثقافي للعدالة والشرعية لدى الفئات الاجتماعية. فلا تفهم الحريمة والانحراف، انطلاقًا من خصائص الفرد أو طبيعته البيولوجية، بل من تتفاعل هذه الأنساق القيمية و المعيارية داخل المجتمع الواحد، كما في حالات الهجرة، أو التحضّر، أو التغيّر و التحولات الاجتماعية...الخ، فيحدث ما يسمى بالصراع الثقافي، وهو المصدر الرئيسي للانحراف والسلوك الإجرامي حسب هذه النظرية. فقد اعتبر سيلين أن الانحراف ظاهرة ثقافية نسبية، إذ إن ما يُعدّ جريمة في ثقافة معينة، قد يكون سلوكًا مشروعًا أو حتى محمودًا في ثقافة أخرى، أو الفرد الطبيعي يعدّ جانحا أو منحرفا في قانوني ما، قد يكون هو نفسه المطيع والملتزم بقيم جماعته الثقافية الأصلية.

فنلاحظ أن نظرية الصراع الثقافي، تطرح فهما ديناميكيا للجريمة، باعتبارها ظاهرة اجتماعية، تنتج عن التعدّد الثقافي و الصراع بين القيم و المعارف، و ليست فعلا فرديا شاذا، و أن القانون، من هذا المنظور، ليس تعبيرًا عن إجماع ثقافي، بل هو أداة لموجهة الصراع القيمي بين الجماعات، وغالبًا ما يخدم مصالح الفئة المهيمنة.



[1] Ibid., 1938, « The conduct norms of different groups conflict, and behavior in conformity with one set of norms may conflict with the conduct norms of the dominant group." p. 8)

ـ أهمية نظرية الصراع الثقافي

تكمن أهمية نظرية الصراع الثقافي، في بعدها الأنثروبولوجي المقارن، حيث فتحت المجال لدراسة القيم والمعايير في سياقاتها الاجتماعية المتغيرة، وبربطها بين القانون والثقافة، تكون هذه النظرية، قد مهدت لما سيعرف بالأنثروبولوجيا القانونية وظهور اتجاهات جديدة في علم الجريمة والانحراف، ركزت على العلاقة بين الثقافة والبنية الاجتماعية. كما فعل ألبرت كوهين **A. Cohen, 1955**[1] و هو يستلهم عن فكرة الصراع القيمي، ليفسّر تشكل ثقافات فرعية منحرفة داخل الطبقات الشعبية، معتبرًا أن انحراف الأحداث في الأحياء الفقيرة هو تعبير عن نظام قيمي بديل، يرفض معايير الطبقة الوسطى.

كما طوّر ريتشارد كلورد **Cloward, R** ولويد أولين **Ohlin, L** هذا المنظور عبر تحليل الفرص غير المشروعة في المجتمع الصناعي الحديث. و واصل كل من ولفغانغ وفيراكوتي **Wolfgang et Ferracuti هذا** الاتجاه في كتابهما: " العنف في الثقافات الفرعية **The Subculture of Violence (1967) "**[2]، معتبرين أن بعض الجماعات الفقيرة و الهامشية تطور ثقافة فرعية تجعل العنف مقبولًا كوسيلة لحل النزاعات، و تُعيد تعريف العنف لا كجريمة، بل كـ قيمة اجتماعية مشروعة.

بمعنى أن أفراد هذه الجماعات ينشئون منذ الطفولة على قيم و معايير، تشرعن السلوك العدواني وتعتبره دليلاً على القوة والكرامة والرجولة. مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة في أوساط هذه الجماعات.

هذا وقد برزت لاحقا أهمية نظرية الصراع الثقافي، من خلال تأثيرها في النظريات التفاعلية الرمزية عند كل من **ديفيد ماتزا، وجرايشم سايكس**[3]، اللذين اعتبرا أن الجريمة، لا تبتعد في تفسيرها عن السياق الثقافي والمعياري، هذا السياق الذي يعطي الأفعال معناها الاجتماعي.

---

[1] Cohen, A. K. (1955). Delinquent Boys: The Culture of the Gang. Glencoe: Free Press.
[2] Wolfgang, M. & Ferracuti, F. (1967). The Subculture of Violence: Towards an Integrated Theory in Criminology. New York : Tavistock.
[3] Matza, D. (1964). Delinquency and Drift. New York: Wiley .3

من ثم أصبحت النسبية الثقافية، من ركائز الأنثروبولوجية المعاصرة في تحليل الظاهرة الاجرامية.

خلاصة: أعادت نظرية الصراع الثقافي، تعريف الجريمة، من خلال ربط السلوك الإجرامي بالبنية القيمية للمجتمع، مما جعلها من أهم الأسس الأنثروبولوجية، الثقافية لفهم الجريمة والانحراف.

3. نظرية العنف البنيوي والرمزي

تركز هذه النظرية في تفسيرها للجريمة، على فهم الأشكال غير المباشرة للعنف التي تكون ضمن البنية الاجتماعية والثقافية، والتي تشكل بيئة السلوك الإجرامي وتوجيهه. فهي تركز على كيفية تشكيل الهياكل الاجتماعية، اقتصادية ثقافية.

ـ العنف البنيوي:

يعرّف بأنه، العنف الخفي الذي لا يظهر، و يحدث من خلال الهياكل والمؤسسات، الاقتصادية والسياسية والثقافية، التي تنظم المجتمع، يحدث أضرارا اجتماعية خطيرة غير مباشرة. ويُعتبر أكثر تعقيداً من العنف الفردي المباشر.

تعتمد هذه النظرية على فكرة أن العنف يمكن أن يكون مدمجاً في البنية الاجتماعية نفسها، مما يخلق عدم المساواة والظلم بين الأفراد. " العنف ليس دوماً ظاهراً أو مباشراً، بل قد يكون بنيوياً حين تُنتج المؤسسات الاجتماعية أشكالاً من الظلم تدفع الأفراد إلى الجريمة"[1].

ـ العنف الرمزي:

هو العنف الذي يمارس من خلال الرموز والثقافة، حيث يُفرض على الجماعات الخاضعة، نمط معين من التفكير والسلوك بما يخدم مصالح الفئات المهيمنة. ويكون خفي وغير مباشر، ولا يحتاج إلى استخدام القوة الجسدية، بل من خلال الثقافة والتعليم والإيديولوجيا، مما يرسخ عدم المساواة ويحوّلها " إلى بنية طبيعية داخل المجتمع مما يؤدي إلى سيطرة واستبداد ثقافي واجتماعي."[2] وتوسيع الفجوة بين الفاعلين.

[1] Farmer, P. (2004). Pathologies of Power : Health, Human Rights, and the New War

[2] Bourdieu, P. (1998). La domination masculine. Paris : Seuil.

يتداخل هذان المفهومان (العنف النيوي والعنف الرمزي)، في سياقات متعددة، حيث يتفاعلان داخل النسق الاجتماعي بشكل يُعزز من الظواهر الإجرامية ويُعقد من محاولات معالجتها. فيصبح فهم العلاقة بين هذين النوعين من العنف أساسياً لتحليل أسباب الجريمة وتطوير أساليب التعامل معها.

أ. الإطار النظري لمفهومي العنف البنيوي والرمزي

يُعدّ الإطار النظري لمفهومي العنف البنيوي والرمزي، من الأسس التحليلية الجوهرية لفهم الظواهر الإجرامية ولانحرافيه ضمن منظور سوسيو– أنثروبولوجي شامل.

ـ يوهان غالتونغ: Galtung, 1969: يشير إلى أنّ العنف البنيوي، هو أحد أشكال العنف غير المباشر الكامن في البُنى الاجتماعية والاقتصادية، والمنتج لعلاقات الهيمنة واللامساواة، تتسبّب في حرمان فئات معينة داخل المجتمع، من الموارد والفرص الأساسية" يكون العنف حاضرًا حين يُجبر الأفراد على أن تكون إنجازاتهم الجسدية أو الذهنية أدنى من إمكاناتهم الفعلية."[1] فلا يُنظر إلى الجريمة كنتيجة لاختيارات فردية فحسب، بل كاستجابة اجتماعية لضغوط بنيوية تُولّد الإقصاء والتهميش وتُعزّز الشعور بالظلم الاجتماعي.

ـ بيار بورديو Bourdieu, 1979; 199: " العنف الرمزي هو ذلك العنف اللطيف وغير المرئي، الذي لا يُعترف به كعنف، ويُمارَس عبر الإدراك وسوء الإدراك، والمعرفة والعاطفة." [2] فهو يشير إلى أن العنف الرمزي هو ما يُعبّر عن الشكل غير المرئي للهيمنة، حيث تُمارَس السلطة عبر الرموز والمعاني وأنماط الإدراك والتصنيف الاجتماعي. وأن اللغة، والعادات، والمؤسسات التعليمية والإعلامية، تساهم في إعادة إنتاج هذه الهيمنة، مما يجعل الأفراد يتقبّلون الأوضاع غير العادلة بوصفها طبيعية أو مشروعة.

---

[1] (Galtung, J. (1969). “Violence, Peace, and Peace Research.” Journal of Peace Research, 6(3), 167–191.)“Violence is present when human beings are being influenced so that their actual somatic and mental realizations are below their potential realizations.”

[2] Bourdieu, P. (1998). La domination masculine. Paris: Seuil“Symbolic violence is the gentle, invisible form of violence, which is never recognized as such, and is exercised through cognition and misrecognition, knowledge and sentiment.”

فلا تفهم بعض أشكال السلوك الإجرامي، إلا باعتبارها ردود أفعال رمزية ضد عمليات الإقصاء والوصم الاجتماعي، أو كنوع من المقاومة الثقافية تجاه السلطة الرمزية التي تُحدّد ما هو مشروع وما هو منحرف داخل المجتمع.

ب. التفاعل بين العنف البنيوي والرمزي

يُنتج التفاعل بين العنف البنيوي والعنف الرمزي، فهماً أكثر عمقًا لظاهرة الجريمة والانحراف، إذ يتقاطع القمع المادي المتمثل في الفقر والتفاوت الطبقي مع القمع الرمزي المتمثل في نزع الاعتراف والوصم الاجتماعي.

ـ في هذا السياق، تطرح **نانسي فري Fraser, 2003** مقاربة مزدوجة للعدالة الاجتماعية تقوم على الجمع بين إعادة التوزيع والاعتراف، تقول: " سوء الاعتراف ليس مجرد ضرر

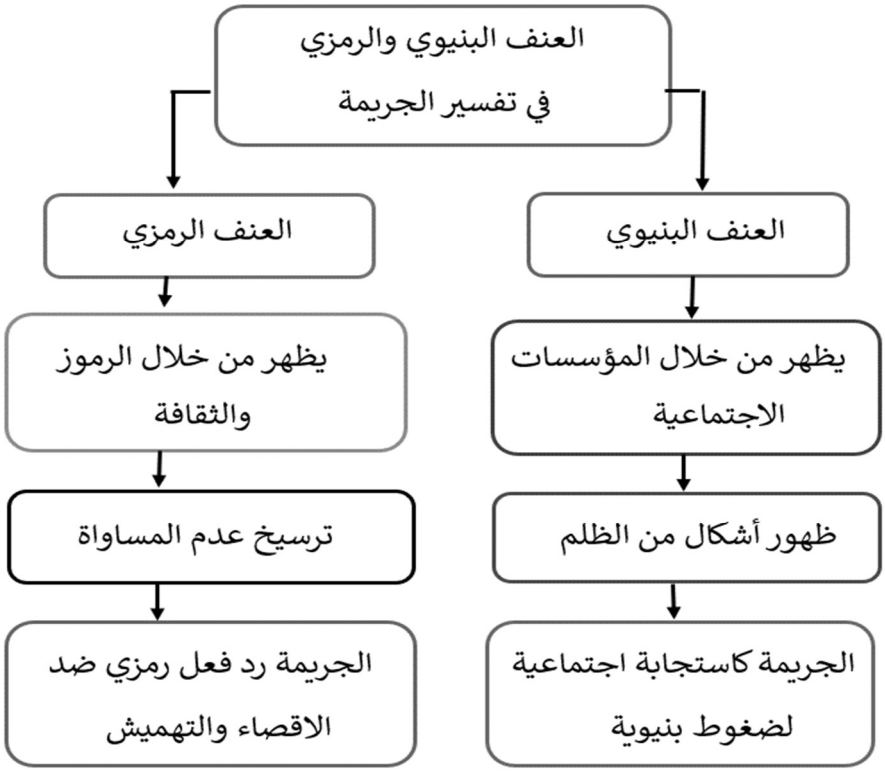
ثقافي، بل هو شكل من أشكال التراتب الاجتماعي الذي يولّد ظلمًا مادّيًا."[1] ، مؤكدة أنّ التهميش الاجتماعي لا يمكن فصله عن نزع القيمة الرمزية عن فئات معينة داخل المجتمع. وبالتالي، تُصبح الجريمة – في بعض السياقات – تعبيرًا عن أزمة اعتراف اجتماعي بقدر ما هي نتيجة لعنف بنيوي قائم.

ـ وفي الاتجاه ذاته، يرى **لوبان و واكوانت Wacquant, 2009** أنّ السياسات النيوليبرالية الحديثة، ساهمت في تحويل الفقر والتهميش البنيوي إلى مسألة أمنية، حيث تُستعمل أدوات العقاب كوسيلة لإدارة الفئات الهشة، بدل معالجتها اجتماعيًا. يقول: " أضحت الدولة العقابية أداة لإدارة الاضطرابات الاجتماعية الناتجة عن البطالة الواسعة والهشاشة الاقتصادية."[2] ومن ثم، يُمكن فهم السلوك الإجرامي كنتاج لآليات هيمنة مزدوجة :مادية – اقتصادية من جهة، ورمزية – ثقافية من جهة أخرى.

[1]Fraser, N. (2003. "Social Justice in the Age of Identity Politics." In Redistribution or Recognition? Verso. "Misrecognition is not just a cultural harm but a form of status subordination that can generate material injustice."

[2]Wacquant, L. (2009 Punishing the Poor: The Neoliberal Government of Social Insecurity. Duke University Press/ "The penal state has become a tool for managing the social disorders spawned by mass unemployment and precariousness."

ـ كما يُضيف **بول فارمر Farmer, 2004** بُعدًا إنسانيًا لهذه الرؤية، موضحًا أن العنف البنيوي يُسهم في إنتاج آفات اجتماعية من الظلم والتهميش، ما يجعل الانحراف استجابة متوقعة ضمن سياقات اللامساواة المزمنة. يقول: " العنف البنيوي هو طريقة لوصف الترتيبات الاجتماعية التي تضع الأفراد والجماعات في مواضع الأذى... وهو متجذر في التنظيم السياسي والاقتصادي لعالمنا الاجتماعي."[1]



توضّح هذه المقاربة أن تفسير الجريمة، لا يجب أن يقتصر على مستوى الأفراد أو الدوافع النفسية، بل يجب أن يشمل تحليل الهياكل البنيوية والرمزية، التي تُؤطّر السلوك الاجتماعي وتُعيد إنتاج أنماط اللامساواة والهيمنة. ومن ثَم، فإنّ السياسات الجنائية والاجتماعية الناجعة، هي تلك التي تدمج بين العدالة البنيوية والاعتراف الرمزي، عبر معالجة الأسباب الجذرية ذات الطابع الاجتماعي والثقافي التي تُغذّي السلوك الإجرامي والإنحرافي.

[1] Farmer, P. (2004. "An Anthropology of Structural Violence." Current Anthropology, 45(3), 305–325
"Structural violence is one way of describing social arrangements that put individuals and populations in harm's way... embedded in the political and economic organization of our social world."

4. المقاربة الأنثروبولوجية لما بعد الحداثة

أعاد الفكر ما بعد الحداثي، النظر في المفاهيم التقليدية حول الانحراف والجريمة والعقاب. فبعد أن كانت الحداثة تبحث عن الأسباب العقلانية للجريمة (دوركايم و ميرتون) ، جاءت ما بعد الحداثة لتفكّك فكرة " الحقيقة الاحادية" و" المعيار الأخلاقي الكوني"، مؤكدةً أن كل معرفة هي مشروطة بثقافة وسلطة وخطاب كما يقول بذلك ليوتارد Lyotard, 1979.[1]

فرفضت التفسيرات البيولوجية والطبيعية البحتة للجريمة، و أصبحت تركز بدلاً من ذلك، على العوامل الرمزية والثقافية والقوى الاجتماعية التي تشكل الفعل الإجرامي. فلم تعد الجريمة تُفهم كواقعة اجتماعية ثابتة أو انحراف عن معيار محدّد، بل أصبحت تُدرس بوصفها بناءً رمزيًا وثقافيًا، يتغير بتغيّر أنماط الخطاب، المعنى والسلطة في المجتمع

تأثرت هذه المقاربة بفكر ميشال فوكو **Michel Foucault** الذي ربط بين القانون والسلطة والمعرفة، معتبرًا أن مؤسسات العقاب ليست أدوات للعدالة بل آليات للضبط الاجتماعي. يقول فوكو:" كل نظام قانوني هو في جوهره نظام للضبط والمراقبة، يعيد إنتاج علاقات القوة تحت غطاء العدالة"[2].... كما أنّ السلطة الحديثة، لا تكتفي بمعاقبة الجريمة، بل تنتج المجرم من خلال آليات المراقبة والمعرفة، وبذلك تصبح الجريمة انعكاسًا لترتيب اجتماعي للسلطة لا مجرّد فعل فردي. وبذلك، يؤكد فوكو أنّ المؤسسات العقابية لا تكتفي بضبط الأجساد، بل تُنتج من خلال خطابها فئة المجرمين كهوية اجتماعية، حيث تتحول السلطة إلى قوة تنتج المعرفة وتُشكّل الذوات..[3]

وقد تبنّى جون وجان كوماروف **Comaroff et Comaroff** نفس التصور في كتابهما: القانون والفوضى فيما بعد الاستعمار Law and Disorder in the Postcolony (2006)، مبرزين أن الجريمة في المجتمعات المعاصرة تُفهم في اطار التوتر بين القانون الرسمي والواقع الاجتماعي والسياسي.

---

[1] أنظر: • Lyotard, J.-F. (1979). La condition postmoderne: Rapport sur le savoir. Paris: Minuit

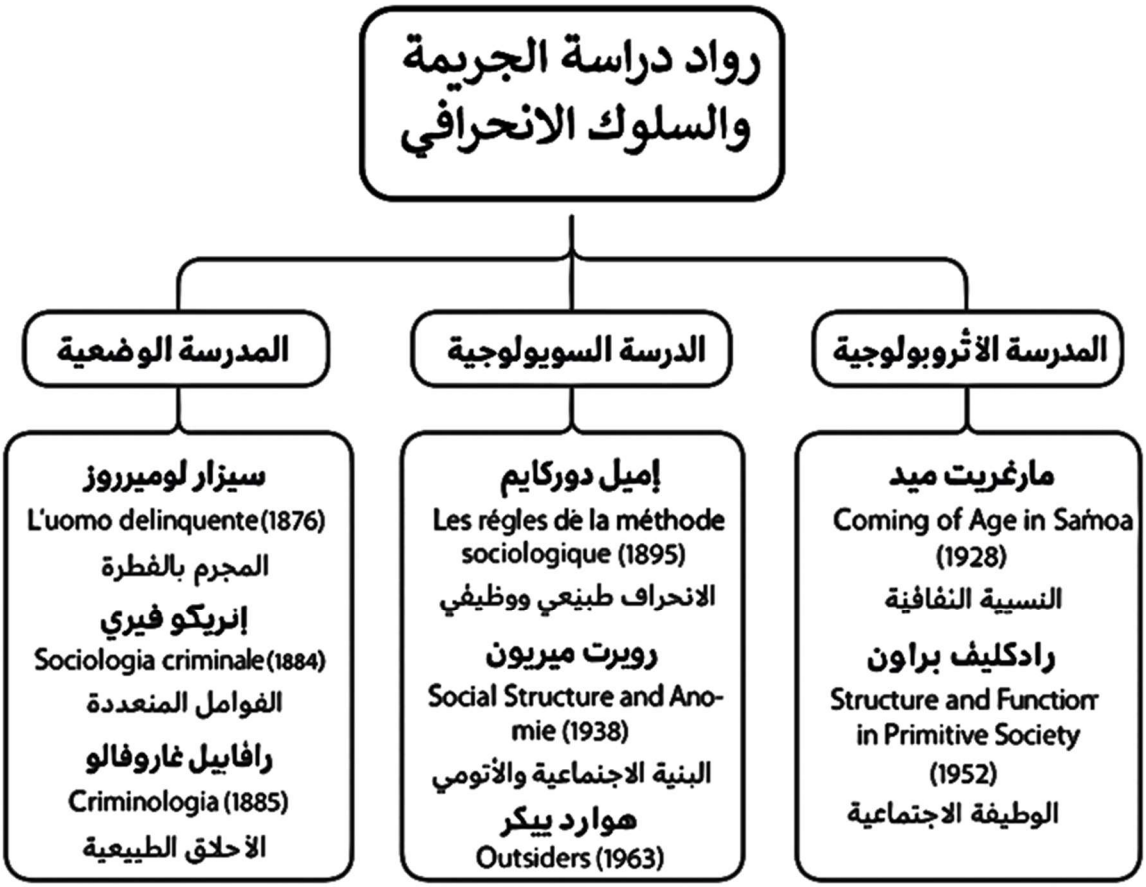
[2] Foucault, Surveiller et punir: Naissance de la prison, 1975.

[3] نفس المرجع

الخلاصة العامة

تُظهر النظريات الأنثروبولوجية الحديثة في تفسير الجريمة انتقال الفكر الإجرامي من البحث في **الصفات البيولوجية للمجرم** إلى تحليل **البيئة الثقافية والاجتماعية** التي تنتج الجريمة وتمنحها معناها.

فمن خلال المقاربة الثقافية، والصراع القيمي، والتفاعل الرمزي، والعنف البنيوي، وصولًا إلى ما بعد الحداثة، أصبحت الجريمة تُقرأ باعتبارها خطابًا اجتماعيًا وثقافيًا أكثر منها فعلاً قانونيًا مجردًا. وبذلك، تؤكد الأنثروبولوجيا الحديثة على أن فهم الجريمة يتطلب قراءة معانيها في سياقها الثقافي والسياسي، لا في ضوء معايير قانونية مطلقة.



قائمة المراجع

باللغة العربية

1. القرآن الكريم
2. ابن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية
3. ابن منظور، لسان العرب، مادة (ج ر م)
4. أحمد أبو زيد، 1997، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، دار المعرفة، بيروت معجم الإثنولوجية و الانثروبولوجيا، ترجمة مصبح الصمد، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، بيروت لبنان
5. إميل دوركهايم (1895) ترجمة محمود قاسم، قواعد المنهج السوسيولوجي، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية،
6. الجوهري، محمد، 1998، علم الاجتماع العام، القاهرة: دار المعارف
7. السعيد، سيد رجب، 2005، المدخل إلى علم الاجتماع الجنائي، القاهرة: دار النهضة العربية
8. العزي، صلاح احمد، 2011، دور التنشئة الاجتماعية في الحد من السلوك الإجرامي، القاهرة، دار المنهل
9. الماوردي، الأحكام السلطانية
10. تفسير ابن كثير، https://quran.ksu.edu.sa/tafseer/katheer/sura59-aya19.html#katheer
11. تفسير السعدي، https://quran.ksu.edu.sa/tafseer/saadi/sura2-aya213.html
12. تفسير الوسيط، https://www.islamweb.net/ar/library/content/132/2673
13. جابر، نصر الدين ولوكيا، الهاشمي 2006، مفاهيم أساسية في علم النفس الاجتماعي. الجزائر: دار الهدى.
14. جاك لومبار ،1997، مدخل إلى الأثنولوجياّ، ترجمة حسن القبيسي، المركز الثقافي العربي، ط1
15. خالد بن مسعود البشير، 2000، مكافحة الجريمة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض
16. خليفة أحمد محمد، ، 1998، أصول علم الاجرام الاجتماعي، دار الفكر، القاهرة
17. حسين فهمي، 8619، قصة الانثروبولوجيا، فصول في تاريخ علم الانسان، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت
18. ميشال فوكو، المراقبة والمعاقبة، ترجمة علي مقلد، مركز الانماء القومي، بيروت 1990
19. سلامة، عبد الحافظ 2007 ، علم النفس الإجتماعي. الأردن: دار اليازوري العلمية.
20. سيد فارس،2023، ثقافة الحركات الاجتماعيةالجديدة، مقاربات أنثروبولوجة، المركز العربي للأ:بحاث و دراسة السياسات،

21. عاطف وصفي، 1990، الانثروبولوجيا الاجتماعية، دار النهضة للطباعة و النشر و التوزيع، ط1
22. عبد الرحمن أبو توتة، 2002، علم الاجرام، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية
23. عبد الرحمن عيسوي، 2005، علم النفس الاجتماعي، دار النهضة العربية، القاهرة
24. عبد الفتاح عبد الله السعيد، 2006، شرح قانون العقوبات – القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة،
25. عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، ج1،
26. عبد الهادي الجوهري، 1983، قاموس علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشروق، القاهرة
27. عبد الوهاب بوحديبة، الظاهرة الدينية والظاهرة الاجتماعية،
28. علي محمد جعفر،1993، الاجرام و سياسة مكافحته، دار النهضة العربية، القاهرة
29. محمد خلف، 1996، مبادئ علم الاجرام، دار الكتب الوطنية، بنغازي،
30. محمد عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية و السلوك الانحرافي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،
31. محمد عاطف غيث،1996، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، القاهرة
32. محمد عبد الصمد، 2007، ظواهر الانحراف الاجتماعي في المجتمع الإسلامي ومعالجتها، الجامعة الإسلامية العالمية شيتاغونغ ISSN 1813– 7733 المجلد الرابع, ديسمبر
33. محمد عبد العظيم، علم الإجرام وعلم العقاب، دار الفكر الجامعي
34. محمود زكي أبو عامر، عبد الفتاح الصيفي، 1998، علم الاجرام والعقاب، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية،
35. مصطفى حجازي، 2001، التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،
36. مصطفى عبد المجيد كارة، مقدمة في الانحراف الاجتماعي، معهدالانماء بيروت، 1985،
37. مطبوعة "دروس في مقياس الجريمة الدولية"، جامعة الجزائر – كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم الجنائية،
38. مقدمة ابن خلدون، 2001، اعتناء و دراسة أحمد الزعبي، شركة دار الأرقم، بيروت
39. محمود نجيب حسني،1994، شرح قانون العقوبات – القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة
40. محمد أبو زهرة، 2007، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، دار الفكر العربي
41. معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية للكتاب ، مصر
42. يوسف القرضاوي، 2016، ملحق "الراية الرمضانية" – صحيفة الراية القطرية، 1437هنشر فيه "كتاب الفقه الجنائي والعقابي،

ـ بالغة الجنبية

1. Alan W. Norrie, Crime, Reason and History: A Critical Introduction to Criminal Law, 2nd ed., Cambridge University Press, 2001
2. Alexandre Lacassagne. 1995, Un médecin-anthropologue face à la criminalité (1843-1924) لـ Marc Renneville (Persée) https://www.persee.fr/doc, /gradh_0764-8928__num_17_1_1514
3. Becker, H. (1963). Outsiders: Studies in the Sociology of Deviance,
4. Bentham, J. (1789), An Introduction to the Principles of Morals and Legislation,
5. Blumer, H. 1969, Symbolic Interactionism: Perspective and Method*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall
6. Bourdieu, P. (1998). La domination masculine. Paris : Seuil.
7. Bourdieu, Pierre. 1982, Ce que parler veut dire : L'économie des échanges linguistiques. Paris: Fayard,.
8. Bouzat Paul et Pinatel Jean, 1963, Traité de droit criminel et de criminologie, Tome I, Paris
9. Bronisław Malinowski, (1926), Crime and Custom in Savage Society
10. Cesare Beccaria, 2024, Des délits et des peines, Traducteur : Philippe Audegean, Rivages / Payot,
11. Chambliss, W. J. (1975). "Toward a Political Economy of Crime" in Crime and Social Justice, no. 3.
12. Claude Javeau, 1998, Sociologie de la déviance, Bruxelles, De Boeck,
13. Claude Lévi-Strauss, (1967) Les structures élémentaires de la parenté, Paris, La Haye, Mouton et Maison des Sciences de l'Homme, 1ère édition 1947)
14. Clive Emsley (ed.), 1996, Crime History and Histories of Crime, Praeger,
15. Clifford Geertz, 1973, The Interpretation of Cultures
16. Connell, R. W. (1995). Masculinities. University of California Press
17. Cohen, A. K. (1955). Delinquent Boys: The Culture of the Gang. Glencoe: Free Press.
18. David Graeber, 2020, Fragments d'une anthropologie anarchiste,Tra: Aurélien Berlan, Éditions Lux
19. De Greef, 1956, La défense sociale nouvelle,
20. Di Tullio, Benigno (1943). L'uomo delinquente: Trattato di antropologia criminale. Torino: UTET
21. Dictionnaire de criminologie لـ André-Michel Manoukian (2012):
22. dictionnaires › francais › crimi https://www.larousse.fr ›
23. Douglas, M. (1966). Purity and Danger: An Analysis of Concepts of Pollution and Taboo:
24. Downes, D et Rock, P. (2011). Understanding Deviance: A Guide to the Sociology of Crime and Rule-Breaking, Oxford: Oxford University Press
25. Durkheim, (1912). Les formes élémentaires de la vie religieuse
26. Durkheim, É. (1895). Les Règles de la méthode sociologique. Paris: Presses Universitaires de France
27. Edwin H. Sutherland et Donald R. 1974 Cressey, Principles of Criminology, 8th edition, Philadelphia: Lippincott,
28. Erikson, K. T. (1966). Wayward Puritans: A Study in the Sociology of Deviance. Prentice Hall
29. Ernst Kretschmer, W. Sprott, trans, (1925) Physique and Character: An Investigation of the Nature of Constitution and of the Theory of Temperament, Kegan Paul, Trench, Trubner & Co., London
30. Evans Pritchard, E. E. (1972). Sorcellerie, oracles et magie chez les Azandé. Traduit de l'anglais par Louis Évrard. Paris: Gallimard. (Bibliothèque des Sciences Humaines,
31. Farmer, P. (2004). Pathologies of Power : Health, Human Rights, and the New War
32. Farmer, P. (2004. "An Anthropology of Structural Violence." Current Anthropology,
33. Foucault, M , 1975, Surveiller et punir, Gallimard
34. Ferri, E. (1892). Sociologia criminale. Torino: Bocca Editore.
35. Fraser, N. (2003. "Social Justice in the Age of Identity Politics." In Redistribution or Recognition? Verso.

36. Freud, S. (1930). Civilization and Its Discontents. Standard Edition, Vol. XXI. London: Hogarth Press
37. G. Régnier, A. Bournet. 1887 L'homme criminel : étude anthropologique et médico-légale ‹ UQAM, F. Alcan, Paris
38. Gall, F. J. (1835). On the Functions of the Brain and of Each of its Parts. Boston: Marsh, Capen & Lyon
39. Garofalo, Raffaele. 1890 La criminologie. Étude sur la nature du crime et la théorie de la pénalité. Paris Félix Alcan, 1888 (première édition française), 2e édition entièrement refondue,
40. Galtung, (1969). "Violence, Peace, and Peace Research." Journal of Peace Research, 6(3), 167–
41. Geertz, C. (1973). The Interpretation of Cultures. New York : Basic Books.
42. Garland, D. (2001). The Culture of Control. Oxford University Press.
43. Godelier, M. (1984). L'idéel et le matériel. Pensée, économies, sociétés. Paris: Fayard,
44. Goffman, E. (1963). Stigma: Notes on the Management of Spoiled Identity. Prentice-Hall
45. Goring, Charles. 1913 The English Convict: A Statistical Study. London: Macmillan and Co.,
46. Harris, M. (1979). Cultural Materialism : The Struggle for a Science of Culture. New York: Random House
47. Hippocrate. 1849, De la nature de l'homme, in Œuvres complètes d'Hippocrate, trad. É. Littré, Paris: J.-B. Baillière, Livre VI.
48. Hooton, Ernest A. 1939. The American Criminal: An Anthropological Study. Cambridge, MA: Harvard University Press,
49. Jean Copans, 2003, Introduction à l'ethnologie et à l'anthropologie, NATHA
50. Jock Young, 1999 The Exclusive Society,
51. Lemert, E. (1951). Social Pathology. McGraw-Hill.
52. Lévi-Strauss, C. (1949). Les structures élémentaires de la parenté. Paris : Presses Universitaires de France.
53. Lévi-Strauss, C. (1962). La Pensée sauvage. Paris : Plon
54. Lyotard, J.-F. (1979). La condition postmoderne: Rapport sur le savoir. Paris: Minuit
55. Malinowski, B. (1926). Crime and Custom in Savage Society. London : Routledge.
56. Matza, D. (1964). Delinquency and Drift, (Transaction/John Wiley & Sons New York,
57. Mauss, Marcel. 1968 , Essai sur le don. Forme et raison de l'échange dans les sociétés archaïques, Presses universitaires de France,
58. Merton, R. K. (1938). Social Structure and Anomie. American Sociological Review, 3(5
59. Merton, R. K. (1938). Structure sociale et anomie. American Sociological Review, 3(5),
60. Merton, R. K. (1957). Social Theory and Social Structure, New York: Free Press
61. Michel de Certeau, 1990, L'invention du quotidien, tome I : Arts de aire, Collection Folio, Gallimard,
62. Morel, B.-A. (1857). Traité des dégénérescences physiques, intellectuelles et morales de l'espèce humaine.
63. Parsons, T. (1951). The Social System. Glencoe: Free Press.
64. Philippe Bourgois, (1995),In Search of Respect: Selling Crack in El Barrio
65. Pinatel, 1971, Traité de droit pénal et de criminologie,
66. Pradel, J, 2004, Droit pénal général
67. Richard Quinney, 1970, The Social Reality of Crime,
68. Robert, Philippe. 2002. La criminologie. Paris: Presses Universitaires de France,
69. Scott, James C. (1985). Les Armes des faibles: Formes quotidiennes de la résistance paysanne. Traduit de l'anglais par Olivier Ruchet. Paris : Klincksieck,
70. Sellin, T. (1938). Culture Conflict and Crime. New York: Social Science Research Council,
71. Sherman, L. W., & Berk, R. A. (1984). "The Specific Deterre
72. Spencer, Herbert. Les Principes de sociologie. Paris : Félix Alcan, 1896-1897 (traduction française), volumes. 3
73. Sutherland, Edwin. 1939). Principles of Criminology. Chicago: Lippincott,
74. Taylor, I., Walton, P., & Young, J. (1973). The New Criminology: For a Social Theory of Deviance.
75. The Jukes: (1877), A Study in Crime, Pauperism, Disease, and Heredity

76. Thomas Aquinas, Summa Theologica, Part II-II, Q.
https://www.newadvent.org/summa/3065.htm
77.
78. Tylor, E. (1871). Primitive Culture. London : John Murray
79. Wacquant, L. (2009 Punishing the Poor: The Neoliberal Government of Social Insecurity. Duke University Press
80. Wacquant, Loïc, , 2006, Parias urbains. Ghetto, banlieues, État., La Découverte
81. Willem Bonger, 1910, Criminalité et conditions économiques, Paris, Félix Alcan,
82. Wolfgang, M. & Ferracuti, F. (1967). The Subculture of Violence: Towards an Integrated Theory in Criminology. New York : Tavistock.
83. Shaw, C. R., et McKay, H. D. (1942). Délinquance juvénile et zones urbaines. Presses de l'Université de Chicago
84. Willis, Paul. 2011 L'école des ouvriers : Comment les enfants d'ouvriers obtiennent des emplois d'ouvriers . Traduit de l'anglais par Pascal Laborier, Paris, Éditions du Cerf
85. Wacquant, Loïc J. D. 2009. Punishing the Poor: The Neoliberal Government of Social Insecurity. Durham, NC & London: Duke University Press,